الاثنين 8 تشرين الثاني 2021
العدد 4483 السنة السادسة عشرة
lundi 8 Novembre 2021 nº 4483 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
هل نريد صناعة وتنمية فعلاً؟

● **ماهر سلامة**
تأميم وصحة للجميع بعد الأزمات الكبرى

● **علي الزين**
استدامة النقل في لبنان؟

ماذا يُحضّر للعراق: محاولة اغتيال غامضة للكاظمي [10]

انتخابات «اليسوعية»: بروفة أولى للتحالفات السياسية؟ [6]

الحكومة معلّقة ولا وساطات [2]

ميقاتي لخصخصة الكهرباء
زيادة الفاتورة 25 مرة!
[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

بـ50,000
فيك تشترك بجريدة
الأخبار

لشهر واحد
(6 أشهر أقل مدة للإشتراك)
(هذا العرض صالح لغاية 31-12-2021)
71-513571
01-759500

قضية اليوم

الكويت تعتذر عن عدم الوساطة والغرب لا يرى أفقاً لتسوية مع السعودية

ميقاتي يفشل في جمع الحكومة بالجملة والمفرق

حتى إشعار آخر، تعمل الحكومة بـ«المفرد». كل وزير يقوم بعمله في وزارته، ورئيس الحكومة يجتمع بمن يريد منهم، فرادى أو أكثر. ولكن لبنان من دون قرار دستوري وفق صيغة ما يصدر عن «مجلس الوزراء مجتمعاً»، لأن اجتماع الحكومة دونه شروط كبيرة. فبعد أزمة أداء المحقق العدلي في انفجار المرفأ طارق البيطار، جاءت مجزرة الطيونة لتزيد من تعقيد الموقف، قبل أن تحط على الجميع الأزمة التي افتعلتها السعودية ضد لبنان، وتريد من الحكومة علاجاً لها.

عملياً، ما فعله الرئيس نجيب ميقاتي منذ عودته من بريطانيا لم يتجاوز سقف الكلام. فعلياً، يدرك الجميع، وفي مقدمهم السعودية أمام السعودية. ودرزياً، لا يعرف وليد جنبلاط كيف يتعامل مع الأزمة. فهو نفسه غير مقتنع بالاستراتيجية السعودية، لكن لا يمكنه مجاراة خصومها في لبنان. أما سنياً، فإن المواقف والتصريحات العالية السقف لا تنعكس حرارة تطالب بها السعودية كل شيخ أو رئيس حزب أو وزير أو نائب أو جمعية أو عشيرة.

> **يعرف ميقاتي أن الاستقالة لن تصالحه مع السعودية ولن تغير من سياستها ضد لبنان**

نفسها، أن الرئيس ميقاتي غير مرتاح إلى قرارات الرياض ولا إلى أسلوب تعاملها معه شخصياً أو مع حكومته. وهو خبر هذا الأمر منذ الحكومة الماضية حتى الحكومة الحالية وما بينهما. لكن الرئيس ميقاتي ليس من صنف الزعامات التي تتحمل مشكلة بهذا الحجم، لذا ينسحب إلى الخلف، ويطلب المساعدة من كل من يمكنه المساعدة.

في بيروت، هناك فريق سياسي يضمّ جماعة السعودية يريد من الحكومة إما الاستقالة أو إقالة وزير الإعلام جورج قرداحي وإعلان الحرب على المقاومة. وهذا الفريق لا يمتلك القدرات التي تجعله قادراً على قلب الطاولة.

مسيحياً، يرفع البطريرك الماروني بشارة الراعي، كما المطران الياس عودة، الصوت من أجل تضحية ما. لكن الرجلين ينسيان أن «المطلوب رأسه» لم يرتكب جرماً. يقر الراعي وعودة بذلك، لكنهما يقبلان التنازل بينما يأخذ الرئيس نبيه بري مسافة من الحدث، لكنه لا يكسر التوافق الشيعي على رفض مطالب السعودية التعجيزية.

ما حصل حتى الآن هو الآتي:

- تكرار الرئيس ميقاتي محاولاته مع البطريرك الماروني ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية والوزير قرداحي لدفع الأخير إلى الاستقالة، وإزاء رفض ذلك، بحث في إمكانية انعقاد مجلس الوزراء للتصويت على الإقالة. لكنه ووجه برفض فرنجية وحزب الله بشكل رئيسي، وتحفظ من آخرين بينهم الرئيس بري وحتى الرئيس ميشال عون الذي يخشى انفجار الحكومة.
- محاولة جديدة من ميقاتي لتامين نصاب لجلسة حكومية من خلال تواصله مباشرة مع عدد من الوزراء لسؤالهم عن التزامهم حضور أي جلسة يدعو إليها، ومن هؤلاء وزير الاتصالات جوني قرم، باعتباره من الكتلة نفسها التي اختارت قرداحي وزيراً. وكان قرم واضحاً في أنه لن يأخذ القرار بمفرده وعليه العودة إلى مرجعيته.
- حديث نادي رؤساء الحكومة السابقين بعضوية الوحيدين: فؤاد السنيورة وتمام سلام عن ضرورة إقدام ميقاتي على خطوة ما. فيما لم تُسمع كلمة من الرئيس سعد الحريري الغارق في صمته السياسي. ويعرف ميقاتي أن سلام لا يغرّد منفرداً ولا يقبل قراراً من دون إجماع، كما أن ميقاتي، وإن كان يرفض الاعتراف بالرئيس حسان دياب، إلا أنه يعرف أن الأخير صار عضواً حكمياً في نادي رؤساء الحكومات السابقين كما هي الحال مع الرئيس سليم الحص. بالتالي، فإن هذه «المؤسسة» لا تفيد في جعل ميقاتي يقدم على خطوة بناء على ما يصدر عن السنيورة.
- تأكيد الولايات المتحدة وفرنسا وقطر والكويت أنه لا يمكن الحديث مع السعودية قبل قيام لبنان بمبادرة ما. وعندما اقترح ميقاتي على نظيره الكويتي أن يزور وزير الخارجية عبدالله بوحبيب الكويت طالباً وساطتها، على أن يعود مع نظيره الكويتي إلى لبنان، كان الجواب بأن الكويت غير قادرة على إقناع الرياض بأي حوار، وأنه يفترض تقديم «بادرة حسن نية» تتمثل في استقالة قرداحي أو إقالته.
- يعجز ميقاتي عن إقناع الثنائي الشيعي بالعودة إلى مجلس الوزراء من دون حل قضية المحقق العدلي فيما يطالبهما بقص رأس حليف لهما هو الوزير قرداحي ومرجعيته المتمثلة بفرنجية. فيما لا يجد رئيس الحكومة استقالته أمراً مناسباً، ليس فقط لأنه لا يقبل مقايضة موقعه بموقع وزير فحسب، بل لأنه، كما قرداحي، يعرف أن الاستقالة لن تفيد بشيء، ولن تصالحه مع السعودية، ولن تغير من سياستها ضد لبنان.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

ابراهيم الأمين

جولات الفتنة الجديدة

جوع ودموع... ودماء!

ماذا يعني أن يتحوّل وليد البخاري إلى مُعدّ ومُنتج لبرنامج تلفزيوني في لبنان؟ ماذا يعني أن يتولى الرجل اختيار الضيوف، والجمهور أيضاً، في الحلقة الأخيرة من برنامج «صار الوقت» على شاشة الـ«مر. تي. في»، وأن يقرر هو من يمكن تحمّله من جماعة «الرأي الآخر»؟ وماذا يعني أن يقبل ميشال المر أولاً، ومارسيل غانم ثانياً، هذا النوع من الوصاية التي تذكّر بالرقيب الذي رافق بولا يعقوبيان إلى مقابلتها مع سعد الحريري أثناء اعتقاله في السعودية؟ ماذا يعني هذا غير أن الرجل الذي أنفقت بلاده، ولا تزال، على هذه المحطة الكثير، لم تعد تثق بأن هناك من هو قادر على القيام بما تريده السعودية من دون رقابة لصيقة؟

يعكس ذلك مستوى جديداً من التوتر السعودي يخفي رغبة قوية بجرّ لبنان إلى انفجار كبير في مواجهة حزب الله. وما حصل هو ارتكاب لبنانيين فعل الخيانة العظمى بحقّ بلدهم ما يجب معه محاسبتهم.

السعوديون ليسوا وحدهم من يقومون بالعمل القذر. سبقهم إلى ذلك الأميركيون والبريطانيون والفرنسيون الذين يحاولون التمايز لحماية ما تبقّى من «وهم الدور» في لبنان ويطالبون بتفويض أميركي لا تُقفل أبواب السعودية أمامهم. وآخر الوافدين الجدد، المتطوّع الألماني القذر الذي تقوم سفارته في بيروت، بموافقة الحكومة

> **وصل الأمر بالسعوديين إلى إعداد وإنتاج برنامج تلفزيوني واختيار الضيوف والجمهور والأسئلة**

> **المصريون يتابعون ملف الفلسطينيين ومخابرات رام الله تلعب بالنار والسعودية تريد الدماء بأي وسيلة**

> **سعي إلى افتعال جولات عنف وضغوط على الجيش والأجهزة الأمنية وإرغام للحريري وجنبلاط على التحالف مع جعجع**

وإشراف وكالة الاستخبارات الألمانية، بدور علني ضد المقاومة. ووصلت وقاحة المخربين الألمان إلى اعتمادهم سلوكاً علنياً في تمويل «قوى التغيير الثورية» وتنظيم برامج دعم لتقليديين لم تتمكن «الثورة» من الحلول مكانهم، في صيدا وطرابلس وبعض أحياء بيروت.

على أن الجنون يبقى اختصاصاً حصرياً للسعودي الذي يعمل بلا كلل لإراقة الدماء في لبنان كما فعل في كل أرض دخلها، وهدفه:

أولاً، تعزيز موقع «القوات اللبنانية» كرأس حربة في قيادة القوى السياسية التي ستتولى مواجهة حزب الله وحلفائه في كل الساحات، وحصر التمويل الانتخابي بمعراب، ودعوة من يرغب في الانضمام إلى هذه الجبهة للتوجه إلى معراب، مع استثناءات تتعلق بشخصيات تحتاج إليها السعودية فقط في هذه الأيام، وأيضاً مع جوائز ترضية بعد العرض الذي قدّمته «القوات» في الطيونة.

ثانياً، مواصلة سياسة العزل لفريق الرئيس سعد الحريري ودفعه مع بقية القيادات السُّنية، وعلى رأسها دار الفتوى، إلى خيار من اثنين: إما الاستقالة من العمل السياسي بصورة تامة وترك الأمور لغيرهم، أو العودة إلى بيت الطاعة والانخراط في تحالف علني مع «القوات اللبنانية»، بما يساعد وليد جنبلاط على الانضمام إلى معركة شاملة هدفها المركزي إطاحة التيار الوطني الحر وإضعاف حلفاء حزب الله في بقية الطوائف.

ثالثاً، العمل على حشد القادرين على القيام بأعمال قذرة في لبنان. وتُظهر مؤشرات أمنية أن الرياض تعمل على خط المقيمين من غير اللبنانيين، من مجموعات بين النازحين السوريين، إلى بعض العشائر العربية، وصولاً إلى المخيمات الفلسطينية المتاخمة لمناطق يتواجد فيها حزب الله.

رابعاً، استئناف النشاط الأمني في أوساط القوى الإسلامية، من اختراق الجماعة الإسلامية التي تتصارع قياداتها نزاعات كبيرة بين من يرغب بالانخراط في المعركة ضد حزب الله، ومن يريد النأي بالنفس والركون إلى مرجعية تركيا، وفريق ثالث يدعو إلى استنقاذ آخر قوى الإخوان المسلمين في المشرق عبر الالتصاق بحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس). كما يشمل النشاط السعودي – الإماراتي المجموعات السلفية المنتشرة في أكثر من منطقة لبنانية، وعودة العمل على عدد من المشايخ الذين يعانون أوضاعاً معيشية صعبة جراء ما يعتبرونه تأخّر دار الفتوى في توفير الحدّ الأدنى من حاجاتهم.

خامساً، العمل - بالتعاون مع الأميركيين وعرب آخرين - على ممارسة ضغوط إضافية على الجيش والقوى والأجهزة الأمنية الرسمية لدفعها إلى سلوك ميداني معيّن، ولو تطلّب الأمر احتكاكاً مباشراً مع حزب الله، وفي أكثر من منطقة، والسعي إلى تسخير بعض هذه الأجهزة لجمع المعلومات عن المقاومة وأنصارها، وتجميع ملفات عن اللبنانيين المقيمين في دول الخليج ممن يُعتقد أنهم يؤيدون المقاومة.

وقد راجع الإماراتيون بعض حساباتهم جراء نكسات أصابت جهازهم الأمني والدبلوماسي في لبنان، وهم يسعون إلى تنظيم عملهم بطريقة مختلفة عن السعودية. لا يعني ذلك أنهم يرغبون بتغيير سياساتهم، لكنهم يراجعون مع حصل معهم في اليمن والقرن الأفريقي وسوريا والعراق ولبنان، ويسعون من خلال وساطات تُعقد في إيران أو العراق أو سوريا، أو حتى في لبنان، إلى «هدنة». ولو غير معلنة، مع أنصار الله تجنّب بلادهم ضربات عسكرية ممكنة في أي وقت، وتضعهم خارج جدول أعمال النقد من جانب حزب الله في لبنان أو العراق. أمّا المصريون الذين عدّلوا في طريقة متابعتهم للملف اللبناني، فبين سُنّة لبنان من يريدهم بديلاً، ولو سياسياً، عن الغياب السعودي. ومنهم من يفكّر بدور مصري يجنّب لبنان، والسُّنة فيه، المطالب المجنونة لحكام آل سعود. والقاهرة التي تتعامل مع الملف اللبناني بحذر شديد، بادرت باتصالات لبنانية شملت حزب الله هذه المرة. وهي تركّز على تعاون مباشر ووثيق بين جهاز المخابرات العامة المصرية ومديرية المخابرات في الجيش اللبناني، المعنية بملف المخيمات والفصائل الفلسطينية. وتتابع سفارة مصر في لبنان العلاقات بين الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وتنشط على خط المعارضين لحزب الله أيضاً، لكن من دون إطلاق مواقف أو مبادرات تضعها في خانة الخصم المباشر.

على أن اللافت، أخيراً، هو النشاط غير العادي في لبنان لممثلي الأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة لسلطة رام الله (هم في حقيقة الأمر مندوبو قائد المخابرات الفلسطينية ماجد فرج الذي يعمل في خدمة برنامج التنسيق الأمني مع الأميركيين والإسرائيليين داخل فلسطين وخارجها). ولدى هؤلاء برنامج عمل تفصيلي لا يتعلق بالوضع الفلسطيني فقط، بل صاروا مصدر تمويل مجموعات لبنانية تقوم بجمع معلومات لا يُعرف أين تنتهي.

هل يكفي ذلك لجرّ البلاد إلى الفتنة الكبرى؟

بحسب القاموس السعودي، الأمر يتعلق ببرنامج من الضغوط القصوى على لبنان، اقتصادياً ومالياً، حتى ولو اقتضى الأمر منع اللبنانيين من تحويل أي مبلغ إلى لبنان وتخييرهم بين ترك السعودية أو العيش والإنفاق فيها حصراً. ويشمل هذا البرنامج، عملياً، منع أي تعاون اقتصادي مع لبنان من خلال الحكومات أو الصناديق العربية والإسلامية، مع الإشارة إلى أن القيادة السعودية لم تعد تثق بأي جهة لبنانية لصرف أموال تعتبر أن لا طائل منها. ويكرر زوار الديوان الملكي السعودي عبارة «لا تحدّثونا عن لبنان». ويلفت البعض إلى أن المندوب السعودي إلى الجولة الأخيرة من المحادثات السعودية – الإيرانية أبلغ نظيره الإيراني «أننا مستعدّون لبحث أي شيء معكم ما عدا ملف لبنان». وهو كلام يلمسه مخبرو المملكة من السياسيين اللبنانيين الذين يتبلّغون رداً مبهمة من مشغّليهم السعوديين، ما يجعلهم أمام خلاصة بأن لبنان ليس على جدول أعمال القيادة السعودية، وأن الاستعداد محصور للاستماع فقط إلى من يقدم، بالدليل العملي، أنه قادر على إيذاء حزب الله.

تتعاون السعودية بشكل وثيق مع الأميركيين والأوروبيين، ومع جهات نافذة في المنظومة الحاكمة في لبنان، سياسياً ومالياً واقتصادياً، على تحميل المقاومة مسؤولية الأزمة، ورمي نارها في حضن حزب الله. ومن المرجّح زيادة الضغوط، من خلال سياسات نقدية أكثر استفزازاً للمودعين ولكيفية التعامل مع التحويلات المالية، أو حتى طريقة التفاوض التمهيدي مع صندوق النقد الدولي، وآلية عمل أي اتفاقية دعم تخصّ قطاع الكهرباء في البلاد، وسط فلتان غير مسبوق في الأسواق لناحية غياب أي ضوابط في التسعير وفي نوعية الخدمات المقدّمة، والعمل أكثر على تفريغ لبنان من الكوادر المهنية العالية، وتعزيز فرق العاملين في المنظمات غير الحكومية التي تنخرط في لعبة الدولة الموازية بحجة أن «الدولة مخطوفة»... ليصار، من جديد، إلى رفع شعار «يكفينا مقاومة... بدنا نعيش»، وهو الشعار نفسه الذي رفعه محمود عباس في فلسطين ومن ورائه عواصم عربية، وكان من تعاقب على حكم الأردن ومصر، وكانت النتائج كارثية.

الوجه الآخر للضغوط التي تعمل عليها السعودية بإصرار، ومعها إسرائيل، هو افتعال مواجهات ذات طابع دموي ومحاولة جرّ المقاومة إلى أي نوع من الاشتباك العسكري، كما فعل عملاء للعدو في بلدة شويا ومرتزقة السعودية في خلدة ومجرمو الحرب الأهلية في الطيونة، ومحاولات حثيثة لإحداث اختراقات داخل الجيش ودفعه إلى مواجهات متفرّقة مع المقاومة أو بيئتها في أكثر من مكان، وصولاً إلى دفع مرتزقة من أبناء المخيمات الفلسطينية أو من النازحين السوريين إلى ارتكاب جرائم بهدف تستجلب ردود فعل دموية من جانب المقاومة، وتكرار كل أنواع المواجهات في غالبية المناطق اللبنانية للوصول إلى خلاصة واحدة: حزب الله يقاتل كل اللبنانيين. وهذا هو الهدف المركزي المتمثّل بإسقاط الطابع الوطني عن بندقية المقاومة، وتحويلها إلى مشكلة يطلب الناس التخلّص منها، أو على الأقل مساواتها بأسلحة الزعران المنتشرة في غالبية المناطق.

التحديات التي تواجه لبنان، كله هذه المرة، ليست من النوع الذي يسمح لأحد باعتماد مبدأ النأي بالنفس، والوقوف على تل في انتظار من سيرفع الراية. ولا هي من النوع الذي يسمح حتى بالركون إلى حكمة المقاومة وقدرتها على ضبط النفس، هذا الواقع يفرض على من يعنيه البقاء في هذه البلاد والعيش فيها إلى الأبد، ومن يزعم أنه يدافع عن قبيلته وبقاياها في الأرْضين، أن يفكر قليلاً، وأن يتراجع قليلاً إلى الخلف وينظر إلى المشهد من زوايا أخرى، علّه يستفيق ويواجه، لمرة واحدة، شرور الدب الداشر ورعاته. وتذكّروا، أن من يجري وضعه على المهداف لن يقف مكتوف الأيدي إزاء ما يجري التحضير له. وإذا كان قرار عدم الانجرار إلى حرب أهلية حاسماً ولو كلّف الكثير من التضحيات، فهذا لا يعني أنه لا يمكن - لا بل صار لزاماً - القيام بما يردع ولو على طريقة: ومنهم من يقاد إلى الجنة بسلاسل!

هذه الأرض لنا، وهذه السماء لنا، وهذا الهواء لنا، ومن ضاقت عقولهم بجدران الحقد، فليبحثوا عمّا يناسبهم، هنا، أو بعيداً حيث يعتقدون أن الجنة في انتظارهم.

تقرير

صراع دعاوى في العدلية

ضغوط سياسية وقضائية لتنحية مزهر

على إثر القرار الذي أصدره رئيس الغرفة 12 في محكمة الاستئناف المدنية القاضي حبيب مزهر بكف يد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار مؤقتاً، وما أحدثه هذا القرار من التباس وخضّة في «العدلية»، تتجه الأنظار اليوم إلى قصر العدل في بيروت حيث من المفترض أن يشهد سيلاً من الدعاوى والدعاوى المضادة.

وعلمت «الأخبار» أن الوزيرين المدعى عليهما في قضية انفجار مرفأ بيروت علي حسن خليل وغازي زعيتر سيتقدمان بدعوى مداعاة الدولة في وجه القضاة نسيب إيليا، جانيت حنا وناجي عيد لارتكابهم مخالفات قانونية في التعامل مع دعاوى الرد التي تقدم بها المدعى عليهم سابقاً، كما سيُطلب إحالتهم إلى التفتيش القضائي. وهذه الدعاوى يفترض أن تقابلها دعاوى جديدة ضد القاضي مزهر بحجة «تجاوز الصلاحيات»، سيتقدم بها وكلاء قانونيون عن أهالي ضحايا شهداء المرفأ، بينما جرى التداول بمعلومات تشير إلى أن قسماً من هؤلاء الأهالي الذي لمسوا تسييساً في عمل القاضي بيطار يُمكن أن يتقدموا بدعاوى ضده.

وفيما لا يزال التشاور جارياً بشأن تقديم دعاوى ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود الذي باتَ واضحاً أنه يتصرف كطرف في القضية، تقدّم محامي تحالف «متحدون» رامي عليق بطلب رد القاضي مزهر لدى محكمة الاستئناف، بينما كان لافتاً أن الدعوى ذكرت مزهر كقاضٍ «مكلف النظر بقضية انفجار المرفأ»، لا قضية تنحية إيليا، وهو ما اعتبره قانونيون «اعترافاً بأن مزهر كان مكلفاً النظر في قضية رد البيطار لا إيليا، كون الأخير تنحى ولم يعُد هناك أساس للدعوى المقدمة ضده، وهو ما يدحض الحملة التي شنت ضده وخلق حالة من الالتباس لتدارك الخطأ الذي وقعوا فيه».

اللافت في كل ما يحيط بالنقاش حول ما قام به القاضي مزهر، هو ان الفريق السياسي الساعي إلى استثمار تفجير المرفأ، وهو فريق يضم سياسيين وقضاة وحقوقيين وجمعيات وأحزاباً ومرجعيات، كان يعتبر أن الاحتجاج على أداء البيطار تسييس ومحاولة تعطيل عمل القضاء. لكن هذا الفريق نفسه، يتصرف مع ما قام به القاضي مزهر بنفس الطريقة، ويتهمه بأنه مسيّس فقط لأنه وافق على البحث في طلب تنحية أو رد المحقق العدلي. لكن الأخطر، هو أن هذا الفريق لم يخجل من الحديث الطائفي في معرض انتقاد أن يتولى قاضٍ مسلم ملفاً يتهم فيه مسؤولون شيعة، فيما كان لافتاً أن جميع القضاة الذين ردوا طلبات كف يد المحقق العدلي كانوا من المسيحيين. في وقت يسمح لقسم من اللبنانيين وقسم من أهالي الضحايا بالضغط على القضاء لمنعه من مناقشة البيطار، أما في حالة لجوء قسم آخر من اللبنانيين وقسم آخر من أهالي الضحايا إلى الاحتجاج على أداء البيطار، فيتم اتهامهم بالترهيب. على أن مركز الضغط الذي يستهدف تنحية القاضي مزهر، أساسه اعتباره غير ذي صفة لدراسة الملف وأن ما قاله ليس قانونياً وهو غير مفوض أصلاً البحث في ملف البيطار.

(الأخبار)

على الغلاف

مصر لم تحصل بعد على «إعفاء أميركي حاسم من قانون قيصر»

ميقاتي يضغط لإقرار الخصخصة: زيادة فاتورة الكهرباء 25 مرة

(هيثم الموسوي)

يقود رئيس الحكومة نجيب ميقاتي معركة فرض اقتراح تقدمت به المتخصصة في الإدارة المالية لقطاعات الطاقة، كارول عياط، يتعلّق بشراء محطات توليد الطاقة الكهربائية من خلال برنامج مالي يفتح الباب أمام مشاركة بين القطاعَين العام والخاص. وعُلم أن ميقاتي يمارس ضغوطاً على كل من يعنيهم الأمر للسير في هذا المشروع، وهو سبق له أن تولى جمع الوزراء المعنيين مع عياط لمناقشة تفاصيل الخطة.

ويرفض ميقاتي بصورة لافتة فكرة أن تقوم الحكومة بتمويل جزء من هذه العملية، أو أن يتم استخدام الأموال التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي (1,3 مليار دولار حقوق سحب خاصة) لشراء محطات التوليد، بينما يوافق على فكرة معالجة خسائر المصارف من خلال فكرة تحويل ستة مليارات دولار بنكي من الودائع إلى مليار ونصف مليار من الدولار الطازج التي يوفرها مصرف لبنان من الاحتياطي الموجود لديه، وأن يُصار إلى استخدامها لشراء محطتي توليد طاقة بقدرة 1750 ميغاواط، بالتعاون مع شركة جنرال إلكتريك بفرعها الفرنسي أو مع شركة سمينز الألمانية.

وفي هذا الشأن، ستدرس وزارة الطاقة مع مؤسسة كهرباء لبنان الملف من زاوية الكلفة الفعلية. إذ إن الحكومة تتبع اليوم الكيلوواط الواحد بتسعة سنتات. ولكن المشترك يدفع وفق سعر الدولار الرسمي (1515 ليرة)، ما يجعل سعر الكيلوواط 135 ليرة فقط. أما سعر الكيلوواط عند المولدات الخاصة، فارتفع إلى نحو ستة آلاف ليرة، وأصحاب المولدات يرفضون تسعيرة الوزارة التي وضعت سقفاً لا يتجاوز 5200 ليرة.

> سعر كهرباء الأردن مرتفع وعمان تستعجل التوقيع وإصلاحات سوريا مستمرة
>
> العراق لا يضاعف الكمية ويطالب بالبدل تمويل كوادر مالية ومصرفية لبنانية

وبحسب المتداول، فإن البحث يدور حول ارتفاع جنوني سيُحدث أزمة كبيرة للسكان، لأن السعر المقترح لن يقل عن 3500 ليرة لكل كيلوواط، أي بزيادة تقدر بـ25 ضعفاً على الأقل. وهذا يعني أن المشترك الذي كانت فاتورته الشهرية تتراوح بين خمسين ألف ليرة ومئة ألف ليرة، سيكون مضطراً إلى دفع ما بين مليون ليرة ومليونين ونصف المليون ليرة، وذلك مقابل أقل من 12 ساعة تغذية يومياً فقط. وفي حال قرر المشترك شراء بقية ساعات التغذية من المولدات الخاصة، فسترتفع كلفة فاتورة الكهرباء الشهرية إلى ثلاثة ملايين ليرة على الأقل شهرياً، وهو ما يعادل أربع مرات قيمة الحد الأدنى للأجور.

النفط العراقي: كمية محدودة ولا أموال

في هذه الأثناء، لا تزال مشكلة إنتاج الطاقة في لبنان على حالها، ولا يمكن لأحد في الحكومة أو وزارة الطاقة أو مؤسسة كهرباء لبنان التزام أي وقت أو كمية من ساعات التغذية الدائمة، وسط محاولات حثيثة لتأمين نحو 12 ساعة من خلال النفط العراقي، والغاز المصري والكهرباء الأردنية.

في ما خص ملف العراق، يبدو أن بغداد لم توافق بعد على زيادة كمية المليون طن المقررة للبنان إلى الضعفين، وهي لا تقدر على التزام تزويد لبنان بـ83 ألف طن شهرياً كما كان مقرراً. ويبدو أن الحديث الذي جرى خلال زيارة وزير الطاقة اللبناني وليد فياض إلى بغداد، تركز على وضع آلية تسمح بالتزام العراق بتسليم كمية 75 ألف طن شهرياً، تبدأ من الشهر المقبل وتستمر حتى استهلاك ما تبقى من كميات مقررة، والمقدرة بـ800 ألف طن. ويبدو أن لبنان يفكر في إجراء مناقصة واحدة حول كل الكمية، ما يسمح له بالحصول على كامل النفط المتفق عليه في غضون ستة شهور بدل ثمانية. لكن تبقى مشكلة أن ثمن هذا النفط هو بمثابة دين يتراكم على لبنان، وليس هناك من مؤشر عملاني إلى إمكانية إعفاء العراق لبنان من هذه المبالغ في المدى المنظور.

وفيما ينص الاتفاق على أن لبنان ليس ملزماً بدء سداد المبالغ المستحقة قبل أيلول العام 2022، إلا أن العراق يسأل عن إمكانية مباشرة لبنان ضخ الأموال في الحساب الخاص بالصفقة والذي فتح في مصرف لبنان. ونقلت تقارير رسمية لبنانية عن وزير المالية العراقي، إصراره على الحصول على جواب من لبنان حول موعد بدء ضخ الأموال في الحساب. فالجانب العراقي لديه برنامج تعاون مع كوادر لبنانية تعمل في القطاع المالي والمصرفي، ويفترض الوزير العراقي أنه سيدفع أتعاب هذه الكوادر من حساب صفقة النفط.

الغاز المصري: الموافقة الاميركية لم تصل

أما صفقة الغاز مع الجانب المصري، فإن المعلومات تؤكد عدم اكتمال عقد تنفيذها بعد. ولا يزال الطرفان يتناقشان في بنود الاتفاقية، علماً أن المصريين سيتولون إلى جانب بيع الكمية، عملية إصلاح الأنبوب اللبناني وعملية التسلم من الجانب السوري لضمان الكمية والنوعية. ويفترض أن يقدم المصريون في غضون أيام عرضهم بشأن كلفة الإصلاحات في الأنبوب الممتد داخل الأراضي اللبنانية، والتي قد تصل إلى نصف مليون دولار، ولكنهم لم يعرضوا بعد كلفة الأتعاب الخاصة بعملية التدقيق في عملية تحويل الغاز من سوريا.

لكن ما هو أهم في هذا الجانب، ما كشفته مصادر لبنانية ومصرية لـ«الأخبار» عن أن القاهرة تلقّت من الحكومة الأميركية أوراقاً لا تعتبر كافية للسير في اتفاقية نقل الغاز عبر سوريا، من دون تعريض الشركات المصرية للعقوبات الناجمة عن قانون قيصر. وتجري القاهرة اتصالات بواشنطن من أجل الحصول من وزارة الخزانة هناك على نصوص واضحة وجلية لا تحتمل التأويل تمنع تعرّض الشركات المصرية لأي نوع من العقوبات، وفي حال تأخر ذلك فإن عملية ضخ الغاز ستتأخر أيضاً.

كهرباء الأردن: كلفة مرتفعة

في ملف الكهرباء الأردنية، يتواصل المسؤولون الأردنيون بصورة يومية، وهم يلحّون على لبنان لتوقيع الاتفاقية، ومع أن سعر الـ12 سنتاً للكيلوواط يعتبر مرتفعاً، إلا أن الأردن يبرره بأنه يشتري الطاقة من القطاع الخاص، وهو يبيعها بسعر الكلفة. ومع ذلك فإن الأمر ينتظر أيضاً استكمال سوريا للإصلاحات في أبراج النقل الكهربائي المعطلة جنوب البلاد. وكذلك ينتظر التجارب التقنية المفترض إنجازها بين لبنان وسوريا من جهة وبين الأردن وسوريا من جهة ثانية، قبل المباشرة بـ«ضخ» التيار.

التغذية الحالية بالكهرباء المنتجة محلياً تقدرها مصادر مؤسسة كهرباء لبنان بما بين أربع وخمسة ساعات يومياً، إلا أن الناس يشكون عدم حصول توزيع عادل ودقيق، وهو ما جعل وزارة الطاقة تناقش مع المؤسسة إمكان إصدار بيانات يومية تشير إلى ساعات التغذية وطريقة توزعها بين المناطق كافة.

(الأخبار)

تقرير

سلامة يواصل حماية القطاع المصرفي من الإفلاس

فاتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رئيس جمعية المصارف سليم صفير بنيّته زيادة نسبة المؤونات على توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، المُحدّدة حالياً بـ1,89٪. القرار، إذا صدر، يعني الاعتراف بوجود نسبة عالية من الخسائر التي تتحمّلها المصارف، ويجب أن تُغطيها من رساميلها، ما يعني زيادة الضغط عليها... لكنّ سلامة بقراره لا يُطلق «الثورة» ضدّ المصارف المُفلسة، وإنما يعطيها مزيداً من الوقت تهرّباً من إعلان إفلاسها

ليا القزي

منذ حصول الانهيار، خاض «حزب المصرف» معركة منع توزيع الخسائر بطريقة تقضي على موازنة مصرف لبنان، وتؤدّي إلى إعلان المصارف المُفلسة. اتّخذ حاكم البنك المركزي رياض سلامة كلّ الإجراءات الكفيلة بإجهاض أي خطة إنقاذية، ومنع أي حلّ يتضمن الاعتراف بخسائره وخسائر المصارف، وإعادة هيكلة القطاع. وكان يعلم أنّ طريقة إدارته تقضي على مقوّمات الصمود لدى السكّان، وأنّ عدم إعادة هيكلة المصارف والدفاع عن استقرار الليرة وخلق أسعار صرف متعدّدة والتوقّف العشوائي عن دعم استيراد السلع الرئيسية والتحكّم بالحاجات الاستهلاكية للشعب، ستوصل في النتيجة إلى إفقار أكثر من 74% من السكان (بحسب دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، سنة 2021). المؤونات (الأموال التي تُستخدم لتغطية خسائر متوقّعة. قبل إضافة أموال إلى حساب الأرباح في الرساميل، يتم اقتطاع مبلغ لتغطية الخسائر)، هي إحدى الأدوات التي استخدمها سلامة لإطالة عمر المصارف ومنع المساس برساميلها، عبر تحديد نسب مؤونات متدنية لا تتلاءم مع حجم الخسائر المتوقّعة في القطاع المصرفي، كالمؤونات على توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان (نسبة 1,89%) والمؤونات على سندات الدين بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) التي تحملها المصارف (نسبة 45%). تحديد نسبة متدنية لم يكن عبثياً، بل كانت وظيفته منع إشهار إفلاس المصارف.

الموضوع يعود إلى 3 شباط 2020، حين أصدر مصرف لبنان التعميم الرقم 543، حدّد فيه للمصارف بأنّه يجب احتساب نسبة مؤونات 1,89% على توظيفاتها بالعملات الأجنبية لديه. حجم المبلغ الخاضع لهذه الخسائر يبلغ 80 مليار دولار، وهو مبلغ كبير حتى قبل احتساب نسبة المؤونة عليه، وخطورته أنّه بالدولار الأميركي. فعادةً، المؤونة تُكوّن بعملة الدين، واستنزاف الدولارات وتبديد المصارف لهذه السيولة، يزيدان الضغوط عليها في تكوين المؤونات. حالياً، قرّر سلامة إعادة جدولة الخسائر، و«مفاوضة» المصارف لزيادة نسبة المؤونات على توظيفاتها بالعملات الأجنبية لدى «المركزي». فبحسب معلومات «الأخبار»، تواصل سلامة مع رئيس جمعية المصارف سليم صفير عارضاً عليه زيادة النسبة إلى 30%. برّر سلامة تعديل النسبة بأنه «لم يعد ممكناً التغافل عن حجم الخسائر. كما أنّ ذلك يُعدّ من الشروط الأساسية لصندوق النقد الدولي». زيادة النسبة تعني إجبار المصارف على تكوين مؤونات بما يُقارب الـ24 مليار دولار (على اعتبار أنّ التوظيفات تُقدّر بـ80 مليار دولار)، في وقتٍ أنّ مجموع رساميل المصارف يبلغ 16,3 مليار دولار، أي إفلاس أغلبها. يتطابق ذلك مع سيناريوهات سابقة أجرتها لجنة الرقابة على المصارف («الأخبار»، عدد 20 تموز 2019، https://www.al-akhbar.com/Issues/291676) لاحتساب متطلبات زيادة الرساميل لدى المصارف ونسبة المؤونات، فتبيّن لها أن الإفلاس سيطاول 23 مصرفاً، تسعة منها مصنّفة في فئة «ألفا».

لم تتلقَّ المصارف الطرح بـ«روح رياضية» إذ أثار اعتراض العدد الأكبر منها، لاعتبارها أنّ التعديل سيؤدّي إلى تآكل كلّ رساميلها... وإفلاسها. لذلك، تتوقّع مصادر مصرفية أن «يتوصّل سلامة مع الجمعية إلى حلّ وسط، يقضي بالموافقة على رفع النسبة من 1,89%، على أن تبقى أدنى من الـ30%». بالإضافة إلى ذلك، «سيُسمح للمصارف بتكوين الخسائر على سنوات عدّة (حالياً، يُسمح للمصارف بتكوين الخسائر على فترة 5 سنوات، وممكن تمديد المهلة لـ10 سنوات في حال التزم المصرف بزيادة 20% على رأسماله) حتى ولو كان هذا الأمر مخالفاً لمبدأ أنّ الخسائر تُحتسب عن كلّ سنة مالية ولا تُرحّل من سنة إلى أخرى». فحاكم مصرف لبنان لا يريد إفلاس المصارف، «بل منحها المزيد من الوقت إلى حين الانتهاء من الدراسة التي ستُحدّد المصارف التي ستُدمج، ومن سيخرج من السوق...». وتؤكّد المصادر أنّه أصلاً ليس صحيحاً أنّ زيادة نسبة المؤونات تؤدي إلى إفلاس المصارف، «لأنّها حالياً لا تُكوّنها من الرساميل أو بالدولار الحقيقي، بل بـ«الدولار اللبناني» ومن الفارق الناتج عن توقّفها عن دفع الفوائد على ودائع الناس، مقابل استمرار تلقيها الفوائد على توظيفاتها لدى مصرف لبنان، والفوائد على سندات الدين باللّيرة اللبنانية، وفوائد القروض الشخصية».

> تعارض المصارف رفع نسبة المؤونات خوفاً من تآكل رساميلها

«التخريجة» التي يحاول سلامة تركيبها مع صفير، تُشبه ما قام به حين باع المصارف دولارات وفق سعر صرف 1507 ليرات، تُستخدم لتكوين المؤونات على سندات الدين بالعملة الأجنبية - «يوروبوندز» (وقد حُدّدت نسبتها بـ45%) التي تحملها المصارف، ومجموعها يُقارب الـ11 مليار دولار (أصل السندات وفوائدها). وقد وضع سلامة شرطاً يسمح له بإعادة شراء هذه «الدولارات» بحسب سعر صرف «المنصّة الإلكترونية»، كما يكون حين يقرر استعادة «الدولارات». في هاتين الحالتين، يستمر رياض سلامة بتطبيق الخطة التي تُناسبه لمعالجة الخسائر ويحلو لها تسميتها بـ«الهبوط الهادئ»، في وقت أنّها تدمير لقدرات المجتمع وعدم السماح بإعادة إطلاق الاقتصاد، مقابل التخلّص من الخسائر في موازنة مصرف لبنان، وممارسة الغش في تكوين المؤونات لدى المصارف ومدّها بالدولارات حتى لا تنهار رسمياً.

فرنسا: لإنشاء نظام مصرفيّ سليم

إعادة هيكلة المصارف «أمرٌ لا مفرّ منه» بالنسبة إلى «الدول المانحة» وصندوق النقد الدولي. فخلال زيارته لبنانَ في أيلول الماضي، تحدّث السفير الفرنسي المُكلّف بتنسيق المساعدات الدولية للبنان، بيار دوكان، مع مجموعة من السياسيين والمسؤولين عن «المصارف الأشباح»، وأكد أنّ لبنان بحاجةٍ إلى «نظام مصرفي سليم يقوم بتمويل الاقتصاد الحقيقي». يقتضي ذلك، بحسب دوكان، معالجة الأزمة المصرفية. ولتحقيق ذلك، دعا إلى «قانون يُنظّم عملية تصفية المصارف، ويضع قواعد تنظيم التعامل مع كل مصرف على حدة، وتحديد مصير المصارف بعد دراسة وضع كلّ منها». وفي هذا الإطار، شدّد دوكان على «تجنّب إنشاء صندوق استثماري تُنقل إليه ملكية كلّ أصول الدولة السليمة. بالمقابل، يُمكن إنشاء مصارف سيئة تُنقل إليها أصول الدولة السيئة لتصفيتها».

الحديث عن رفع نسبة المؤونات على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان من 1,89٪ إلى 30٪ (عروات بو حيدر)

تقرير

بغياب مرشّحي «الثنائي الشيعي»، استرجع حزب القوات حرم «هوفلان» في الجامعة اليسوعية حيث أمّ المعارك، وخسر التيار الوطني الحر «قلعة» كلية الهندسة للمرة الثانية وتراجع حضوره في كليات بيروت، وواصل «النادي العلماني» اختراقه للمشهد الجامعي وبقي فائزاً أول بالتمثيل الطالبي. غياب الشعارات الطائفية عن الاقتراع هذا العام، «صودف» مع اتهامات لحركة أمل بالاقتراع لمرشحي القوات، الأمر الذي نفاه الطرفان

انتخابات «اليسوعية»

«العلماني» يسيطر... و«هوفلان» للقوات «من دون» دعم أمل

فاتن الحاج

احتفظ «النادي العلماني» بثقة الرأي العام الطالبي في جامعة القدّيس يوسف، بفوزه برئاسة الهيئات الطالبية في 10 كليات من أصل 15 خاض فيها الانتخابات باسم حملة «طالب»، في حين استعاد طلاب حزب القوات اللبنانية حرم العلوم الاجتماعية، أو ما يعرف بـ«هوفلان» في معركة قاسية مع «النادي العلماني»، بعد إحجام التيار الوطني الحر عن ترشيح طلاب في الحرم. وكان التيار قد «قبض» على «هوفلان»، العام الماضي، نتيجة تحالفه مع كل من حزب الله وحركة أمل، وبمشاركة 95 في المئة من طلاب «الثنائي» يومها في الاستحقاق.

وفي المعلومات، أن التيار أعطى هذا العام أصواته في «هوفلان» للوائح النادي العلماني.

وفي تقدم ملحوظ، فاز طلاب «القوات» برئاسة هيئات 5 كليات، مقابل تراجع مدوّ للتيار الوطني الحر في كليات بيروت (لم ينل سوى كلية الترجمة بالتزكية)، بما في ذلك خسارته مرة جديدة «قلعته» التاريخية، أي كلية الهندسة في مجمع المنصورية، والتي ذهبت رئاسة هيئتها للسنة الثانية على التوالي إلى مجموعة من الطلاب المستقلين MES ، تنسّق مع «النادي العلماني».

وبحسب مسؤول جامعات بيروت وبعبدا، بورغو أبو خليل، حظي التيار أيضاً برئاسة الهيئات في كلّ من مجمع زحلة ـ حزرتا، ومجمع زحلة ـ مجدليا ومجمع صيدا فقط. الانتخابات جرت في 21 كلية من أصل 25 في بيروت (4 كليات لم تجر فيها انتخابات هيئات طالبية)، وفي مجمعين في البقاع وواحد في صيدا وآخر في طرابلس. وتوزعت رئاسات الهيئات الطالبية الـ 21 على القوى كالآتي: النادي العلماني (10 كليات)، القوات (5 كليات)، التيار الوطني الحر (كلية واحدة)، الكتائب (كلية الصيدلة) وتجمع المستقلين (4 كليات).

أما رئاسات مجمعي زحلة وصيدا فكانت من نصيب التيار الوطني الحر، فيما نال رئاسة مجمع طرابلس تجمع مستقل خاض الانتخابات بعنوان «صار وقت تغيّر ...صوت».

وفي مقارنة للنتائج، توزعت الكليات الـ 24 التي جرت فيها انتخابات هيئات طالبية العام الماضي على الشكل الآتي: النادي العلماني (12 كلية)، التيار الوطني الحر وحلفاؤه (4 كليات)، والمستقلون (8 كليات)، فيما لم تفز القوات بأي كلية.

وبحسب الناشطة في «النادي العلماني» تاليا الكيساندوكس، حاز النادي هذا العام رئاسة هيئات 7 كليات بالتزكية، هي: كلية العلوم والآداب الإنسانية، مدرسة القابلات القانونيات، المعهد العالي لعلاج النطق، معهد العلاج الانشغالي، معهد العلوم السياسية، كلية علوم التمريض، والمعهد العالي العلماني (12 كلية)، التيار الوطني الحر وحلفاؤه (4 كليات)، والمستقلون (8 كليات)، فيما لم تفز القوات بأي كلية.

وبحسب الناشطة في «النادي العلماني» تاليا الكيساندوكس، حاز النادي هذا العام رئاسة هيئات 7 كليات بالتزكية، هي: كلية العلوم والآداب الإنسانية، مدرسة القابلات القانونيات، المعهد العالي لعلاج النطق، معهد العلاج الانشغالي، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية الهندسة، كلية الصيدلة، كلية الإعلام والتوثيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

> **التيار العوني يصوّت لـ«العلماني» في «هوفلان» و«أمل» تقترع بـ«الأبيض»**

وفي مقارنة للنتائج، توزعت الكليات الـ 24 التي جرت فيها انتخابات هيئات طالبية العام الماضي على الشكل الآتي: النادي العلماني (12 كلية)، التيار الوطني الحر وحلفاؤه (4 كليات)، والمستقلون (8 كليات)، فيما لم تفز القوات بأي كلية.

وبحسب الناشطة في «النادي العلماني» تاليا الكيساندوكس، حاز النادي هذا العام رئاسة هيئات 7 كليات بالتزكية، هي: كلية العلوم والآداب الإنسانية، مدرسة القابلات القانونيات، المعهد العالي لعلاج النطق، معهد العلاج الانشغالي، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية الهندسة، كلية الصيدلة، كلية الإعلام والتوثيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

> **التيار العوني يصوّت لـ«العلماني» في «هوفلان» و«أمل» تقترع بـ«الأبيض»**

(مروان بو حيدر)

وعلمت «الأخبار» أن «أمل» تبنّت أوراقاً بيضاء برزت لدى فرز أصوات مجمع «هوفلان»، في حين أن طلاب حزب الله لم يترشحوا للانتخابات، وتركت لهم حرية الاقتراع لمن يشاؤون، مع التأكيد على التحالف مع التيار الوطني الحر في الكليات التي ترشح فيها.

وبدا لافتاً غياب طلاب تيار المستقبل عن المشهد الانتخابي في كل الجامعات، ومنها اليسوعية لكونهم التزموا، بحسب ما جاء في بيان قطاع الشباب والطلاب في التيار، مقاطعة الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً.

وبخلاف الاقتراع الحضوري الذي امتد العام الماضي على أربعة أيام بسبب الظروف الصحية، والذي لم تتجاوز نسبته 55 في المئة، بلغت نسبة الاقتراع هذا العام 78,4%، وفق القانون النسبي واللوائح المقفلة الذي تعتمده الجامعة.

وساهم اعتماد الاقتراع عن بعد، في تخفيف حدة التشنج بين الطلاب، فغاب مشهد التجمعات الحزبية لشد العصب الطائفي وشتم الرموز الدينية التي اعتادت القوى استحضارها في كل عام، وهو ما كان يؤدي إلى حدوث اعتقالات للطلاب وإشكالات وتضارب بين الأطراف المتنافسة.

«النادي العلماني» يربح ما خسره «مسيحيو اليسوعية»

ريم زيتوني

اكتسح «النادي العلماني» الانتخابات الجامعية في اليسوعية بالفوز بـ 10 مقاعد رئاسية، بالإضافة إلى لائحتين مستقلّتين حليفتين له. ما ربحه «طالب»، أيّ اللائحة المنبثقة من «التيار العلماني»، بحسب الأرقام، هو ما خسره التيار الوطني الحرّ، مُضافاً إلى خسارات «القوات» من أنها حققت تقدُّماً عن الانتخابات الماضية، ما يُظهر أنّ «النادي العلماني» يتفوّق على الحزبين المسيحيين الأكثر تمثيلاً في «شارع الجامعة المسيحيّ».

مشروع «النادي العلماني» ارتبط بالسياسة أكثر ممّا ارتبط بالشؤون الطالبية، إذ ناقش مع الطلاب «سحب سلاح المقاومة»، و«الموقف من سوريا»، واتّسم، كبعض مجموعات 17 تشرين، الّتي انبثق منها، برفع شعار «كلن يعني كلن». واللافت في النادي أنّ مجموعاته المعنيّة ليست مبنية على أيديولوجية موحدة؛ فهم يرون أيضاً أن مجموعتهم عبارة عن تحالف غير متجانس تربطه الأهداف والمبادئ نفسها. على سبيل المثال، أقر أحد الطلاب المستقلين في جامعة القديس يوسف أنه لا يعارض وجود نظام حكومي قائم على المحاصصة الطائفية، لكنه يؤمن بوجوب إصلاحه كي يكون أكثر شمولاً ونفعاً، بينما يعتقد آخر أنه يجب على جميع المجموعات الطلابية المستقلة أن تكون مستنيرة سياسياً وعلمانياً.

اللافت أيضاً في «النادي العلماني» أنّه يمنع انتساب أي طالب يحمل بطاقةً حزبيّة، فيما شروط الانتساب تتعلّق بـ«الإيمان بالديموقراطية التشاركية، العلمانية، والعدالة الاجتماعية»، من دون الوقوف عند يمينية المنتسب أو يساريته. وتجمع بين النوادي في مختلف الجامعات شبكة «مدى».

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأرقام متقاربة بين العونيين والقواتيين في جميع الكليات، ما عدا «هوفلان» الّتي انسحب منها التيار والثنائي الشيعي. هذا الأمر «غاب» عن «القواتيين» الذين سكِروا بانتصارهم «الساحق» في الجامعة، بعدما كشف رئيس شؤون الطلاب في القوات، طوني بدر، لـ«الأخبار»، أنّهم سينطلقون من «جامعة بشير الجميّل، والجامعة الّتي رُدّ عن أبوابها الاحتلال السوري، لإجراء حلقات حواريّة لضرورة المشاركة بالانتخابات النيابية»، رابطاً بين نتائجها وبين نتائج الانتخابات في الجامعة. وانتقد بدر المُستقلّين الذين «يقدّمون أنفسهم كمستقلّين، ولكنّهم من أحزاب المنظومة».

تقرير

الأدوية المزمنة: رفع الدعم «قريباً جداً»

رأفا نا حمية

هل اقترب وقت رفع الدعم عن أدوية الأمراض المزمنة؟ لم يعد هذا السؤال خارج التداول، بعدما أصبحت واقعة رفع الدعم عن تلك الأدوية، ولو جزئياً، أقرب إلى التصديق من أي وقتٍ مضى، خصوصاً مع سريان معلومات عن المعنيين بقطاع الدواء بقرب انتهاء «الرخاء». وعلى رغم أن هذه المعطيات لا تزال غير رسمية، ولم تصدر عن أية جهة معنية، سواء مصرف لبنان أو وزارة الصحة، إلا أنه يجري التداول اليوم بسيناريوهات تتحدث عن مرحلة ما بعد رفع الدعم عن بعض الأدوية المزمنة. وفي هذا السياق، يمكن الاستناد إلى «دردشة» حصلت أخيراً بين نقيب صيادلة لبنان، غسان الأمين وبعض الصيادلة، أشار فيها إلى أنه خلال الشهر الجاري ستبدأ مرحلة رفع دعم جزئي عن أدوية الأمراض المزمنة، وإن كانت نسب الرفع «لم يؤخذ قرار بها بعد». بدا الأمين، من خلال تلك الدردشة، أقرب إلى الواثق بقرب تلك الخطوة التي تعني عملياً أن معظم أدوية اللبنانيين المزمنة ستتضاعف أسعارها ولن تكون بمتناول كثيرين منهم، في ظل انهيار القدرة الشرائية. لكنه، واقع سياتي. هذا ما يجزم به الأمين، وإن كان لا يزال حتى اللحظة لا يملك جواباً رسمياً. مع ذلك، ينطلق من ميزانية مصرف لبنان المفترضة لدعم الأدوية والمستلزمات الطبية ومن النهج الذي يسير على أساسه مستوردو وتجار الأدوية. في ما يخص ميزانية مصرف لبنان، يشير الأمين إلى أن الرقم الذي بات يصرفه مصرف لبنان أخيراً «بدل» دعم أدوية ومستلزمات طبية هو 35 مليون دولار - وهو الرقم الذي كان قد سوق له حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل بضعة أشهر في لقائه مع رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الصحة السابق حمد حسن ومستوردي وتجار الأدوية. وقد بات معروفاً أن المبلغ المرصود للمستلزمات الطبية من الدعم هو 10 ملايين دولار، ما يعني عملياً أن ما يبقى لدعم الدواء هو 25 مليون دولار، منها نحو 18 مليوناً لدعم أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية.

أما ما يتبقى، وهو بحدود 7 ملايين دولار، فلا تكفي، بحسب الأمين، للاستمرار في الدعم الكامل للأدوية المزمنة. وانطلاقاً من هنا، يضع الأمين «من منطلق رأي شخصي»، تصوراً لما يمكن أن يكون عليه الوضع في ما بعد، مقسّماً الأدوية المزمنة إلى ثلاث خانات أساسية بحسب أسعارها. ويفترض أن الفئة الأولى وهي الأدوية الباهظة الثمن، أن «يبقى الدعم عليها بحدود 60 في المئة، فيما ينخفض الدعم على الأدوية المتوسطة السعر إلى 45 في المئة والأدوية الرخيصة الثمن إلى 30 في المئة».

يفترض الأمين أن هذا الحل «الوحيد» لمشكلة الأدوية المزمنة، فما دون ذلك «لا دواء في السوق» وهذا أمر محسوم بالنسبة له وللمعنيين بقطاع الدواء، عطفاً على تجربة سابقة عمرها يزيد على أربعة أشهر مارس خلالها التجار الابتزاز، حيث رفضوا استيراد الأدوية، ولا يزالون إلى الآن يوزعون معظم الأدوية بـ«القطارة»، وبـ«الحبة والحبتين».

لم يأت كلام الأمين من فراغ، وإن كان على ما يؤكد لا يستند إلى معطيات رسمية. إذ ثمة كلام شبيه بقوله رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي، مشيراً فيه أيضاً إلى قرب الوصول إلى مرحلة الرفع، حيث يعتبر أن هناك اتجاهاً لـ«ترشيد الدعم للأدوية المزمنة». ولا يستبعد أن يكون القرار بذلك «قريباً جداً»، مستشرفاً هذا الواقع من طلب وزير الصحة، الدكتور فراس الأبيض، أن يكون «ضيفاً» غداً في اجتماع لجنة الصحة النيابية لأخذ الرأي بمعطيات جديدة يحملها حول الدواء، وقد «يكون أحد المعطيات أو القرارات يتعلق بالأمراض المزمنة». وفي هذا السياق، يفترض عراجي، كما الأمين، ألا يكون الرفع كلياً،

> **معظم الأدوية المزمنة ستتضاعف أسعارها ولن تكون بمتناول كثيرين**

وإنما «ستبقى هناك أدوية مدعومة وأخرى غير مدعومة أو جزء منها مدعوم». ويعطي أمثلة على قاعدة دعم البدائل «إن كانت كثيرة» أو البراند إن كان لا بديل له»وغيرها من القرارات «التي تتخذ في وقتها».

حان الوقت إذاً. لم تعد المجالات مفتوحة للاستفادة من آلية دعم لم تخدم يوماً سوى التجار والمستوردين، فيما المواطنون سيباشرون منذ اليوم الأول لما بعد الرفع بدفع ما في جيوبهم لجيوب التجار من أجل شراء أدوية لا غنى عنها.

تقرير

الهدف تمكين الأطفال من تحويل إعاقتهم إلى مصدر قوة وسعادة

الكفيفة لين الرّمح تنافس عالمياً: مختلفون لا متخلّفون

زينب حمّود

بفضل دعم عائلتها، تمكّنت لين الرمح من أن تتقبّل إعاقتها وتبني ثقة عالية بنفسها. ابنة الستة عشر ربيعاً اصطدمت بمن ينظرون إلى ما يملكونه وينقصها، ما يجعلها مضطرة باستمرار إلى أن تثبت أنها «مختلفة وليست متخلّفة». وعندما وجدت أن أترابها المكفوفين غير المحصّنين من سهام المجتمع يشعرون بالدونية، ويعانون من عدم تقبّل الآخر لهم، قررت أن تساعدهم من خلال مشروع تقبّل الذات والآخر، وتعزيز الثقة بالنفس لدى الأطفال المكفوفين، وإظهار مواهبهم التي يقمعها المجتمع. واختير مشروعها للمنافسة في مسابقة جائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2021 التي تنظمها مؤسسة Kidsrights الدولية في أمستردام.

لين هي المرشحة اللبنانية الوحيدة للمسابقة، بحسب ما أبلغت وزارة التربية مؤسسة الهادي للإعاقة السمعية والبصرية واضطرابات اللغة والتواصل، حيث تدرس وتتلقى الدعم لمشروعها. في 13 الجاري، ستنافس 169 مرشحاً عالمياً، ولن تكون هذه المرة الأولى التي تخرج فيها لين إلى الأضواء، إذ شاركت «النحلة النشيطة»، بحسب المشرفة على مشروعها في مؤسسة الهادي رنا حمام، «في عدد من النشاطات التي تُعنى بحقوق الإنسان، واليوم العالمي للعصا البيضاء، وفي مقابلات تلفزيونية تحدثت خلالها عن الأطفال المكفوفين»، ما وفّر لها الظروف المناسبة لبلورة فكرة مشروعها وتطورها بدعم من أساتذتها وأصدقائها في المؤسسة.

بعد توزيع استبيان على الأطفال المكفوفين في المؤسسة حول مدى تقبلهم لذاتهم، وآخر على الأهالي حول مدى تقبلهم لأطفالهم، حددت لين والفريق الذي وفرته المؤسسة من يحتاج إلى الدعم النفسي والمعنوي. وانطلق المشروع بعد تعيين مجموعة من الاختصاصيين النفسيين والمرشدين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم للأطفال وأهاليهم. وإذا توفرت الإمكانات المادية، تحلم لين بأن «تتسع رقعة المشروع وتشمل أكبر عدد من الأطفال المكفوفين خارج المؤسسة». وهي تعي بأنه، إلى جانب تحصين المكفوفين وأهاليهم، يبقى العمود الفقري لمشروعها، الذي يحتاج إلى جهة داعمة وممولة، هو توعية المجتمع الذي «يمارس الضغط النفسي بحق المكفوفين وغيرهم من ذوي الإعاقة ويحبطهم»، فكثيراً ما تسمع لين من الآخرين أنها «فاشلة»، وإن كانت ذات «شخصية قوية وواثقة بنفسها»، إلا أنها لا تستطيع أن تمحو النقد الجارح الذي تسمعه من ذاكرتها. وقد أنشأت لين على «فايسبوك» صفحة خاصة بالمشروع لتنشر أفكارها بين أفراد مجتمعها.

الهدف الذي تسعى الفتاة إلى تحقيقه هو تمكين الأطفال المكفوفين من تحويل إعاقتهم إلى مصدر قوة وإرادة وعزيمة، «ليكونوا سعداء وناجحين». بدأت من نفسها، و«استغلّت» إعاقتها لتصنع من ذاتها إنساناً صاحب رسالة تحملها طوال حياتها، وهي: «نحن مختلفون ولسنا متخلّفين، وهذا الاختلاف غير معيب وإنما هو أمر أساسي ومهمّ وتحتاج إليه كل المجتمعات، لذا يجب أن نتقبّله جميعنا».

الكرة اللبنانية

الدوري إلى استراحة: لا صوت يعلو على صوت المنتخب

قدّمت أندية الدرجة الأولى لكرة القدم لاعبيها للمنتخب الأول بعد ختام المرحلة الخامسة من الدوري اللبناني والذي أفقل على صدارة عهداوية منفردا بعد تعثّر ساحلي. لتتحوّل الأنظار نحو استعدادات منتخب لبنان النهائية قبل لقاء ي إيران والإمارات تحت عنوان وحيد: لا صوت يعلو على صوت المنتخب

عبد القادر سعد

شارك في التمرين الاول على ملعب البابلية 19 لاعبا على ان يكتمل العدد اليوم (طلال سلمان)

تصدر منتخب لبنان لكرة القدم واجهة الأحداث الرياضية بدءاً من يوم أمس مع دخول لاعبيه في معسكر إعدادي قبل لقاءي إيران في 11 الحالي والإمارات في 16 منه على ملعب صيدا ضمن التصفيات النهائية المؤهِلة إلى كأس العالم 2022.

19 لاعباً من أصل 25 تم استدعاؤهم إلى المنتخب حضروا في التمرين الأول أمس على ملعب البابلية الذي يتمتع بأرضية عشب طبيعي وسط أجواء احتفالية من أهالي البلدة والقرى المحيطة. ستة لاعبين لم يشاركوا في التمرين الأول وصل منهم ثلاثة مساءً هم هادي غندور، عمر شعبان وباسل جرادي، على أن يصل غداً محمد علي الدهيني وفيليكس ملكي وربيع عطايا.

لاعبان جديدان تم استدعاؤهما قبل يومين وهما خليل خميس وماهر صبرا العائد من الإصابة بكسر في يده. رفع خميس وصبرا عدد المستدعين إلى 25 بعد أن كان المدير الفني للمنتخب التشيكي إيفان هشايك قد استدعى 23 لاعباً هم: مصطفى مطر، علي ضاهر، علي السبع، قاسم الزين، عباس عاصي، جوان العمري، ألكس ملكي، حسين زين، محمد زين العابدين طحان، حسن شعيتو (شبريكو)، حسين الدر، وليد شور، فيليكس ملكي، نادر مطر، ربيع عطايا، محمد حيدر، حسن سعد (سوني)، محمد علي الدهيني، محمد قدوح، هلال الحلوة، باسل جرادي، عمر شعبان (بوغيل)، وهادي غندور.

الشارع الكروي عاش حالة من القلق أول من أمس بعد إصابة الحارس الرئيسي مصطفى مطر في لقاء العهد وسبورتينغ. تعرّض مطر لإصابة في صدره في الدقيقة الرابعة من الوقت بدل الضائع، وسط معلومات عن إصابته بكسر في ضلعه ما أقلق المسؤولين عن المنتخب من احتمال غياب مطر عن اللقاءين بحيث لا يبقى سوى الحارس علي ضاهر كخيار أساسي وعلي السبع الغائب عن المباريات منذ فترة طويلة.

لكن يوم أمس حمل تطمينات حول إصابة مطر، إذ شارك حارس مرمى فريق العهد في التمرين الأول ولم يشعر بأوجاع بانتظار عودة طبيب الفريق الفرد خوري من السفر ليل أمس للإطلاع على حالته وتحديد ما إذا كان يحتاج إلى صورة أم لا.

> تتوقف عجلة الدوري بعد إقامة المرحلة الخامسة التي شهدت صدارة عهداوية

تمرين الأمس كان خفيفاً، حيث أعد الجهاز الفني برنامجاً تحضيرياً يوازن بين الخطط والجمل الفنية وتحصين اللياقة وصولاً إلى تاقلم سريع واكتساب الطاقة الكاملة والحيوية المنشودة. وقد اقتصرت الحصة الأولى على تدريبات خفيفة موزعة على فواصل ميدانية وبدنية، ركزّت على التعافي من الإرهاق، نظراً لخوض غالبية اللاعبين مباريات المرحلة الخامسة من بطولة الدوري العام يوم السبت.

وفي مستهل الحصة التدريبية، رجب المدير الفني التشيكي إيفان هاشيك بلاعبيه، وحضهم على الإفادة من الظروف المحيطة بهم، لا سيما توافر ملعب من العشب الطبيعي، لمتابعة العروض التصاعدية وتحقيق نتائج جيدة، لا سيما بعدما برهنوا عن قدراتهم وإمكاناتهم وتصميمهم. وشكر اتحاد كرة القدم والقيمين على الملعب الذين وفروا هذه التسهيلات.

استعدادات المنتخب بدأت بعد نهاية مباريات الأسبوع الخامس من الدوري والذي أقيمت مبارياته الستة يوم السبت فصبت النتائج لصالح فريق العهد بالدرجة الأولى وفريق النجمة وطرابلس. فالأول تصدر الترتيب العام برصيد 13 نقطة بعد فوزه على سبورتينغ 2-0. واستفاد العهد من تعثر الساحل أمام البرج 0-0 ليتراجع إلى المركز الثاني برصيد 11 نقطة. النجمة من جهته تقدم إلى المركز الثالث برصيد تسع نقاط بعد فوزه على الحكمة 2-0 مستغلاً تعادل الأنصار 2-2 مع التضامن صور ليتراجع بطل لبنان إلى المركز الرابع برصيد ثماني نقاط. الأسبوع الخامس حمل فوزاً لطرابلس على الإخاء الأهلي عاليه 2-1 في حين تعادل الصفاء مع البرج 1-1.

وستراتح الأندية حتى 19 الجاري بسبب استحقاق منتخب لبنان على أن تعود المنافسة في الأسبوع السادس بمواجهة نارية من العيار الثقيل بين العهد والأنصار. مواجهة يسعى فيها بطل لبنان السابق العهد للاحتفاظ بالصدارة، أما الأنصاريون فيعلمون أن خسارتهم أمام العهد ستعني ابتعادهم عن هدف المحافظة على اللقب، قد يكون مبكراً الحديث عن المباراة الآن، لكن لا شك في أن المسؤولين عن النادي ين وتحديداً الأنصاريين يفكرون بهذه المباراة من هذه اللحظة.

حول العالم

جنوى يستعين بشفتشنكو

أعلن نادي جنوى صاحب المركز الثامن عشر في الدوري الإيطالي لكرة القدم تعيين نجم ميلان السابق الدولي الأوكراني أندري شفتشنكو مدرباً لفريقه خلفاً لدانييلي بالارديني المقال من منصبه يوم السبت الفائت.

وكتب جنوى على موقعه الرسمي على الإنترنت: «مرحباً يا سيد شفتشنكو» معلناً عودة النجم المتوّج بالكرة الذهبية لأفضل لاعب في العالم لعام 2004 إلى إيطاليا، حيث سيخوض تجربته الأولى كمدرب للأندية بعدما أشرف على منتخب بلاده طيلة خمسة أعوام وقاده الصيف المنصرم إلى ربع نهائي كأس أوروبا قبل الخسارة أمام إنكلترا (صفر-4).

وأوضح النادي أن شفتشنكو البالغ من العمر 45 عاماً والذي كان استقال من تدريب منتخب بلاده هذا الصيف، وقّع على عقد حتى 30 حزيران/يونيو 2024.

ويدخل التعاقد مع شفتشنكو في إطار رغبة ملاك النادي الإيطالي، صندوق الأسهم الأميركي «777 بارتنرز» الذي استحوذ عليه في أيلول/سبتمبر، في تغيير الأجواء داخل الفريق الذي حقّق فوزاً واحداً فقط حتى الآن هذا الموسم مقابل ستة تعادلات وخمس هزائم.

وفضّلت إدارة النادي التعاقد مع شفتشنكو على حساب زميله السابق في ميلان المدرب الأسبق ليوفنتوس أندريا بيرلو بحسب وسائل الإعلام الإيطالية.

وعلّق شفتشنكو على مواقع التواصل الاجتماعي قائلاً: «لنبدأ هذه المغامرة الجديدة لإعادة جنوى إلى تاريخه الغني».

مورينيو في مازق

زاد فينيتسيا محن ضيفه روما عندما تغلّب عليه (3-2) يوم أمس الأحد في المرحلة الثانية عشرة من بطولة إيطاليا لكرة القدم. وبكّر فينيتسيا بالتسجيل وتحديداً في الدقيقة الثالثة عبر مدافعه ماتيا كالدارا، وانتظر فريق العاصمة الدقيقة الـ43 لإدراك التعادل بواسطة مهاجمه الأوزبكستاني إلدور شومورودوف، قبل أن يمنحه الدولي الإنكليزي تامي أبراهام التقدم في الدقيقة الثانية من الوقت بدل الضائع للشوط الأول.

وضرب أصحاب الأرض بقوة في الشوط الثاني، فأدركوا التعادل بواسطة ماتيا أرامو (65 من ركلة جزاء)، قبل أن يسجلوا هدف الفوز عبر النيجيري ديفيد أوكيكي (74).

وبعد تسجيل فوزه الثالث في الدوري رفع فينيتسيا رصيده إلى 12 نقطة، فيما مني روما بخسارته الثانية تواليا بعد الأولى أمام ضيفه ميلان (1-2)، والخامسة هذا الموسم، كما فشل في تذوّق نغمة الانتصارات للمباراة الثالثة في مختلف المسابقات بعد سقوطه في فخّ التعادل أمام ضيفه بودو/غليمت النروجي (2-2) في الجولة الرابعة من مسابقة كونفرنس ليغ يوم الخميس الماضي. وبهذه الخسارة ازدادت نقمة الجماهير على المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو الذي لم ينجح بتقديم المطلوب منه حتى الآن.

مارسيليا يهدر نقطتين ثمينتين

فرّط مارسيليا في انتزاع المركز الثاني ولو مؤقتاً عندما سقط في فخ التعادل السلبي أمام ضيفه متز التاسع عشر قبل الأخير، يوم أمس الأحد في المرحلة الثالثة عشرة من بطولة فرنسا لكرة القدم. وفشل النادي الجنوبي في استغلال النقص العددي في صفوف ضيوفه الذين تلقّوا ضربة موجعة مطلع الشوط الثاني بطرد مدافعهم البرازيلي جيميرسون بسبب تدخل قوي على القائد ديميتري باييت (56). وتراجع مارسيليا إلى المركز الرابع بعدما اكتفى بنقطة واحدة رفع بها رصيده إلى 23 نقطة بفارق نقطة واحدة خلف لانس.

وهو التعادل الثاني تواليا لمارسيليا على أرضه بعد الأول أمام ضيفه لاتسيو (2-2) يوم الخميس الفائت في الجولة الرابعة لمسابقة الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ». كما هو التعادل الثاني على التوالي لمتز التاسع عشر قبل الأخير بعد الأول مع ضيفه سانت إتيان صاحب المركز الأخير في المرحلة الماضية، فرفع رصيده إلى ثماني نقاط، علماً بأنه حقّق فوزاً واحداً فقط حتى الآن هذا الموسم مقابل خمسة تعادلات وسبع هزائم.

NBA

سقوط جديد لشيكاغو بولز وليكرز يَخسَر «الملك»

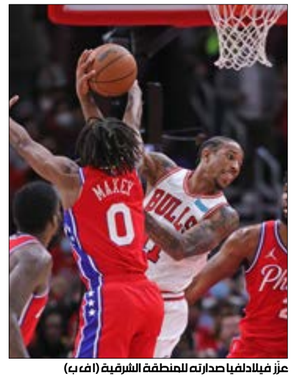
عزّز فيلادلفيا صدارته للمنطقة الشرقية (أ ف ب)

واصل فيلادلفيا سفنتي سيكسرز انتفاضته وحقّق فوزه السادس تواليا عندما تغلّب على ضيفه شيكاغو بولز (114-105) في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. وجدد سيكسرز فوزه على بولز بعد ثلاثة أيام من تغلبه عليه (103-98) في فيلادلفيا، ورفع غلّته من الانتصارات إلى ثمانية حتى الآن هذا الموسم مقابل خسارتين. وفرض النجم الكاميروني جويل إمبيد نفسه نجماً للمباراة بتحقيقه «دابل دابل» مع 30 نقطة و15 متابعة، وأضاف البديل التركي فرقان قرقماز 25 نقطة مع ست متابعات، فيما لم ينفع تالق زاش لايفين وديمار ديروزان شيكاغو بولز من تلقي الخسارتين الثانية والثالثة في تسع مباريات هذا الموسم. وسجّل لايفين 32 نقطة مع تسع متابعات، وأضاف ديروزان 25 نقطة.

وعزز سيكسرز صدارته للمنطقة الشرقية أمام ميامي هيت الذي استعاد توازنه بفوز صعب على ضيفه بوتا جاز (118-115) مع تألق لافت لوافده الجديد نجم تورونتو رابتورز السابق كايل لاوري صاحب «تريبل دابل» بتسجيله 20 نقطة مع 12 متابعة و10 تمريرات حاسمة. وبدين هيت الذي خسر أمام ضيفه بوسطن سلتيكس (78-95) يوم الخميس الفائت، بفوزه السابع هذا الموسم إلى أسلوب لعبه الجماعي خصوصاً في الهجوم، ففضلاً عن تألق لاوري، كان البديل تايلر هيرو أفضل مسجّل في صفوفه برصيد 29 نقطة، وأضاف جيمي باتلر 27 نقطة.

وفرض ميامي هيت أفضلية نسبية في الشوط الأول بعدما حسمه بفارق ثلاث نقاط 55-52 (الربع الأول 27-24، والثاني 28-28)، لكنه وجد نفسه متعادلاً خلال الربع الثالث (74-74) قبلَ أن يحسمه لمصلحته 32-26 ويوسع الفارق في نهايته إلى تسع نقاط (87-78). وانتفض يوتا بقيادة نجمه دونوفان ميتشل، صاحب 37 نقطة، في الربع الأخير وكسبه 37-31 دون أن يتجنّب الخسارة الثانية هذا الموسم والأولى بعد ثلاثة انتصارات متتالية.

وانفرد ميامي هيت بالمركز الثاني في المنطقة الشرقية، فيما تراجع يوتا إلى المركز الثاني في المنطقة الغربية خلف غولدن ستايت ووريرز المتصدر.

من جهته منى لوس أنجليس ليكرز بخسارته الثانية تواليا والخامسة هذا الموسم عندما سقط أمام مضيفه بورتلاند ترايل بلايزرز (90-105). وتأثر ليكرز كثيراً بغياب نجمه «الملك» ليبرون جيمس بسبب الإصابة في عضلات البطن، حيث فشل خماسيّه الأساسي في تخطي حاجز 10 نقاط وكان أفضلهم راسل وستبروك برصيد ثماني نقاط مع تسع متابعات، فيما كان البديلان مالك مونك والمخضرم كارميلو أنتوني أفضل مسجّلين مع 13 نقطة لكلٍ منهما و12 للثاني. في المقابل، برز دامين ليلارد في صفوف الفائز مع 25 نقطة وست تمريرات حاسمة.

وفي باقي المباريات، فاز دالاس مافريكس على بوسطن سلتيكس (107-104)، وفينيكس صنز على أتالانتا هوكس (121-117)، ودنفر ناغتس على هيوستن روكتس (95-94).

سلة آسيا

سيّدات لبنان يتجاوزن المنتخب الإيراني

حقق منتخب لبنان لكرة السلة للسيدات فوزاً مهماً على نظيره الإيراني بنتيجة (66 . 64) في مستهل مبارياته ضمن بطولة آسيا للسيدات في كرة السلة (المستوى الثاني) التي تستضيفها العاصمة الأردنية عمان.

المنتخب اللبناني الذي يحتل المركز 53 دولياً و8 آسيوياً، قدم مباراة قوية أمام منتخب إيران الذي يحتل المركز 80 عالمياً و14 آسيوياً، ليخطف فوزاً مهماً بفارق نقطتين ويحصل على جرعة معنوية كبيرة.

وسجلت للمنتخب اللبناني عيدا باخوس (17 نقطة)، ريبيكا عقل (15)، اللاعبة المجنسة بريتني دنسون (10)، دانييلا فياض (9)، لما مقدم (6)، شيرين الشريف (4)، ميرامار المقداد (4) وليلى فارس (نقطة واحدة).

وكانت أفضل مسجلة في المنتخب الإيراني ديلارام فاكيلي (18 نقطة).

وبهذا الفوز، خطا منتخب لبنان للسيدات خطوة كبيرة نحو التأهل الى الدور نصف النهائي.

وتشارك في البطولة القارية ستة منتخبات هي: لبنان، الأردن، إيران، سوريا، كازاخستان وأندونيسيا، مقسمة على مجموعتين، الأولى تضم لبنان الى جانب إيران وسوريا، بينما تضم المجموعة الثانية كلاً من: الأردن، كازاخستان وأندونيسيا.

ويواجه لبنان نظيره السوري غداً الثلاثاء (الساعة الرابعة بعد الظهر بتوقيت بيروت).

ويتأهل حامل لقب البطولة للمشاركة في بطولة آسيا (المستوى الأول) التي ستقام في عام 2023.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3880

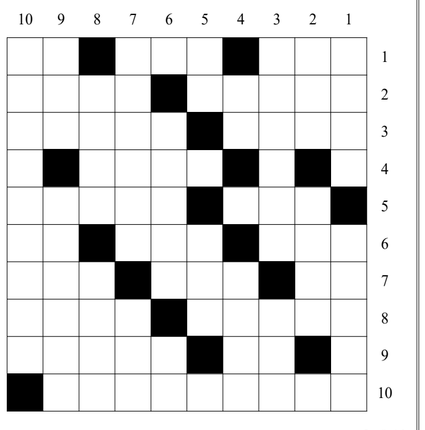

افقيا

1- سنة – من الحيوانات – ظن – 2- أول جبار في الأرض – معتوه فاقد العقل – 3- شجاع ومقدام – يعمل بالحرارة – 4- حدائق العنب – 5- من الحيوانات – دولة آسيوية – 6- إدراك ومعرفة – من الطيور – تمادى في الأمر معانداً – 7- مقياس مساحة – رثّ ثوبه – حرف جزم – 8- مكتوب بريدي – فائق الجمال – 9- للنفي – عائلة رئيس كاميروني راحل – 10- زعيم الماني راحل

عمودياً

1- قلعة لبنانية – مركز تزلج لبناني – 2- قبل اليوم – في الكتاب – 3- عبورهم – ثقال على الهاتف – 4- ورك – مؤذن الرسول – 5- حرف تحقيق – وعاء من قصب – 6- سارق – للتاوه – 7- صاحب نُظرية التطوّر في الأجناس الحيّة – مال حرام – 8- نوع سيارات – عائلة مستشرق إنكليزي راحل – 9- من المقاييس – المكان الصحيّ للأمراض الوبائية – 10- أعلى جبل في أفريقيا

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- راسبوتين – 2- وسن – نوم – ما – 3- حتفه – فردان – 4- 11 – أميّ – وَدَج – 5- لندن – رس – وا – 6- شبروح – محلّك – 7- رو – يمشي – ار – 8- الو – أبكم – 9- فقرا – فلس – 10- عكار – طوكيو

عمودياً

1- روح الشرائع – 2- استانبول – 3- سنّف – در – وفا – 4- هانوي – قر – 5- ون – حمار – 6- توفير – شباط – 7- يمر – سميك – 8- دو – مفك – 9- مادونا – لي – 10- جان جاك روسو

sudoku 3880

3		8		6	9	2		
				5	4			
			1			5		
6	8		2		7		3	5
1								2
2	9		8		6		4	7
	4				1			
			9	7				
		2	5	4		6		8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3879

8	5	9	7	6	1	4	2	3
2	4	3	9	5	8	6	1	7
1	7	6	3	4	2	8	5	9
4	1	5	2	8	9	3	7	6
7	6	2	1	3	4	5	9	8
9	3	8	5	7	6	2	4	1
6	2	7	8	1	5	9	3	4
3	9	4	6	2	7	1	8	5
5	8	1	4	9	3	7	6	2

مشاهير 3880

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مصممة عطور كويتية. مُنحت في انكلترا العضوية الكاملة من مؤسسة العطور البريطانية التي تضم عظماء صناعة العطور في العالم

5+6+1+6+2+9+4 = الأرق ■ 11+10+3+8+7 = يضمّ ■ 10+4+1 = من الحبوب

إعداد: نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: شارك غيرهارد

الحدث

يتدحرج الوضع في العراق نحو تدهور أمني سريع، نتيجة الانسداد السياسي الذي تسبّبت به الانتخابات المبكرة المثيرة للجدل، بعدما عمّقت الانقسامات بين أطياف الشعب، وسمحت بنفاذ القوى الخارجية، ولا سيما أميركا والسعودية والإمارات، إلى الداخل العراقي. وجاءت محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي غير واضحة الملابسات، وقبلها إطلاق الرصاص على المتظاهرين في المنطقة الخضراء، ليضاعفا خشية العراقيين من دخول البلاد مجدّداً في دوّامة الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار، مع استمرار الصراع الناتج من شكل الحكم وهوية الحاكمين وامتداداتهم الداخلية والخارجية. وما يزيد المشهد تعقيداً اليوم، ويُحمّله عوامل تفجير إضافية، هو إصرار طرفَي الصراع على مواقفهما، ووجود شهيّة خارجية، على ما يبدو، لإشعال فتائل معارك جديدة، بالاستثمار في نزوع الطرف الرابح في الانتخابات لطيّ عهد الحكومات التوافقية، وفتح عهد حكومات الأغلبية

سلاح الاغتيالات يدخل المعركة
نُذر تفجير في العراق

حمزة الخنسا

تقدّم المشهد العراقي خطوة إضافية نحو «المربّع الأحمر»، مع تسجيل أوّل عمل أمني مرتبط بالصراع الدائر على نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي أُجريت أخيراً، في ظلّ ترقّب الجميع النتائج النهائية التي من المتوقّع أن تعلن عنها «المفوّضية العليا للانتخابات»، بعد البتّ بالطعون المقدّمة. إلّا أن ما أُعلن فجْر أمس عن محاولة لاغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، باستهداف منزله بطائرات مسيّرة، وُضع سريعاً في سياق التدافع والتجاذبات السياسية بين القوى والأحزاب، وأضيف إلى كومة الملفّات الخلافية بينها.

بدا سريعاً، منذ اللحظة الأولى للإعلان عن هجوم بطائرات مسيّرة على منزل الكاظمي المحصّن في المنطقة الخضراء في بغداد، أن الحدث دخل في بازار الاتهامات والاتهامات المتبادلة، خصوصاً مع تولّي وسائل الإعلام الخليجية المموّلة من السعودية والإمارات، التغطية المباشرة واللحظية للحدث، وما حملته هذه التغطية من تلميحات تارة واتهامات مباشرة تارة أخرى، طاولت «الحشد الشعبي» والقوى التي «تأتمر بأوامر إيران»، بالوقوف وراء محاولة الاغتيال، بصفتها المتضرّر الأول من نتائج الانتخابات، وبكونها من يحرّك الشارع اعتراضاً. تلت ذلك سلسلة إدانات دولية افتتحتها الولايات المتحدة الأميركية. إلّا أن «تلميحات عراقية رسمية» إلى جهات محدّدة هي المسؤولة عن محاولة الاغتيال، وردت في بيان مجلس الوزراء العراقي، وأخرى وردت في مواقف عدد من الشخصيات الفاعلة، قد تفتح الباب واسعاً أمام مرحلة من المواجهة المحتدمة بين المُتَّهمين والمُتَّهمين.

مصادر مقرّبة من الكاظمي تقول، لـ«الأخبار»، إن الأخير لم يتّهم جهة بعينها، لكنه يعتبر أن «التحقيق مطلب محقّ لحماية العراق والعملية السياسية فيه، ولمنع الولوج مجدّداً إلى مرحلة الفتنة والفوضى». وتشير المصادر إلى أن «التحقيقات سيشرف عليها الكاظمي شخصياً، وستكون حاسمة في معرفة هُوية الجهات التي تقف خلف العملية»، معتبرة أن «الحقيقة تحمي العملية السياسية بكلّ تلاوينها وتناقضاتها، كما أنها تمنع وضع الملفّ في إطار التجاذبات السياسية القائمة».

على المقلب الآخر، لدى قوى «الإطار التنسيقي» المعترضة على نتائج الانتخابات، روايتها لما حصل. بدا واضحاً أن تلك القوى تُقلّل من أهمية الحدث، وتضعه في إطار «محاولة الكاظمي تدارك المشهد الذي نتج من قمع المتظاهرين المحتجّين على نتائج الانتخابات وقتلهم بالرصاص الحيّ»، على ما تناقل أكثر من مصدر مقرّب منها إثر الإعلان عن فشل محاولة لاغتيال الكاظمي. وأيضاً، هذا ما أمكن فهمه من المواقف الأولى لكثير من قادة الفصائل والحركات المنضوية تحت لواء «التنسيقي» أو تدور في فلكه، كتصريحات الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق» الشيخ قيس الخزعلي، والأمين العام لكتائب «سيد الشهداء» أبو آلاء الولائي، والمتحدث باسم «كتائب حزب الله» أبو علي العسكري، الذي قال في تغريدة له إنه «لا أحد في العراق لديه الرغبة بخسارة طائرة مسيّرة على منزل رئيس وزراء سابق»، في إشارة إلى رفض تعيين الكاظمي مجدّداً على رأس الحكومة المقبلة.

وفي هذا الصدد، تقول مصادر في «الإطار التنسيقي»، لـ«الأخبار»، إن «الحدث الذي وقع في منزل الكاظمي، يخدم فكرة خلق اصطفافات جديدة في العراق تكون عابرة للاصطفافات التي تشكّلت عقب انتخابات العاشر من تشرين الأول»، معتبرة أن «تكتّل قوى وأحزاب وشخصيات عديدة من الذين يعتقدون، بقوّة الأدلة، بوجود تلاعب في نتائج التصويت، كان غير متوقّع بالنسبة إلى مَن يدير لعبة تغيير الواقع العراقي عبر فبركة نتائج الانتخابات، خصوصاً أن ذلك التكتّل قادر على التوافق على تشكيل الكتلة النيابية الكبرى التي من حقّها دستورياً تسمية الشخصية التي تتولّى تشكيل الحكومة المقبلة». لذا «كان من الضروري خلق حدث نحو تغيير مسارها ومواقفها تحت ضغط العاصفة الهوجاء من المواقف الدولية والإقليمية والمحلية المبنيّة على هذا الحدث»، مبدية خشيتها من «نجاح محاولة أخرى قد تستهدف أيّاً من القيادات السياسية الأساسية، فيما لو فشلت هذه المحاولة اليوم في تحقيق ماربها المبتغاة».

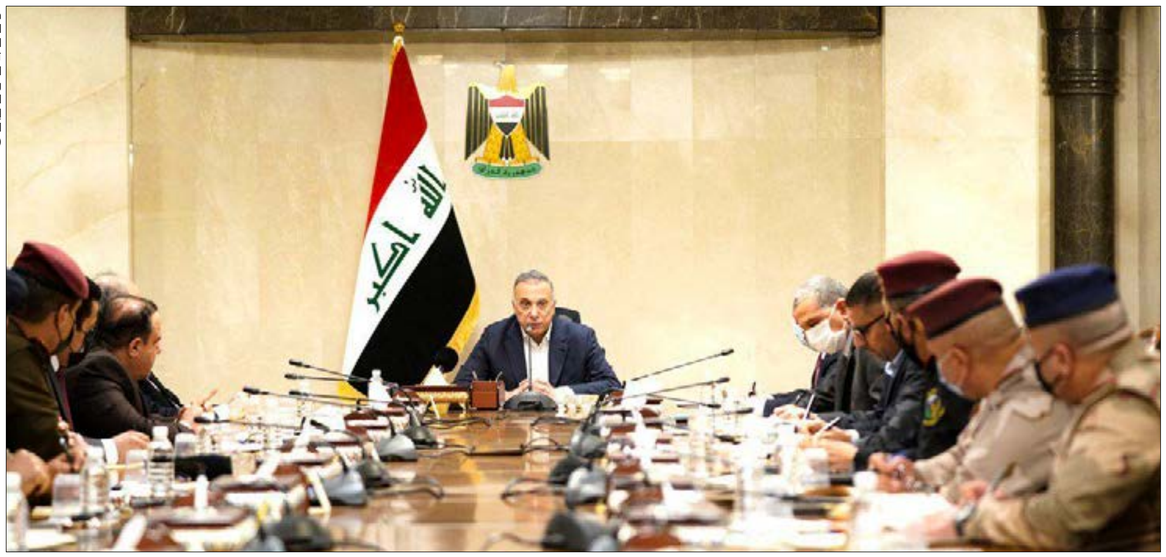

مصادر الكاظمي: الحقيقة تحمي العملية السياسية وتمنع وضع الملف في إطار التجاذبات السياسية (أ ف ب)

بيان الداخلية العراقية، صيغت نحو تغيير مسارها ومواقفها تحت ضغط العاصفة الهوجاء من المواقف الدولية والإقليمية والمحلية المبنيّة على هذا الحدث»، مبدية خشيتها من «نجاح محاولة أخرى قد تستهدف أيّاً من القيادات السياسية الأساسية، فيما لو فشلت هذه المحاولة اليوم في تحقيق ماربها المبتغاة».

بيان الداخلية العراقية، صيغت نحو تغيير مسارها ومواقفها تحت ضغط العاصفة الهوجاء من المواقف الدولية والإقليمية والمحلية المبنيّة على هذا الحدث»، مبدية خشيتها من «نجاح محاولة أخرى قد تستهدف أيّاً من القيادات السياسية الأساسية، فيما لو فشلت هذه المحاولة اليوم في تحقيق ماربها المبتغاة».

بيان الداخلية العراقية، صيغت نحو تغيير مسارها ومواقفها تحت ضغط العاصفة الهوجاء من المواقف الدولية والإقليمية والمحلية المبنيّة على هذا الحدث»، مبدية خشيتها من «نجاح محاولة أخرى قد تستهدف أيّاً من القيادات السياسية الأساسية، فيما لو فشلت هذه المحاولة اليوم في تحقيق ماربها المبتغاة».

إلى منزل الكاظمي في قلب المنطقة الشديدة التحصين، يطرح تساؤلات عن مسؤولية الجيش الأميركي ومنظوماته الحمائية»، الموجّهة لحماية البقعة الجغرافية التي تبلغ مساحتها نحو 10 كلم2، وتُعدّ أكثر «منطقة عسكرية» تحصيناً في العراق، وتضمّ مقرّات الحكومة والجيش، ومكاتب مجلس الوزراء ومجلس النواب وهيئة المستشارين وهيئة الاستثمار، وجهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العراقي، والأهمّ وجود السفارة الأميركية التي تمتلك منظومة «سيرام» الدفاعية التي استُخدمت أخيراً لصدّ هجمات صاروخية شنّتها «ميليشيات موالية لإيران» بحسب أدبيات السفارة الأميركية.

> يرى البعض أن ما جرى يخدم فكرة خلق اصطفافات جديدة عابرة لتلك التي تشكّلت عقب الانتخابات الأخيرة

سياسياً، لا يزال الانسداد مخيّماً على المشهد في العراق، خصوصاً مع تأخّر المفوضية العليا للانتخابات في الإعلان عن «موقفها» النهائي. وفيما البتّ في الطعون يحتاج إلى المزيد من الوقت، ترى مصادر سياسية أن هذا الوقت هو «مدخل مناسب لجميع أنواع جسّ النبض في الشارع وخارجه، فيما المطلوب والهدف واحد يتمثّل باختبار ما ستكون عليه المواقف النهائية للأطراف التي تستعرض قواها الشعبية والسياسية وتتبادل الرسائل وتحصّن أوراق قوّتها».

وتقول هذه المصادر، لـ«الأخبار»، إن «ما يحصل في العراق اليوم من إعادة تسخين للأوضاع إنّما يتساوق والأجواء الإقليمية التي يبدو أنها عادت وتلبّدت بالغيوم متأثّرة بعدم الإيجابية المرجوّة من اللقاءات السعودية الإيرانية»، مستدلّة على ذلك بما يجري في لبنان من تأزيم للأوضاع وتعطيل للحياة السياسية ربطاً بالأزمة المستجدّة مع السعودية والدول الخليجية الأخرى، إضافة إلى الأوضاع الآخذة في التعقيد عراقياً. وتُرجع المصادر الأمر إلى «الحسم الآخذ في التبلور على خطّ جبهة مأرب»، لافتة إلى أن «هدف السعودية الأساسي من اللقاءات البغدادية مع الإيرانيين كان الملفّ اليمني».

على أيّ حال، يبدو أن الأطراف العراقية ثابتة، كلّ على مواقفه، في حين يتحضّر «الإطار التنسيقي» ومَن معه لمرحلة جديدة من تفعيل الاعتراض في الشارع، على وقع الدم الذي أُريق على أعتاب المنطقة الخضراء، في أوّل مواجهة عنيفة بين مناصريه والقوى الأمنية، لا يستبعد الكثير من المراقبين العراقيين أن تتكرّر وتصبح أكثر عنفاً.

وبينما يرى «التنسيقي» أن دماء المتظاهرين «وضعت حدّاً لحلم الكاظمي بولاية ثانية»، وفتحت الباب على مصراعَيه لمواجهة يريدها «التنسيقيون» سياسية - ديمقراطية، يبدي الكثير من العراقيين خشيتهم من أن يكون سيناريو محاولة اغتيال الكاظمي نافذة إلى سيناريوات أخرى قادمة، أكثر قتامة.

صراعات ما بعد الانتخابات
ضريبة نبذ التوافق

ساهم «التيار الصدري» في إيصال البلاد إلى الانسداد السياسي المترافق مع تطوّرات أمنية خطيرة (أ ف ب)

بغداد - سرى جيّاد

من يريد تفجير العراق وجعله ساحة جديدة مشرّعة على كلّ أنواع التدخّلات الخارجية، من خلال نقل المعركة السياسية إلى الشارع بدلّ أن يجري حلّ الأزمات داخل المؤسّسات؟ وأيّ مصلحة للبلد في فتح أبوابه أمام الأنظمة المأزومة في الخليج لتصدير أزماتها إلى الخارج، برعاية الاحتلال الأميركي، الموشك على الخروج مهزوماً منه؟ بمجرّد صدور نتائج الانتخابات، صارت في يد الخارج أدوات داخلية يمكنه تحريكها في الوجهة التي يريدها. وهذا بالضبط ما أدّت إليه قراءة نتائج الانتخابات، داخلياً وخارجياً، على أنها انتصار لطرف على طرف آخر، وتجاهل الاعتراضات على النتائج، تحت شعار أن البلد بحاجة إلى حكومة أغلبية تُنهي زمن حكومات التوافق التي يُحمّلها أصحاب هذه النظرية مسؤولية الفساد، على رغم أن حكومة غير توافقية اليوم ستعني إقصاء نصف العراقيين المشاركين في التصويت، حتى إذا تمّ التسليم بالنتائج، كما هي. وبعيداً عن شكل الحكومة المقبلة، فإن التطوّرات الأخيرة في الشارع تؤكد أن واحدة من نتائج الانتخابات كانت ضرب الصيغة التي استندت إلى حدّ أدنى من التماسك الداخلي القائم منذ سقوط صدام حسين في عام 2003، والذي لم يستطع الاحتلال فرطه طيلة سنوات وجوده على الأرض العراقية، على دموية الأحداث التي طبعت تلك المرحلة، وخاصة في السنوات الأخيرة، بعد ظهور «داعش» الذي ما كان ممكناً إلحاق الهزيمة به، لولا هذا التماسك، ولا كان ممكناً إجبار الاحتلال على جدولة خروج قوّاته القتالية وتفكيك قواعده، بحلول نهاية العام الجاري.

لم يكن إطلاق النار على المتظاهرين السلميين المعترضين على نتائج الانتخابات، وقتل وجرح بعضهم، ومن ضمنهم قيادي في «عصائب أهل الحق»، ليمرّ مرور الكرام. ولذلك، أحاط المعنيّون على الضفة السياسية المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي»، حادثة محاولة اغتيال الكاظمي بطائرة مسيّرة مفخّخة، وفق إعلان السلطات العراقية، بالتشكيك، باعتبار أن الرجل فقد الكثير من رصيده السياسي، وما عاد يحظى بفرص كثيرة للبقاء في منصبه، حتى بين القوى المتحالفة معه، مع اتجاه «التيار الصدري» لتسمية رئيس وزراء من بين صفوفه، لسببَين: الأوّل من نتائج الانتخابات، بغضّ النظر عن الشوائب المحيطة بها؛ والثاني أن الكاظمي مرفوض من الجهة الأخرى التي تُحمّله مسؤولية هندسة نتائج الانتخابات، قانوناً وتزويراً مباشراً وفتحاً للباب أمام التمويل الخارجي، ولا سيما الخليجي.

ما يجزم به «الحشد الشعبي» هو أن محاولة اغتيال الكاظمي يُراد منها خلط الأوراق، من خلال تحميله مسؤوليتها، للقضاء على أيّ احتمال لعودة الانسجام السياسي بين العراقيين، وخاصة في «الصفّ الشيعي».

يشدّد القيادي في «الحشد»، جبار المعموري، في حديث إلى «الأخبار»، على ضرورة أن «يكون هناك تحقيق في كيفية حصول محاولة الاغتيال، ولماذا لم تعمل الدفاعات الأميركية في المنطقة الخضراء، ولم تنطلق صفارات الإنذار التي تعمل بشكل ذاتي عند انطلاق أيّ مقذوف باتجاه المنطقة»، معتبراً أن «العدو الأميركي يتربّص ويريد أن يخلط الأوراق بين أبناء الشعب العراقي، ولذلك إذا أظهر التحقيق أن الحدث حقيقي وصحيح، فيجب أن يكون المتّهمُ الأول هو الأميركيين لأنهم هم تبنّوا حماية المنطقة الخضراء». ويضيف المعموري أن «الجانب الأميركي هو مَن أشعل نار الحرب، وهو من أطلق الرصاص باتجاه المتظاهرين العزّل الذين يطالبون باصواتهم التي سُرقت جزّاء هذه المؤامرة الكبيرة التي أديرت إقليمياً من دول مثل السعودية والإمارات، وكذلك دولياً من قِبَل أميركا وإسرائيل اللتين كانتا أوّل من بارك هذه الانتخابات التي كان يشوبها الكثير من التزوير وسرقة أصوات العراقيين، ولذلك خرج الشعب العراقي، وفُتحت عليه النار من قِبَل عناصر يعملون وفق أجندة غير معروفة تقف وراءها الجهة ذاتها التي استهدفت المتظاهرين العراقيين في التحرير والناصرية سابقاً. والأصابع تشير أيضاً إلى الأميركيين وإلى تدريبهم الذي يريدون من ورائه إشعال نار الفتنة بين مكوّنات الشعب العراقي».

داخلياً، كانت الكُرة، منذ صدور نتائج الانتخابات، وما زالت، في ملعب «التيّار الصدري»، الذي ساهم، عن قصد أو غير قصد، في إيصال البلاد إلى الانسداد السياسي المترافق مع تطوّرات أمنية خطيرة، من خلال قيادته عملية تشكيل الحكومة الجديدة قبل الاتفاق على نتائج الانتخابات. وحتى لو جرى التوصّل إلى مثل هذا الاتفاق، فإن التيّار معنيّ بالتوصّل إلى تسوية مع الأطراف «الشيعية» الأخرى التي تكاد، مجتمعة، توازيه في عدد المقاعد. وتفيد المعلومات بأن الصدر والأطراف المذكورة كانوا قد اتفقوا على صيغة للحكومة بعد وساطة إيرانية، تشمل سلّة كاملة أساسها أن يكون رئيس الوزراء متّفقاً عليه بين الجانبين، لكن الذي فرط الاتفاق هو إصرار رئيس «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، على أن يكون هو رئيس الحكومة، ما أدى إلى خروج الصدر بتغريدته التي عاد فيها إلى نغمة حكومة الأغلبية، وانتقد التدخّل الإيراني في الشؤون العراقية. وجاء تصريح المالكي عن طرده ممثّلي إحدى الجهات الخارجية من العراق، ليؤكد هذه الواقعة.

لكن التيار الصدري عاد وأظهر ميلاً إلى التهدئة بعد أحداث المنطقة الخضراء التي قُتل خلالها المسؤول في «العصائب»، وجُرح عدد آخر برصاص القوى الأمنية التي تأتمر بأوامر الكاظمي. وفي هذا الإطار، اعتبر القيادي في التيار، عصام حسين، في حديث إلى «الأخبار»، أن قرار «تحالف الفتح» إقامة خيمة عزاء للقيادي القتيل عند المنطقة الخضراء هو رسالة واضحة جدّاً «بأنه يريد الذهاب إلى التهدئة بدل التصعيد، كي لا يتسبّب بالفوضى باعتبار أنه تحالف سياسي وليس جهادياً، لكنه استخدم خطاب الجهاد في قضية سياسية ما أدّى إلى حصول بعض الاضطرابات. اعتقد أنه أذكى من أن يصل إلى مرحلة صدام مسلح مع الدولة على اعتبار أن لديه طموحاً سياسياً». لكن حسين أعاد ترداد مقولة التيّار بأن الحكومات التوافقية السابقة هي «سبب الفشل الذي أدى إلى خروج كثير من الناس إلى الشارع، والتصادم مع القوات الأمنية، والانسداد السياسي والضمور الاقتصادي»، مضيفاً: «أعتقد أن الحلّ الذي يُنقذ الكلّ هو حلّ حكومة الأغلبية الوطنية، على اعتبار أنها تعتني بالشعب ولا تعتني بالأحزاب، وتكون هناك أحزاب مسؤولة عنها وأحزاب تعارضها. ونترك الموضوع للشعب في التقييم في انتخابات 2025».

> الصدر والأطراف «الشيعية» الأخرى كانوا قد اتّفقوا على صيغة للحكومة بعد وساطة إيرانية

وفي ما يتعلّق بالمشاورات لتشكيل الحكومة، أكد حسين أن مقتدى الصدر «رسم تحالفات من خلال اتصاله بمجموعة من القوى السياسية أو اللقاء بها، وبدأت تتبيّن ملامح التحالفات المقبلة، لكن ستكون هناك مفاوضات مضنية على اعتبار أن العراق عبارة عن بؤرة من المشاكل منذ عام 2003 وما قبله حتى اليوم»، ودعا الكتل السياسية «إلى إظهار التفهّم لأن هذه المشاكل لا تُحلّ بين ليلة وضحاها». وعن الاعتراض على نتائج الانتخابات، قال القيادي «الصدري» إن «المفوضية العليا للانتخابات ردّت على هذا الموضوع، وقالت إن من لديه طعوناً فليقدّمها إليها، وهناك اعتراف دولي بنزاهة الانتخابات، خصوصاً أن المعترضين على الانتخابات هم فصائل مسلحة ولا يمتلكون سوى خمسة مقاعد في البرلمان. فحتى السيد هادي العامري ليس لديه اعتراض وهو يعترف بنزاهة الانتخابات، وكذلك السيد المالكي لم يشترك في التظاهرات ولم يدعمها». وفي شأن التدخلات الخارجية، اعتبر حسين أن «الفاعل الخارجي يرى أن التدخّل في هذه المرحلة قد يتسبّب بتصدّع هذا النظام وانهياره. لذلك هم يريدون مصالحهم فقط».

سوريا

حوار دمشق - «قسد»... تابع: هل تفلح موسكو هذه المرة؟

لا يمكن فصْل التصريحات الكردية المتواترة حول الانفتاح على دمشق، والسعي إلى بدء مفاوضات تُنهي حالة التعقيد في ملف الشرق السوري، عن الضغوط السياسية الروسية من جهة، والتهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية تستهدف مناطق «قسد» من جهة أخرى. وهو ما يضع الأكراد أمام خيارات ضيّقة، في ظلّ اضطراب الموقف الأميركي

دمشق - **علاء حلبي**

تبدي قيادات «قوات سوريا الديمقراطية» - وذراعها السياسية «مجلس سوريا الديموقراطية» - رغبةً في الانخراط في حوار مباشر وشامل مع دمشق للوصول إلى اتفاق لتسوية ملفّ مناطق الشرق السوري. فالتصريحات الكردية، وإنْ جاءت متباينة ومتفاوتة، فهي تشبه، في مضمونها، ما كان صدر عن بعض الحقوق، ومن بينها اللغة. انقسامٌ تجلّى بوضوح من خلال الصراع الداخلي الذي طفا، أخيراً، إلى السطح، والذي ينادي بعزل قائد «قسد»، مظلوم عبدي، رجل الولايات المتحدة، فضلاً عن التفاوت في التصريحات الكردية: بين مَن أبدى انفتاحه الكامل على الحوار، ومَن بدأ يتحدّث عن «شروط» كانت دمشق رفضتها خلال جولات المحادثات السابقة. من جهتها، تتمسّك الحكومة السورية بجملة مبادئ، أبرزها ضمان عدم المساس بهيكلية الجيش ومركزية القرار السياسي، ما يعني - في حال التوصّل إلى اتفاق بين الجانبَين - دفْع «قسد» بالجيش السوري بشكل يضمن الحفاظ على هيكليّته، وينهي وجود قوّة عسكرية على الأرض السورية غير خاضعة لسيطرة الحكومة.

> **تتمسّك دمشق بجملة مبادئ، أبرزها عدم المساس بهيكلية الجيش ومركزية القرار السياسي**

وعلى رغم التشكيك الذي يطاول المساعي الكردية الأخيرة، ومدى جدّيتها، تستقبل موسكو، يوم غدٍ الثلاثاء، وفداً كردياً سيبحث المتغيّرات الطارئة على المنطقة الشرقية، وأسس الحوار الذي يمكن أن تُبنى عليه المفاوضات مع دمشق، في ظلّ التهديدات التركية المتواصلة، والتي تمتدّ من تل رفعت غرب الفرات، وصولاً إلى تل تمر شرق الفرات، خصوصاً أن التهديدات جاءت هذه المرّة مقرونة بتحرّكات عسكرية وحشْد قوات عند خطوط التماس، وشنّ هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت قياديين أكراداً.

في غضون ذلك، وصلت تعزيزات عسكرية من الجيش السوري إلى محافظة الرقة، وأخرى إلى محيط منبج وتل رفعت، حيث يتمركز الجيش السوري ضمن نقاط تفصل مناطق سيطرة القوات التركية عن مناطق سيطرة «قسد»، وهو ما يبدو تمهيداً لتسليم تلك المناطق للجيش السوري، في حال التوصّل إلى اتفاق. وبخلاف السنوات الثلاث الماضية، التي شهدت مراوغة كردية، خصوصاً بعد رفض «الإدارة الذاتية» الوفاء بالتزاماتها عبر تسليم مناطق تسيطر عليها (منبج وتل رفعت) للجيش السوري، والاكتفاء بتسليمه مناطق عند تخومهما، يبدو موقف دمشق أكثر صرامة هذه المرّة، إذ ترفض، حتى الآن، الطروحات الكردية بتسليم شكلي للمناطق التي تسعى أنقرة إلى الهجوم عليها، وتصرّ على حلّ شامل يعيد تلك المناطق إلى كنف الدولة السورية، ما من شأنه أن يلجم المساعي التركية، وينهي الأوضاع المعقّدة في تلك المنطقة، وإلّا فإن «قسد» تضع نفسها أمام مواجهة ثنائية مع الأتراك من جهة، والجيش السوري الذي سيسعى إلى استعادة تلك المناطق بالقوّة من جهة أخرى، وهو ما لا يرغب به الأكراد، وما تحاول موسكو تجنّبه.

تغييرات ميدانية عديدة قد تدفع بمجملها نحو التوغّل إلى أرضية يمكن البناء عليها (أ ف ب)

هيكلة الإدارة الذاتية: مظلوم عبدي باقٍ... حتى إشعار أميركي آخر

توجّه وفد من «مجلس سوريا الديموقراطية» إلى العاصمة الروسية، موسكو، لبحث إمكانية الحوار مع دمشق. وفي حين تقف الشروط الكردية السابقة حاجزاً أمام نجاح أيّ حوار مقبل، إضافة إلى عامل آخر مهمّ يتمثّل في مدى التزام هؤلاء بتنفيذ ما تطلبه القوات الأميركية، يجد قادة «الإدارة الذاتية» في العلاقة مع موسكو، مخرجاً ممكناً من الضغوط التركية، وعامل أمان من التحوّلات المفاجئة في السياسات الأميركية

محمود عبد اللطيف

تفيد مصادر كردية بأن وفداً يمثّل «مجلس سوريا الديموقراطية» (مسد)، توجّه إلى العاصمة الروسية، موسكو، للقاء وزير الخارجية سيرغي لافروف، وبحْث مسائل تتعلّق بالمخاوف من الهجوم التركي وإمكانية الحوار مع دمشق. زيارة سبقتها تصريحات لافتة جاءت على لسان قيادات «قسد»، حول ضرورة الحوار مع الحكومة السورية «لوضع حدّ للتهديدات التركية، والأزمة السورية عموماً». وبحسب مصدر كردي قريب من «الإدارة الذاتية» تحدّث إلى «الأخبار»، فإن القيادية إلهام أحمد، توجّهت، على رأس وفد يمثّل «مسد»، إلى موسكو لبحث آلية الحوار المحتمل مع دمشق، مشيراً إلى أن «الحديث لا يدور راهناً عن حوار واسع مع دمشق لتسوية ملفّ الشرق السوري، وإنّما عن حوار حول آلية جديدة لانتشار المزيد من القوات السورية وتسليمه نقاط تقع عند خطوط التماس مع القوات التركية والفصائل الموالية لها في محافظات حلب - الرقة - الحسكة، بالتزامن مع استمرار التحشيد التركي إعلامياً وعسكرياً والقصف المدفعي المتواصل لمواقع قسد».

شرطا القيادات الكردية الأساسيان والمتمثّلان بـ«الاعتراف بالإدارة الذاتية» و«خصوصية قسد العسكرية»، كانا سبباً في توسيع الخلاف مع دمشق وعدم قبولها بالحوار السياسي. ليقتصر الأمر - في مناسبات الحوار السابقة - على «المسائل الخدمية». وقد لا يعدو نتاج أيّ حوار جديد بين دمشق و«قسد»، كونه تكراراً لما حدث في مدينة منبج ومناطق شمال الحسكة والرقة قبل عامين، حين أدّت «التفاهمات» إلى انتشار الجيش السوري في نقاط تماس مباشرة مع القوات التركية، وسط وجود مراقبة روسية. وتفيد معلومات «الأخبار» بأن «الوقت لا يزال مبكراً على ذهاب قسد نحو حوار يمكن أن يحلّ ملفّ المنطقة الشرقية، لا سيما أن القوات الأميركية الموجودة في المنطقة لا يمكن أن تسمح بحلّ نهائي لهذا الملفّ في الوقت الحالي، كونه يتنافى مع استمرارية وجودها في المناطق النفطية، فيما لا يمكن التعويل على حوار يمكن أن يفضي إلى نتيجة، طالما أن قسد ملتزمة بتنفيذ ما تطلبه القوات الأميركية».

لكن «قسد» تعوّل كثيراً على توسيع القواعد الجوية الروسية في الشمال، إذ يجري الحديث عن احتمال نشر موسكو مروحيات قتالية في مطار قديم يقع إلى الجنوب من بلدة عين العرب في ريف حلب الشرقي، وهو ما يُعدّ من جملة الرسائل الروسية الرافضة لعملية تركية جديدة في الشمال، خصوصاً بعدما بدأت في نشر مقاتلات «سوخوي» في مطار القامشلي، وتنفيذ تدريبات مشتركة مع القوات السورية في ريف الحسكة والرقة، فيما قد تذهب إلى رفع أعلامها عند نقاط تقع على الخطوط الأمامية لمنع القوات التركية من تنفيذ أيّ عملية جديدة في المنطقة. وتجد قيادات «الإدارة الذاتية» في العلاقة مع موسكو، مخرجاً ممكناً من الضغوط التركية، وعامل أمان من التحوّلات المفاجئة في السياسات الأميركية.

مثّلت شروط «الإدارة الذاتية»، في السابق، سبباً في توسيع الخلاف مع دمشق (أ ف ب)

هل يتنحّى عبدي؟

تؤكد مصادر كردية أن الحديث عن إقالة مظلوم عبدي من منصبه غير صحيحة، وأن هذه «الأقاويل الإعلامية» بدأت من تصريحاته لـ«راديو إيكوت» السويدي في تشرين الأول من العام الماضي، نافية وجود تصريح جديد للقيادي الكردي الأكثر قرباً من الإدارة الأميركية. ويُربط رغبة عبدي في التخلي عن العمل العسكري في حينه، بخلافه مع «حزب العمال الكردستاني» حول آلية المواجهة مع القوات التركية، إذ يرى التيار الذي يقوده عبدي أن المواجهة المفتوحة على امتداد الحدود السورية - العراقية، لا تصب في «المصلحة الكردية»، كما يشاع أن له رغبة في «فكّ الارتباط» بين «قسد» و«الكردستاني» لإزالة الحجّة التي تتذرّع بها الحكومة التركية لشنّ عمليات عسكرية في الشمال الكردي. لكن عبدي لم يصرّح بذلك في أيّ مناسبة سابقة، ولم يتّخذ أيّ خطوة جدية تشير إلى وجود مثل هذه النية؛ فالمقاتلون الأكراد من خملة الجنسيات غير السورية، ما زالوا موجودين على الأرض، كما أن قيادات «كوادر قنديل» (عناصر «الكردستاني»)، ما زالت في مواقعها، على رغم مرور أكثر من عام على ترويج إشاعة «فكّ الارتباط»، الذي وإنْ حدث، سيكون أشبه بـ«فكّ ارتباط» «جبهة النصرة» عن قيادة تنظيم «القاعدة».

مصداقية الحديث عن إقالة عبدي بالنسبة إلى وسائل الإعلام المهتمّة في الشأن السوري، تأتي من كون «مصدره الأوّل» هو قناة أو إذاعة تنطق بالكردية، على الرغم من كونها وسائل إعلام معارضة لسياسة «قسد»، إذ تتبع أو تموّل من قِبَل حكومة إقليم شمال العراق (كردستان)، الذي يقيم علاقة اقتصادية مع «قسد»، ويسمح بمرور قوافل الإمداد الخاصة بها عبر أراضيه بما في ذلك عناصر «الكردستاني»، إضافة إلى سماحه لمسؤولي «الإدارة الذاتية» باستخدام مطار أربيل، لكنه على خلاف يصل حدّ «الشقاق» السياسي مع «الكردستاني» و«قسد» في قضايا أبرزها: قيادة الأكراد في دول وجودهم، و«العلاقة مع تركيا»، فيما يقوم تعامله معهما على قاعدة «مجبر أخاك لا بطل».

> **الوقت لا يزال مبكراً على ذهاب «قسد» نحو حوار يمكن أن يحلّ ملف المنطقة الشرقية بشكل جدّي**

ووفق مصادر «الأخبار»، فإن «الحديث عن إقالة عبدي يستنسخ ما نُشر قبل عام عن الأمر ذاته، بعد تصريحات أدلى بها للراديو السويدي»، والبديل الذي يحكى عنه، هو محمود برخودان، الملقّب بـ«محمود رش» و«الأسود»، والذي يوصف بأنه من الشخصيات المقرّبة من «الكردستاني»، على رغم أنه هدّد أكثر من مرة، بأن «قسد» ستواجه قوات شمال العراق (بيشمركة)، في حال اندلعت حرب بينها وبين قصيل «كريلا»، الذي يُعدّ أحد الأجنحة العسكرية لـ«الكردستاني». وتقول المصادر ذاتها إن «إحداث أي تبديل في هيكلية قسد العسكرية حالياً، مسألة عالية الخطورة، كونها تتزامن مع ارتفاع حدّة التهديدات التركية لمناطق الإدارة الذاتية، فيما لا يمكن أن يتم الأمر من دون موافقة أميركية». وتضيف أن «عبدي يُعد رجل أميركا الأوّل في سوريا، ومسألة التخلّي عنه تبدو صعبة في المرحلة الحالية، ولن تحدث إلّا إذا صدر الأمر عن واشنطن نفسها»، مشيرة إلى أن «الكردستاني يعيش شهر عسل طويلاً مع واشنطن لا يريد إنهاءه حالياً، وليس منطقياً الاستناد إلى عدم تعليق قسد في بيان رسمي عن إقالة قائدها العام، ليُعتبر الخبر حقيقياً»، فقسد لم تنفِ سابقاً ولن تنفي حالياً مثل هذه الأنباء».

السودان

مبادرة «تجمّع المهنيين»: لا اتّعاظ بأخطاء الماضي

عبد الجليل سليمان

قدّم «تجمّع المهنيين السودانيين»، أحد المحرّكين الأساسيين لانتفاضة 2018، والرافع لشعار «لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية» مع المكوّن العسكري، مسودة إعلان سياسي تحتوي على 13 مقترحاً لإخراج السودان من دوامة الانقلاب، وتشمل من بين أمور أخرى، تشكيل سلطة انتقالية مدنيّة لمدّة أربع سنوات، واختيار شخصية مستقلّة لترؤّس «حكومة كفاءات»، على أن «يشكّل» برلمان في غضون شهرين ويُلغى «الإعلان الدستوري».

طرْح المسودة في هذا التوقيت، جعلها محلّ نقد، ما اضطر الناطق الرسمي باسم «تجمّع المهنيين»، مهند مصطفى النور، لتسجيل رسالة عبر صفحة «التجمع» في «فايسبوك»، لتوضيح بعض النقاط التي خلقت بلبلة بين قوى الانتفاضة، بخاصّة تلك الداعمة لرئيس الوزراء المُقال، عبدالله حمدوك. واعتبر المعترضون أن البند الثاني من المقترح، والذي ينصّ على «اختيار شخصية وطنية مستقلّة لرئاسة مجلس الوزراء من قِبَل القوى الموقّعة على الإعلان السياسي وميثاق استكمال ثورة ديسمبر»، فيه «تجاوز للرمزية المدنية» التي يمثّلها حمدوك. وعلى خلفية الانتقادات، سارع «التجمّع» إلى اعتبار المقترح موجّهاً لـ«قوى الثورة وفعالياتها للتداول والنقاش فقط»، مظهّراً ذلك في ديباجة توضيحية مُلحقة، أشارت إلى أنه جرى التوصُّل إلى «مسودة الإعلان السياسي المُقترح» بعد نقاش مع عدد من الشركاء، في «لجان المقاومة والكيانات المهنية والنقابية والأجسام المطلبية والمنظّمات المدنية والفنوية، بغرض نقل العمل الجماعي درجةً إلى الأمام». ولفت إلى أن المقترح «يتمتّع بالمرونة اللازمة لإدخال التعديلات... والوصول إلى صيغة تحظى بقبول معظم مكونات قوى الثورة».

في المقابل، رأت الباحثة السياسية، علوية السماني، في مسودة الإعلان السياسي «نقلة نوعية في العمل السياسي والثوري»، لافتةً إلى أنه مع استحالة المضيّ قُدُماً في الشراكة بين المكوّنَين المدني والعسكري، فإن ذلك يرتب «أوضاعاً جديدة، أوّلها إعادة النظر في الوثيقة الدستورية التي أنتجت شراكةً أفضت لاحقاً إلى الانقلاب». برأيها، يمثّل هذا الأمر «لبّ الإعلان السياسي المقترح، كونه متّسق تماماً مع شعارات المحتجين (لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية)»، وهو ما عبّر عنه البند الأوّل من مقترح إعلان «التجمُّع»، والذي نصّ على «حماية واستكمال الانتقال المدني الديموقراطي بالمقاومة السلمية لانقلاب المجلس العسكري... وتشكيل سلطة انتقالية مدنية خالصة ملتزمة بأهداف ثورة ديسمبر تمتد لأربع سنوات. وإلغاء الوثيقة الدستورية». أمّا البند الثاني، فأوضحت السماني أنه الأكثر إثارة للجدل، إذ عارضه كثيرون باعتباره تخلٍّ عن رئيس الوزراء المُقال، إذ نصّ على «اختيار شخصية وطنية مستقلّة لرئاسة مجلس الوزراء، من قِبَل القوى الموقّعة على الإعلان السياسي... واختيار مجلس وزراء لا يتجاوز العشرين عضواً من كفاءات وطنية ملتزمة وذات موقف سياسي ووطني متّسق مع ثورة ديسمبر وأهداف التغيير الجذري، من دون محاصصة حزبية... وأن تتوافق القوى الموقّعة على الإعلان والميثاق، على اختيار مجلس سيادي مدني مصغّر لا يتجاوز الخمسة أعضاء، بصلاحيات تشريفية».

هنالك من يعتبر أن مسودة الإعلان السياسي تحتوي على بنود خطيرة للغاية (أ ف ب)

تفاصيل الإعلان

تتضمّن بقية بنود المقترح، الآتي:

- تشكيل برلمان من 189 مقعداً، 61 منها تخصّص للتمثيل النوعي خلال شهرين.
- إعادة هيكلة القوات المسلحة وتغيير عقيدتها لتتماشى مع دورها في حماية الوطن والدستور، على أن يكون رئيس الوزراء هو القائد الأعلى لها.
- تصفية جهاز الأمن التابع للنظام السابق وتأسيس جهاز جديد مهمّته جمْع المعلومات وتحليلها، وحلّ ميليشيات «الدعم السريع» وغيرها من الميليشيات والحركات المسلّحة.
- مراجعة كل الجرائم التي ارتُكبت بحقّ المواطنين بواسطة مختلف قوى النظام البائد منذ 30 حزيران 1989، ويمتدّ ذلك ليشمل جرائم المجلس العسكري ما بعد 11 نيسان 2019.
- وضع دستور ديموقراطي متوافَق عليه يؤسّس لدولة المواطَنة والتعدّد واحترام حقوق الإنسان.
- تنظيم انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.
- إدارة حوار جادّ حول قضايا السلام داخل السودان بمشاركة كل الأطراف.
- التأكيد على مشاركة الشباب والنساء في كل المجالات.
- وضع السودان على طريق الكفاءة الاقتصادية والتنمية المتوازنة وفق سياسة اقتصادية وطنية تلعب فيها الدولة وقطاعها العام دور توجيه الموارد لدعم الإنتاج والمنتجين.
- انتهاج سياسة خارجية ذات سيادة واستقلالية، تكون مصالح المواطنين هي ركيزة علاقاتها مع الدول من موقع الندية وتبادل المنافع والتفاعل الإيجابي مع تطلعات الشعوب للحرية والسلام.

ورأى الناشط السياسي والحقوقي، نور الدين عبد القادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن «محتوى مسودة الإعلان السياسي المقترح جيّد، لكنه يحتوي على بنود خطيرة للغاية»، من مثل تمديد الفترة الانتقالية على أربعة أعوام، لافتاً إلى أن تجاوز رئيس الوزراء المعتقل حالياً، والذي يحظى بإجماع محلّي ودولي لافتَين، والإشارة إلى شخصية مستقلّة، فيه «غباء سياسي لأنه يرسل رسائل خاطئة، وهذا ما حدث بالفعل حيث اكتفى كثيرون بهذه الفقرة، ولم يكملوا قراءة بقية نصوص الإعلان، واعتبروا أن المقترح يخدم الانقلابيين».

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الاولى المدنية في بيروت
الغرفة السابعة العقارية
برئاسة القاضي ناتالي الهبر
وعضوية القاضيين الضبيقة ومرعشلي
رقم الأوراق: 2021/92 مكرر
الجهة المدعية: خالد عبد الكريم طقوش
الجهة المدعى عليها: جميلة الداعوق - عبد الغني - وسيم - سامر - ندى خالد التقي وابراهيم وهشام ومحمد وليلى عبد الكريم طقوش.
الجهة المطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة: ندى خالد التقي
الأوراق المطلوب إبلاغها: إستحضار الدعوى رقم 2021/92 المقدمة من الجهة المدعية بتاريخ 2021/5/5 والذي تطلب بموجبه:
قسمة العقار رقم /1958/ من منطقة المصيطبة العقارية عيناً في حال كان قابلاً للقسمة والافراز وفي حال تعذرت القسمة بيعه في المزاد العلني وفقاً لأحكام القانون رقم 82/16، بعد الاستعانة بالخبرة الفنية.
فيقتضي عليكم الحضور الى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق أصولاً لتبلغ واستلام الاوراق الخاصة بكم وذلك في مهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.
بيروت في 2021/11/2
رئيس القلم
بشرى البستاني

اعلان تبليغ
يدعو مجلس العمل التحكيمي في جبل لبنان - بعبدا الغرفة الثالثة المدعى عليها ماغي مزهر المجهولة محل الاقامة للحضور شخصياً أو من ينوب عنها قانوناً الى قلم هذه المحكمة في بعبدا لتسلم اوراق الدعوى المقامة من Lecel Doncil Alix والمسجلة تحت رقم 2010/453 تحت طائلة إبلاغك جميع الأوراق بواسطة رئيس قلم المحكمة باستثناء الحكم النهائي.
رئيسة القلم
هيفاء خليل

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

سينما

«البورش» التي أعادت ديانا إلى براءتها الأولى

طوال مسيرته السينمائية، غمر بابلو لارين نفسه بالأساطير الشعبية للقرن العشرين واقترب من الشخصيات التاريخية الشهيرة بهدف تشريح التصورات الاجتماعية والسياسية للأزمان والأمم. في «نيرودا» (2016)، استخدم المخرج التشيلي، بابلو نيرودا (1904 ـ 1973)، مواطنه وأحد أعظم شعراء أميركا اللاتينية، للتعمّق في متاهة الهوية لدى الأمة التشيلية، بينما سمح لنفسه في «جاكي» (2016) بدراسة وضع جاكلين كينيدي (1929 ـ 1994) من عدسة معاصرة أظهرت السيدة الأميركية الأولى شاهدةً

> المشكلة الوحيدة في «سبنسر» أنّ المخرج وكاتب السيناريو ستيفن نايت كتبا الفيلم أكثر من اللازم

على عصرها. في فيلمه الجديد «سبنسر» (2021 . طُرح أخيراً في الصالات اللبنانية)، يكرّر لارين ما فعله في «جاكي»، هذه المرة، بقرب من شخصية الليدي ديانا (1961 ـ 1997). يبدأ فيلم لارين بعنوان توضيحي يحذّر مما نحن على وشك رؤيته «قصة خيالية تستند إلى ماساة حقيقية». هذه الدراما تدور خلال ثلاثة أيام في فترة عيد الميلاد في قصر ساندرينغهام في نورفولك (انكلترا) المملوك للعائلة المالكة البريطانية. يضعنا لارين في اللحظة الحاسمة التي تدرك فيها الليدي دي (كريستين ستيوارت) أنّ زواجها من الأمير تشارلز (جاك فارسينغ) عالق في طريق مسدود، فتتخذ قراراً بالابتعاد عن منظومة القيم والتقاليد الصارمة التي تحكم حياة الأسرة. في هذه المرحلة، يبدأ الجميع باعتبار ديانا عنصراً ناشزاً وخطيراً ومعطلاً للنظام.

ديانا تختنق من الإملاءات والتاريخ والزوج والملكة والخدم والكلاب وأي شيء آخر. خلال إحدى سهرات العشاء الفخمة، تشعر باشمئزاز عميق من احتمال أنّها ستضطر لتذوّق أحد الأطباق الرائعة التي أعدّها طاهي القصر. عندما تنظر إلى الأعلى، ترتاح. وعلى العكس عندما تلتفت إلى اليمين واليسار، ترى فقط شخصيّات من ذوات الدم الأزرق تهاجمها بنظراتها وتحديقها البارد المموّه نحوها كمسدّس. في أفلام لارين، قلّما يهمّ الخيال بقدر ما تهمّ الحميميّة. لا يتعلق الأمر برواية أو شرح شيء، بل بمقاربة القصة العاطفية من الداخل. يُعيد الفيلم بناء الألم عندما يصطدم الواجب بالحياة بما تحمله من رغبات وتوق إلى الحرية والانعتاق، وهذا ما يشكّل إدانة وفق النظام الملكي الذي يعيش في حقبة آفلة، وحاضره ليس سوى استمرار للماضي.

على الرغم من أن الشخصيات حقيقيّة والقصة حصلت نوعاً ما، إلا أنّ الواقع والخيال مربكان في «سبنسر». يتم تقصير المسافة بينهما أكثر عندما يلجأ بابلو لارين إلى الاستعارة والصور المبالغ فيها والفظة بشكل مرعب. يتجول الفيلم حرفياً مع وجه ديانا، ويخاطر في بعض الأوقات عندما يخلط ما يحدث في الخارج، مع ما تشعر هي به في داخلها. يتحول الفيلم من صورة نفسية إلى قصة رعب تدمّر حياة ما من خلال التعليقات والحكايات والقيل والقال. يضبط لارين نغمة الفيلم منذ البداية، نرى جنوداً في قافلة عسكرية تسلّم المواد الغذائية لقصر ساندرينغهام، ويتولى طاقم المطبخ مسؤوليته بأمر عسكري (المأدبات الفخمة ووصفات الأطباق الشهية بالعلاقة مع بوليميا ديانا حاضرة بقوة في الفيلم). في موازاة ذلك، نرى ديانا تقود سيارتها البورش في الريف الإنكليزي مع خريطة في يدها. منذ المشهد الأول، نرى النظام العسكري والتقاليد الجامدة في مواجهة طبيعة الأميرة الحرّة. يبدأ كل شيء بالانهيار عندما تصل إلى القصر وتتحدّث مع أولادها والعائلة. تفقد السيطرة تماماً عندما يتضح أنّها تلقّت من الأمير تشارلز عقد اللؤلؤ نفسه الذي أعطاه لعشيقته كاميليا. ليس من قبيل المصادفة أن عنوان فيلم لارين هو «سبنسر»، لأنه يصوّر الوقت الذي تبدأ فيه الأميرة بالانفصال عن العائلة المالكة بروحها، وتحاول العودة إلى جذورها (من هنا اسم الفيلم وهو عائلة ديانا قبل الزواج) واستعادة هويّتها وبراءتها وذاتها التي سحقها نمط الحياة في القصر والأدوار المزيّفة التي يُجبر كل فرد في العائلة المالكة على لعبه، ليكون الكل ضحية هذه المنظومة بشكل أو بآخر.

مسهب الفيلم على المستوى السردي، وأفضل ما في «سبنسر» هو لغته البصرية. تبنّى لارين نموذج ستانلي كوبرك في فيلم «باري ليندون»، وأضاء المشاهد الليلية بالشموع، ولاحق ديانا عبر الممرات الطويلة للبيت الملكي. واستخدم زوايا واسعة لإبراز غرابة المشهد في تعبير الأميرة عن تعطشها للرقص والحرية في غرف القصر. أظهر لارين ديانا بمعاناتها الوجودية، وأظهر وعياً ذاتياً مطلقاً عندما يتعلق الأمر بصورتها كامرأة بريئة. أظهر لارين حبه للتفاصيل الصغيرة في الفيلم والإثاث والليل وحركات الضيوف، كل شخصية في الفيلم لديها دورها الكبير حتى لو ظهرت لدقائق على الشاشة بطريقة مباشرة. المشكلة الوحيدة في «سبنسر» أنّ المخرج وكاتب السيناريو ستيفن نايت كتبا الفيلم أكثر من اللازم. لم يكتفيا بتصوير معاناة ديانا، بل صبّاها في كلمات زيادة عن اللزوم. هناك إفراط في الحديث والتفسير، كل الم وإيماءة ودموع مقابلها كلمة تفسّرها. كان المخرج والكاتب لم يثقا كفاية لا بالممثلين ولا بنفسيهما ولا حتى بذكاء المشاهد. كان يمكن لـ «سبنسر» أن يكون فيلماً رائعاً لولا الإفراط في الشرح الذي يحمله لارين معه في كل أفلامه. وفي النهاية، وببساطة ومن دون كلمات كثيرة، كريستين ستيوارت هي الليدي ديانا المثالية.

كريستين ستيوارت هي الليدي ديانا المثالية

Spencer
في الصالات

يكتبها شفيق طبارة

مسكون

«تيتان» لجوليا دوكورنو: كل هذا العنف!

يمكننا أن نكره فيلماً ونعشق آخر. هذه الأمور تحدث. لكن نادراً ما نقع على فيلم لا نكرهه ولا نحبّه في آن. «تيتان» (2021) للفرنسية جوليا دوكورنو، الذي افتتح أخيراً مهرجان مسكون»، هو هذا الفيلم الذي لن نحبّه ولن نكرهه، لكن يستحيل أن يتركنا غير مبالين. Titane معقّد للغاية من نواح كثيرة، يضمّ العديد من المواضيع، وينحرف في جميع الاتجاهات. جمعت دوكورنو عناصر كثيرة لتقديم شريط استفزازي يتجاوز الخيال. فجّرت كل شيء وأمرغت أجسادنا بالدماء والأحشاء، وأشعلت فينا رغبة جنسية لا يمكن إلا لسيارة بمحرك قوي إطفاءها. أبكتنا وأضحكتنا، جعلتنا نسائل عن هويّتنا الجنسية،

> مزيج بين فيلم رعب ودراما نفسية

عن مفاهيم الرجولة والأنوثة، عن معنى الأبوة والأمومة والعائلة.

«تيتان» ليس مجرد حادث سيارة على قارعة الطريق. إنه أكثر من ذكرى لا تُمحى. فيلم يملك كل شيء، ويمكن أن يكون مجرّد خربشات طفلة صغيرة على ورقة بيضاء، ويمكن أن يكون وحشياً ورائعاً إلى الأبد. «تيتان» شيء لا يمكن تحديده، فضولي، مبهر ومنفر ومقزز. «تيتان» متحوّل، لا يُمكن فهمه بشكل مريح، لأنه يرفض القوالب ويهرب من الاحتواء. هو أكثر من مجرّد تجربة جسدية عميقة وحسيّة. مغامرة سينمائيّة تخترع حدوداً خاصة بها مع كل فكرة متناقضة تقدّمها. مزيج بين فيلم رعب جسدي حول فتاة تم زرع التيتانيوم في صدعها ودراما نفسية عن امرأة تحاول الظهور كرجل. بين قصة مثيرة عن قاتلة متسلسلة، وحكاية امرأة ضاجعت سيارة وحملت منها. ووراء كل مواضيع الجنس والقتل والأحشاء والمتحوّلين جنسياً، «تيتان» دراما عائلية يُعيد جمع الروابط العاطفية بين أشخاص يعيشون على هامش المجتمع وفي قاعه.

أحبت اليكسيا (أغاث روسيل) السيارات منذ أن كسرت إحداها رأسها عندما كانت طفلة. كبرت اليكسيا من دون واقٍ. الفتاة التي تقتل الناس بدبّوس حاد للغاية لأسباب غريبة ولكن ممتعة، لا خيار لديها سوى الهروب. هذا الخيال العنيف يفسح المجال لشيء أكثر الطفلة بعد هذا الحادث مع التيتانيوم في رأسها، ونشأت محاطة بالسيارات، ترقص فوق إحداها برشاقة في معارض السيارات، تُثار السيارة وتضاجع تقليدي. ينتهي المطاف باليكسيا مع قُينسنت (قينسنت ليندو) الأب الذي فقد ابنه أدريان قبل عقد ويعمل كرجل إطفاء. يقبلها كما هي، من دون طرح الكثير من الأسئلة، ولكن على اليكسيا إقفال فمها ولفّ نفسها بشريط من الحصر إلى الأعلى لإخفاء صدرها وحملها، كما عليها أن تداري زيت السيارات الذي يخرج منها وتعيش كأنها أدريان. ومن هنا يصبح الفيلم دراما عائلة عن أشخاص ليس لديهم سوى بعضهم، وعن المتحولين جنسياً أكانوا بشراً أو «بيجو» أو «سيتروين».

الفيلم الذي حاز السعفة الذهبية في «كان»، لا يبالي بالإفصاح عن أي شيء. أي مُشاهد نجا من النصف الساعة الأولى، سيكون قادراً على استيعاب التجربة بأكملها. الجزء الأول من الفيلم عبارة عن عربدة وعنف ودماء وجرائم قتل وحشية ومشاهد جنس غريبة. «تيتان» طفلة ولدت على إثر علاقة بين رايدن لينش، وتاكيشي ميكي ورايدن كروننبرغ، بينما كونتين تارنتينو يستمني ويتفرّج. جوليا دوكورنو تعرف أن شخصياتها ذات عواطف ورغبات، بحاجة للتواصل مع شخص آخر أو مداعبة جسد مخترق أو تقبيل مؤخرة من التيتانيوم، أو إدخال قيتاس سيارة في أحشائها. مخلوقات عاطفية تتغذّى بما هو في متناول اليد. يمكن اتهام «تيتان» بأنه غاضب وأناني، وهذا صحيح جزئياً، لكن بين هذا وذاك، هناك عمق ما، لم تعرف المخرجة التعبير عنه. بالتأكيد لديها الكثير لتقوله، الكثير من الأسئلة والمخاوف ووحوش تسكنها عبّرت عنها عندما اتخذت الجائزة في «كان». ولكن هذا العمق يختفي وسط الدماء والأحشاء والسوائل، وعلينا فقط العثور عليه. دوكورنو لديها شيء لتقوله، ولكن لا تعرف كيف تعبّر عنه إلا من خلال هذا النوع من الأفلام. ما بدأته في باكورتها «ني»، طوّرته اليوم، لكن مع حاجز كبير بينها وبين المشاهد يمنع التعاطف. دوكورنو تريد فقط أن نستسلم لما تقدمه، وهذا جيد، لكنها تحتاج إلى نضج سينمائي ما زالت تفتقده. اللقاء بين قُينسنت واليكسيا هو جوهر الفيلم. قُينسنت لديه مشاكل مع جسده كما اليكسيا، وهو غير قادر على التعايش مع حقيقة أنه يكبر في العمر ولا يمكنه معالجة صدمات الماضي. هو يعرف أنه لن يسترجع ابنه، لكن مع اليكسيا اختبر مشاعر جديدة. تخبرنا دوكورنو عن الترابط بين شخصيتين خرجتا عن مسارهما، لكن قبولهما لبعضهما يحمل ازدواجية ما. هذه الازدواجية حملتها دوكورنو طوال الفيلم. بين مشاهد القتل والجنس ومحاولة الإجهاض العنيفة ومشاهد الحب والقبول والحنان، ارادت المخرجة أن تخلق تبايناً بين رعب الجسد والميلودراما، وأن تطرح السؤال: أيّهما أعنف غياب الحب والأسرة أو غرز دبوس في الأذن والمهبل؟

«تيتان» تجربة سينمائية، مزيج بين الفظاعة ورعب الجسد وسيكولوجيا التعاطف الإنساني. بالكاد يمكننا أن نرى فيلماً أكثر إيحاءً وفحشاً في هذا العالم، هو ليس صادماً بالمعنى المعتاد للكلمة، ولكن آلية عمله تتجاوز التجربة المباشرة. بعد انتهاء الفيلم، يبدأ «تيتان» بتدليك الدماغ وبعد فترة بعضه ويمزقه. لديه رائحة وطعم لا يمكن التخلص منها بسهولة.

مسابقة الأفلام القصيرة: رحلة في الصحراء... ولبنان في الخلّاط

ضمن «مسابقة الأفلام القصيرة» في «مهرجان مسكون»، كان الجمهور على موعد مع Exodus للمغربي ياسين الإدريسي. تستحوذ صورة «نزوح» على عقولنا من اللحظة الأولى. من المشهد الأول، نعلم أننا أمام فيلم قصير لخرج يعرف تماماً ما هي السينما. في «نزوح»، رهبة الصحراء والرياح والرمال، والإدريسي عرف كيف يستعمل كل هذا لصالحه. ينقلنا الفيلم إلى المستقبل، إلى ما بعد الحرب العالمية الرابعة، حيث البشرية التي نعرفها اليوم انتهت. انقسم العالم بين أسياد وعبيد يعملون في المناجم. يهرب رجل عجوز وشاب من العبودية ليجدا نفسيهما في رحلة عبر الصحراء. الأول يبحث عن الكمأة، والثاني يبحث عن الذهب. يكافح العجوز مع واقعه الجديد كشخص حرّ، ويميل إلى العودة إلى العبودية، بينما الأصغر مقتنع أنه لا يمكنهما البقاء على قيد الحياة إلا إذا بقيا متمسّكين بالحرية. في عشرين دقيقة، يأخذنا إدريسي في رحلة مع الرجلين عبر الصحراء. تتحرك الكاميرا ببطء، كما يتحرّك جسداهما. نجلس معهما حول النار، وفي النهار نمشي تحت الشمس الحارقة. عرف المخرج تماماً كيف يستعمل الأماكن الواسعة وأصواتها. قدم فيلماً انتهى سريعاً ليس بسبب مدته القصيرة، بل بسبب انغماسنا في كل تفصيل يقدّمه على الشاشة. أما فيلم «حكم الأزعر» للمخرج اللبناني فايز أبو خاطر، فيشبه لبنان في الفوضى غير المقنعة التي تحدث طوال مدته. يبدأ الفيلم بعجرفة، قائلاً لنا إنّه مستوحى من أحداث غير حقيقية ولكنه الحقيقة. لكن حقيقة فايز تحمل شيئاً من المبالغة غير المجدية. يأخذنا الفيلم في دوامة مع عبدو الذي يحاول أن يعيش يوماً عادياً في بيروت، بينما الديون والأزمة الاقتصادية والجوع وانفجار المرفأ وكل شيء يضغط عليه، إلى أن يصل إلى طريق مسدود تجعله يرتكب شيئاً غير مقتنع به. «حكم الأزعر» مليء بالحشو، يخبرنا المخرج من خلاله كم أنه يعرف السينما وأفلامها ومخرجيها. حاول عبثاً ابتكار شخصية «بطل مضاد» من دون مبرّر. هناك مشكلة كبيرة في السينما اللبنانية والمخرجين الجدد. هم لا يعرفون مدينتهم ولا مشاكلها. لا أحد يضغط على الجرح. كل ما يفعلونه أنّهم يخلطون جميع مشاكل البلد في الخلاط، ويقدمون لنا فيلماً يشبه كوكتيل الخضار الذي لا طعم له ولا رائحة.

مهرجان

أيام قرطاج: معاناة المرأة... وفلسطين

تونس ـ **أنيس الشعبوني**

حالة من البهجة خيّمت على وسط العاصمة التونسية خلال الأيام العشرة من مهرجان «أيام قرطاج السينمائية» التي أعادت الجمهور إلى قاعات السينما التي كانت مهجورة بسبب «كوفيد ـ 19» وأيضاً بسبب تراجع الاهتمام بالفن السابع. «مهرجان قرطاج»، أعرق مهرجانات السينما العربية والأفريقية الذي اختُتم مساء السبت بإعلان جوائزه الرسمية والموازية، كان نافذة حقيقية على آخر ما أنجز في السينما العربية والأفريقية من خلال عرض 700 فيلم بين روائي وتسجيلي وطويل وقصير. غالبية الأفلام التي عُرضت، جاءت وفيّة لروح المهرجان كمنصة لسينما التحرّر الاجتماعي والسياسي منذ ستينيات القرن الماضي، وكذلك لحقوق الإنسان وقضايا حرية المرأة والعدالة الاجتماعية.

خلال الدورة الثانية والثلاثين التي انطلقت في 30 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، حظي أكثر من فيلم بحفاوة نقدية، لعلّ أولها الفيلم التشادي «روابط مقدّسة». في هذا الشريط، طرح محمد صالح هارون قضية «الشرف» في المجتمع التشادي وتراجيدياً الأمّ العازبة في مجتمع مسلم محافظ، واغتصاب القاصرات. معاناة المرأة تبرز أيضاً في الشريط التسجيلي «كما أريد» للسينمائية الفلسطينية سماهر القاضي التي طرحت مكابدات المرأة في مجتمع ذكوري من خلال ما عانته النساء المصريات من تحرّش في الاحتجاجات التي شهدتها القاهرة أيام حكم الإخوان المسلمين. معاناة المهاجرات المغاربيات كانت موضوع فيلم التونسية الفرنسية حفصية حرزي «أم صالحة»، بعدما شاهدنا ظهورها الأول كممثلة في فيلم «كسكسي بالبوري» (2007) لعبد اللطيف قشيش، تقدم حرزي سيرة مهاجرة تونسية تُدعى «نورة» تعيش في ضواحي مرسيليا الفقيرة، ويتورّط ابنها في قضية سرقة محطة وقود، فتضطر للعمل في البيوت من أجل مساعدته على الخروج من السجن.

القضايا العربية لم تغب عن الدورة. في الشريط التسجيلي «كابتن الزعتري»، يقدم المخرج علي العربي قصة مراهقين سوريين هما محمود وفوزي تلجأ عائلتهما إلى مخيم الزعتري في الأردن هرباً من الحرب في سوريا. لم يكن لهما من وسائل تسلية سوى لعب كرة القدم. يصل فريق قطري إلى المخيم، فيتم اختيارهما للمشاركة في فريق «أحلام سوريا». يخوض المراهقان التجربة في قطر ويتحولان إلى نجمين. وحين يعودان إلى المخيم، يعملان على تكوين فريق كرة قدم بما يملكانه من معارف بسيطة. وككل دورة منذ تأسيس المهرجان لغاية اليوم، لم تغب فلسطين. شاهدناها في الدورة الحالية عبر وثائقي «فلسطين الصغرى» للمخرج عبدالله الخطيب الذي يرصد معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك على مدى أربع سنوات من الحرب السورية. ينقل الشريط حصار مخيم اليرموك وما عاناه الفلسطينيون المحاصرون من خلال قصة المخرج عبدالله ووالدته أمّ محمود وأستاذ الأدب الإنكليزي «أبو رأفت». ثلاث شخصيات من ثلاثة أجيال تتقاطع أقدارها في مخيّم محاصر هو صورة مصغّرة للفلسطينيين الذين يحاصرهم الاحتلال الصهيوني.

حافظ المخرج المغربي نبيل عيّوش في هذه الدورة على حضوره بفيلم «علّي صوتك» الذي قدّم رؤية لمقاومة العنف والتطرف بتمكين الشبان من التعبير عبر الفن والإبداع، خصوصاً موسيقى الهيب هوب والراب في ضاحية سيدي بن ميمون. ومن النوافذ التي فتحتها الـ «أيام» نافذة على السينما اليمنية بفيلم «لا ترتاح كثيراً» للمخرجة شيماء التميمي، والفيلم السعودي «من يحرقن الليل» لسارة مسفر الذي يحكي عن «تمرّد» المراهقات السعوديات.

وقد حصد فيلم «ريش» للمخرج المصري عمر الزهيري أربع جوائز في المهرجان هي: جائزة التانيت الذهبي لأفضل فيلم روائي طويل، جائزة التانيت الذهبي للعمل الأوّل وجائزة أفضل سيناريو، بالإضافة إلى جائزة أفضل ممثلة لبطلة العمل غير المحترفة دميانة نصار. الشريط الذي أثار ردود فعل متباينة مثلما حصل في «مهرجان الجونة» في مصر، عبارة عن فانتازيا اجتماعية تقدّم قصة أب يقيم عيد ميلاد لابنه، فيحضر ساحر ليقدم عروضاً للأطفال. ومن بين الفقرات التي يختارها الساحر لتسلية الأطفال، يدخل الأب في صندوق خشبي ليتحول إلى دجاجة. يحاول الساحر إعادة الأب إلى وضعه الطبيعي لكنه يفشل. الفيلم نقد ساخر للمجتمع وتعرية لمشاكل الفقراء ومعاناتهم. وليس بعيداً عن هذا الفيلم، اعتمد المخرج التونسي الشاب عبد الحميد بوشناق في شريطه الطويل الثاني بعد «بشرة» المقاربة نفسها تقريباً بالمزج بين الواقعي والغرائبي: فيلم «فرططو الذهب» هو قصة «معزّ» ضابط الشرطة الذي يعاني من مخلّفات نفسية بسبب طفولة قاسية وأب عنيف. يُفصل من العمل، فإذا بطفل يسلّمه رسالة من مجهول يطلب منه مرافقة الطفل وتمكينه من مشاهدة صور ساحرة قبل أن يفقد بصره. يرافق معزّ الطفل المجهول بين السحرة الذين يقدمون عروض الأطفال. الفيلم تمجيد للفن الذي لم يعد له جمهور في العالم العربي.

أخيراً، كانت تونس البلد الأكثر حضوراً في الدورة بـ 32 شريطاً من أبرزها «مجنون فرح» لليلى بوزيد التي طرحت قضية الهُوية والجسد في المجتمع العربي وسؤال الهوية بين شبان المغرب العربي في فرنسا. أما فيلم «عصبان» للجيلاني السعدي المتوّج بـ «التانيت البرونزي»، فقد قدّم ثلاث شخصيات تجمعها المصادفة أثناء الحظر الليلي. تتقاطع الحكايات وتتعرف من خلالها إلى هوة الفوارق الاجتماعية وعالم الجريمة والعنف والعقوق. وقد أثار الفيلم ردود فعل متناقضة بين الجمهور.

ومن الأفلام التونسية التي أثارت الانتباه الشريط التسجيلي «على خطاوي الحرف» لمحمد صالح العرقي. فيلم في تمجيد الشعر من خلال قصة مدينة دوز، التي تعدّ البوابة التونسية للصحراء الكبرى، وشغف سكّانها بالشعر. أما الشريط القصير «تقاعد» لسمير الحرباوي، فيقدم مأساة المتقاعدين من خلال قصة بسيطة لكن عميقة: عجوزان يعيشان في منزل ما زال محافظاً على بهاء قديم. تشتهي المرأة العجوز التي تعاني من المرض أن تعدّ الأكلة التقليدية «العصيدة» (أكلة من الطحين والزبدة والزيت)، فيحاول زوجها الاستدانة من تاجر المواد الغذائية، لكنه يرفض. يحاول الرجل تدبّر المبلغ البسيط ليحقق رغبة زوجته لكنه يفشل بعد جولة كبيرة في الحي. فيلم على قصره اختزل معاناة المتقاعدين الذين حوّلتهم صناديق التقاعد إلى متسوّلين بعدما منحوها أجمل سنوات أعمارهم!

هكذا كان الخط العام لـ «أيام قرطاج السينمائية» التي نجحت في استعادة الجمهور والوفاء لجذورها.

حصد فيلم «ريش» للمخرج المصري عمر الزهيري أربع جوائز

مهرجان مسكون» لأفلام الرّعب والخيال العلمي: لغاية 28 تشرين الثاني (نوفمبر) ــ يمكن مشاهدة الأفلام على موقع «أفلامنا»
www.aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 تشرين الثاني 2021 العدد 4483

صورة وخبر

اختُتمت أوّل من أمس السبت فعّاليات الدورة الخامسة من مهرجان «روحانيات للموسيقى الصّوفية» في مدينة نفطة التابعة لمحافظة توزر، جنوب غرب تونس. أحيا النجم لطفي بوشناق السهرة التي أسدلت الستار على الحدث الذي استمرّ على مدى ثلاثة أيام متواصلة. ساعتان من الطرب الأصيل، أمتع خلالهما بوشناق الجمهور بريبيرتوار يتغنّى بالموروث الشعبي والطرق الصوفيّة والابتهالات الدينية. وفي تصريح إعلامي على هامش الحفلة، قال الفنان التونسي: «وجدت كلّ الترحاب، نرجو أن تكون مثل هذه السهرات عنواناً لعودة الاحتفالات والمهرجانات، فالغناء للوطن، هو روحانيات والغناء للحرية والسلام والحبّ كلّها روحانيات». (ياسين قائدي ـ الأناضول)

شذا شرف الدين: رسائل إلى الأب

بعد غدٍ الأربعاء، تفتتح الكاتبة والفنانة اللبنانية شذا شرف الدين (1964 ـ الصورة) في «مركز مينا للصورة» معرض «رسائل إلى الأب» بالتعاون مع «غاليري صالح بركات». في الحدث المستمر لغاية 10 كانون الأوّل (ديسمبر) 2021، تذكّرنا شرف الدين بالمخطوطات الإسلامية، ناسخةً بخط يدها رسالة فرانز كافكا التي لم تصل أبداً إلى والده. في محاولة للكتابة إلى والدها، تُحاصر الفنانة الجمهور في شكوكها، وتُسائل التواصل بين الابنة والأب، مزعزعةً استقرار نزاع الأب/ الابن الأصلي. على هذا النحو، تتطرّق شرف الدين إلى المخاوف الكامنة في التواصل المفقود منذ فترة طويلة.

افتتاح «رسائل إلى الأب»: بعد غدٍ الأربعاء ـ س: 16: 00 ـ «مركز مينا للصورة» (المرفأ ـ بيروت). للاستعلام: info@minaimagecentre.org

التعليم البديل: أي دور للمرأة؟

تقدّم «قافلة بين سينمائيات» بعد غدٍ الأربعاء طاولة مستديرة رقمية حول «دور النساء في التعليم البديل للسينما في العالم العربي» عبر منصة «زوم». يجري الحوار باللّغتين العربية والفرنسية مع توافر ترجمة فورية إلى العربية، بمشاركة مجموعة من العاملات في مجال صناعة الأفلام، وهنّ: حبيبة دجانين (الجزائر) التي ستتحدّث عن «السينما والذاكرة»، عزّة شعبوني (تونس) التي ستتطرّق إلى «تطوير مواهب» وأمل رمسيس (الصورة ـ مصر) التي ستركّز على «ورشة الفيلم التسجيلي الإبداعي». أما على إبتسام مختار، فستوكل إليها مهمة إدارة النشاط.

طاولة مستديرة حول «دور النساء في التعليم البديل للسينما في العالم العربي»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط على موقعنا)

ورد كيال: «بحبش السينما»

تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، ضمن «مساء الأفلام»، عرضاً للفيلم القصير «بحبش السينما» (2019 ـ 24 د) للفلسطيني ورد كيال الذي لطالما أكّد أنّه يحاول «طرح صورة عصرية وشبابية مختلفة في الإنتاج من خلال الإخراج والتصوير وطرح مواضيع سياسية ـ اجتماعية بطرق مبتكرة». يحكي «بحبش السينما» قصة الولد الصغير «سامي» الذي يحب الفن السابع. يصل إلى المدرسة مخرج معروف لتصوير شريط، فينتهز «سامي» الفرصة للتمثيل، ولكن سرعان ما يكتشف حقيقة المخرج وتتغيّر نظرته له فيما تتحوّل علاقته به إلى خطة انتقام.

عرض فيلم «بحبش السينما»: الثلاثاء 30 تشرين الثاني ـ س: 18:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

دمعة صباح

أمّا وقد فرغَ بيتُ العائلةِ من ساكنيه
وغادَرَ آخِرُ مَن كانوا يَردّون على دَقّةِ جرسِ الباب:
ها أنا، بكاملِ يأسي وبَلاهتي وما بقيَ من قوايَ العقليّة،
أُديرُ ظهري لِمَيْتَمِ الحياة العتيق
وأَنكَفِئُ دامعَ اللّحيةِ والقدمين والقلب
لُأَلقي تحيةَ الصباح على «مقبرة».

ساعةُ الأرض

هذه الساعةُ المَعطَّلة...
هذه الساعة المريضةُ التي تدورُ على هوى نفسها،
وتقفُ على هوى نفسِها...
هذه الساعةُ المحتضرة
لا بدّ أنها في لحظةٍ ما، وبدون أنْ ينتبه إليها أحد،
ستغلَطُ على غيرِ هواها
وتَدلُّ عقاربُها الغشيمةُ إلى وقتِ الحياةِ الصائب.

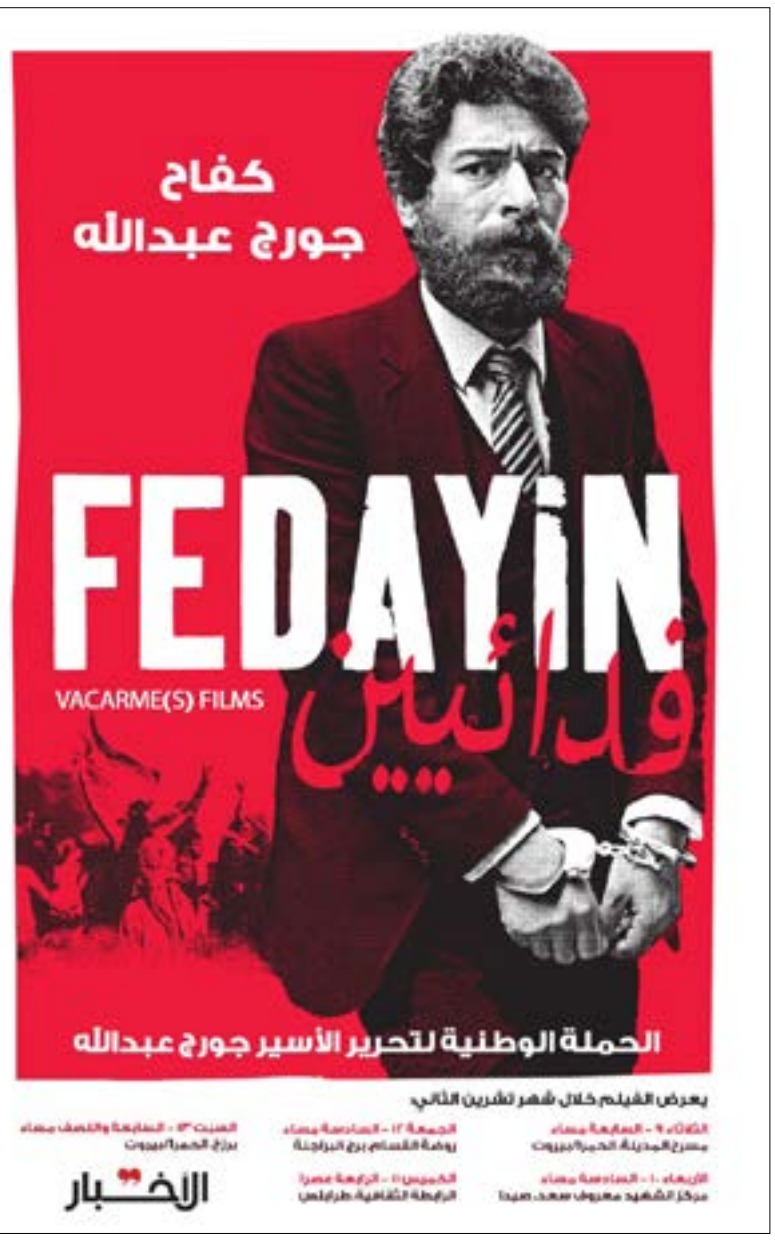

الإثنين 8 تشرين الثاني 2021 العدد 171
Lundi 8 Septembre 2021 no171

الأخبار

رأس المال

القطاع الصناعي *

عدد العمال
134.000

الناتج الصناعي
13.2
مليار دولار

الصادرات الصناعية
2.5
مليار دولار

2017*

5211 مصنعاً *

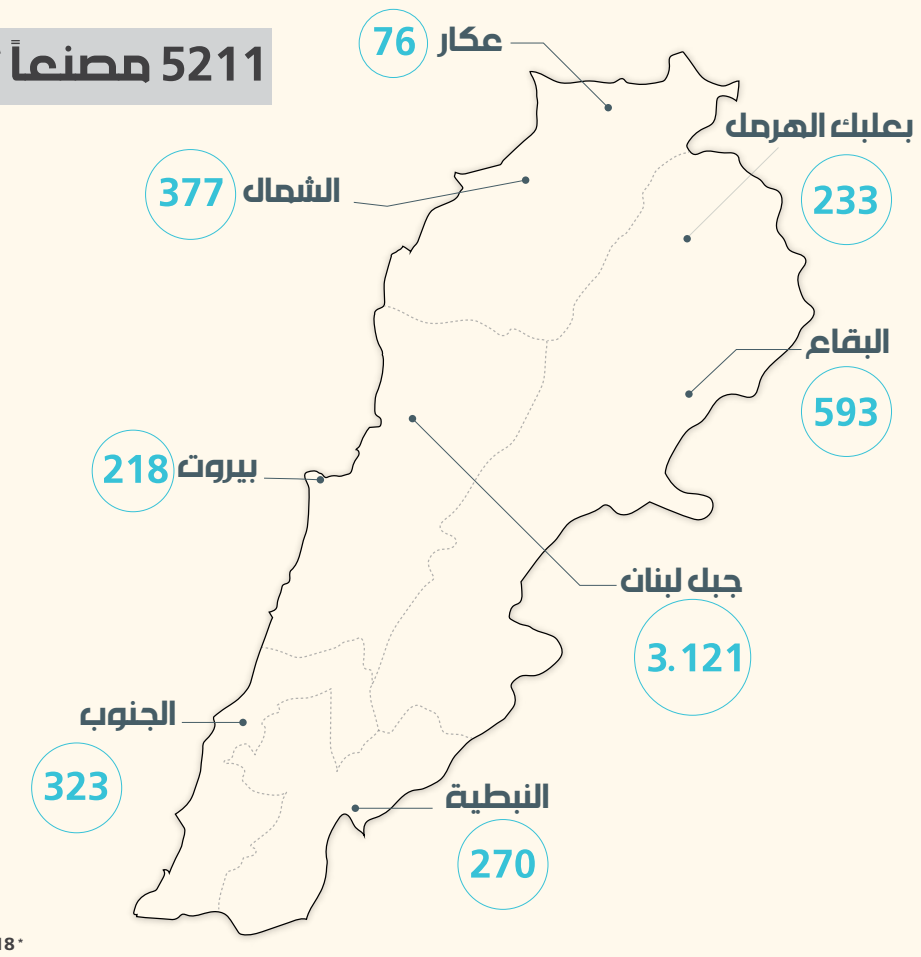

2018*

متوسط معدلات الفائدة (آخر 20 سنة)

على القروض		على الودائع	
%8.1 بالدولار	%10.2 بالليرة	%3.6 بالدولار	%6.9 بالليرة

المصدر: وزارة الصناعة، مصرف لبنان

تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
ماهر سلامة
تأميم وصحة للجميع بعد الأزمات الكبرى

04
علي الزين
استدامة النقل في لبنان؟

05
نور خليل رزق
المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة: تجارب محدودة وفرص ضائعة

06
علي عواد
العيش في الآلة

08
دايفيد ستاكلر، سانجي باسو
التقشّف يقتل

هل نريد صناعة وتنمية فعلاً؟

ثمّة الكثير من الأمثلة عن مدى فعالية النموذج القائم في معاداة التنمية، والصناعة أبرزها. فالنظام تعامل مع القطاع الصناعي باعتباره غير مطلوب اقتصادياً واجتماعياً، لذا يظهر تركّز القطاع الصناعي في مناطق ساحلية محدّدة وهو أمر يعود جزئياً إلى أسباب تاريخية متصلة بالاستعمار، بينما لا وجود فعلياً للصناعة في مناطق الأطراف.

في آخر 20 سنة، كان متوسط كلفة الودائع المصرفية في لبنان يبلغ 6,9% على الليرة، و3,63% على الدولار. في المقابل، كان متوسط كلفة القروض بالليرة يبلغ 10,2% وبالدولار يبلغ 8,1%. الهوامش بين الودائع والقروض كانت كبيرة، وكانت أكبر حين تُقارن مع مردود الاستثمار في القطاع الصناعي. هكذا استحوذ القطاع المصرفي على الودائع ووظّفها مع مصرف لبنان بشكل أساسي وفي الدين الحكومي. فلم يكن مجدياً له إقراض الأموال للقطاع الصناعي والزراعي لأنه سيأخذ مخاطر عالية تجاه المقترضين، بينما كان يرى مخاطره مع مصرف لبنان شبه معدومة وسهلة وسريعة الكسب. ولا طبقة رجال الأعمال وجدت في توظيف الأموال في الصناعة أو في الزراعة مردوداً أكثر إغراءً من مردود التوظيف السهل والسريع بينما كانت كلفة الاقتراض من المصارف مرتفعة جداً.

في المحصلة، انعكس هذا الأمر على التوزّع الجغرافي للمصانع في لبنان. ففي مقابل 59,9% من المصانع الموجودة في محافظة جبل لبنان، كانت فقط 35% من المصانع موجودة في المحافظات الريفية: الشمال، عكار، النبطية، الجنوب، بعلبك الهرمل والبقاع. أما في بيروت التي كانت تستحوذ على الجزء الأهمّ من النشاط الريعي في الفوائد والعقارات، فلم يكن فيها سوى 218 مصنعاً من أصل 5211 مصنعاً موجوداً في لبنان في عام 2018. في الواقع، لم تكن الصناعة تعاني، طوال فترة ما بعد الطائف ولغاية الانهيار في مطلع 2019، من حجب التمويل عنها بسبب أسعار الفائدة المرتفعة فحسب، بل كانت تعاني من تداعيات هذا الأمر في أسعار العقارات المرتفعة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية النموذج المالية، ومن انعدام البنية التحتية اللازمة لنهوض هذا القطاع، سواء في عمليات النقل والكهرباء اللازمة للإنتاج وسواها.

كان النموذج يفرض نمطه على الصناعة. ويفترض نموذج الاقتصاد السياسي، أن استمراريته مرتبطة بالتدفقات المالية الآتية من الخارج. لذا، كان يُبقي هامشاً واسعاً بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة في الخارج. هذا الأمر كان يرفع كلفة الإنتاج الصناعي الناجمة عن الاقتراض سواء بهدف توسيع خطوط الإنتاج أو تحسين جودة المنتج، أو فتح أسواق جديدة للتصريف. وفي السياق نفسه، كان الاستثمار في العقارات للحاجات الصناعية أقلّ مردوداً من التجارة فيها. فضلاً عن أن مشكلة ارتفاع أسعار العقارات مرتبطة أصلاً بالبنية التحتية. ففي ظل غياب بنية تحتية مناسبة للاستثمار الصناعي في مناطق الأطراف حيث كلفة العقارات متدنية نسبياً، كانت كلفة نقل المُنتجات القابلة للتصدير، إلى مرفأ بيروت، مرتفعة ما يؤدي تلقائياً إلى رفع كلفة الإنتاج النهائية وخفض القدرات التنافسية لهذه المنتجات في أسواق التصريف المحلي والخارجي. والتغذية بالتيار الكهربائي التي يعتمد عليها الكثير من الصناعات بنسبة تصل إلى 40% من كلفة الإنتاج النهائي، كانت متدنية في المناطق خلافاً للتغذية شبه المتواصلة في بيروت. ويضاف إلى ذلك، أن العمالة الماهرة في القطاع الصناعي كانت قد نزحت أصلاً إلى المدن وهجرت الأرياف، وبعضها هاجر، بسبب العلاقة الطردية مع النموذج الساعي لتعزيز قطاع الريع والخدمات على سواه. فمثل هذا النموذج لا يتّسع إلا للقلّة.

يمكن الاستدلال بالكثير من المؤشرات على القتل المتعمّد للصناعة ومعها قتل التنمية في المناطق، مثل مداخيل الأسر في المدن، وتحديداً في بيروت وجبل لبنان، مقابل مداخيلها في المناطق الأخرى، أو مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل مساهمة القطاع المصرفي، أو الانخفاض المطّرد في عدد المصانع وتوقف كامل لبعض الصناعات... إلا أن كل المقارنات توصل إلى نتيجة واحدة: النموذج كان يطرد الصناعة من لبنان طالما أنه يتغذّى على التدفّقات من الخارج.

حالياً، انهار النموذج بسبب اعتماده المفرط على هذه التدفقات، لكن ليست هناك مؤشرات إلى أن القوى الحاكمة التي تنضوي فيها طبقة رجال الأعمال، راغبة في الانتقال إلى نموذج يعتمد التنمية كأساس لانطلاقته الجديدة. كل ما تبحث عنه القوى الحاكمة، هو كيفية إعادة إنتاج النظام القائم على التدفقات. فموجة الهجرة الجارية حالياً والمتوقّع أن تصل إلى مليون مهاجر، ستُفرغ البلد من اليد العاملة الماهرة، وبالتالي ستعاني الصناعة أكثر فأكثر. وسيعاني القطاع الصناعي أيضاً، من غياب التمويل، ومن غياب التخطيط، ومن فقدان قدرات التوسّع... كل ذلك يضاف إلى الوهن الذي أصابه من الانهيار وتداعياته سواء في تعدّد أسعار الصرف، وارتفاع كلفة الإنتاج بسبب ارتفاع كلفة المحروقات، وغياب الدولة عن الدعم. ستعاني الصناعة لأنها ليست على جدول أعمال علاقة الحكومة مع صندوق النقد الدولي، ولأن نهوضها يعني استثمارات بلا خوات سياسية من أحد، ولأنها تخلق فرص عمل أقلّ زبائنية ولأنها تصدّر منتجات مقابل عملات أجنبية ولا تصدّر مغتربين مقابل تحويلاتهم.

نماذج الإستجابة للأزمات الكبرى

تأميم ورعاية صحيّة شاملة

ماهر سلامة

عندما تقع الدول في أزمات اقتصادية، تلجأ الحكومات إلى التدخّل المباشر لتخفيف التداعيات على حياة الناس، سواء عبر التقديمات الاجتماعية، أو عبر إقامة المشاريع بشكل مباشر لتوفير فرص عمل، أو حتى عبر تأميم القطاعات في سبيل إعادة إحياء الاقتصاد، من خلال تقديم الدعم الى القطاعات الحيوية بشكل مباشر عبر تملّكها، وهو ما يسمح لها بتوفير الوظائف وتقديم أجور مناسبة للعمال. إن التدخّل المباشر في الاقتصاد، عبر أي من السبل المذكورة، يمكن أن يُصنّف «كاجر اجتماعي». وهو أحد السبل المتاحة لتعويض الشعب عن جزء من الخسارات التي مني بها في مثل هذه الأزمات، وغالباً ما يكون التدخّل بضخّ المال في أيدي المواطنين، أو بإجراءات تكون مفاعيلها إعادة توزيع الثروة. ويكون ذلك وسيلة متاحة لتحريك عجلة الاقتصاد ومواجهة الجمود أو الكساد الاقتصادي.

وفي تعريف «الأجر الاجتماعي»، رأى كيث رانكن، في ورقته البحثية بعنوان «الأجر الاجتماعي كمكوّن محدّد لفلسفات الأحزاب السياسية»، أن هذا الأجر يعني توفير مجموعة غير محدّدة من الخدمات العامة التي تشمل التعليم والرعاية الصحية. «الأجر»، بحسب رانكن، هو كلمة تشير إلى تعويض مقابل أحد عوامل الإنتاج، أي العمل، وأن مصطلح «اجتماعي» يعني ضمناً التغطية الشاملة. هكذا يُنظر إلى الأجر الاجتماعي على أنه شكل من أشكال الدخل المتأتي عن طريق الملكية الجماعية، بما في ذلك «الجعالات» التي تُجبى مقابل استخدام الموارد «السيادية» الطبيعية وغير الملموسة، التي لا تخضع للملكية المطلقة. من هذا المنطلق، يشكل الأجر الاجتماعي مجموع النفقات العامة، بما في ذلك نظام دعم الدخل، الذي يؤمّن معاشات التقاعد والتقديمات والإعانات الاجتماعية والإعفاءات الضريبية. إليكم تجارب أربع دول هي أميركا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، سلكت مسار الأجر الاجتماعي بعد الأزمات الكبرى التي أصابتها.

«دولة الرعاية» البريطانية

بريطانيا لم تخرج من الحرب مهزومة، بل «منتصرة». على الأقل هذه هي الصورة المتداولة عن إنكلترا بعد الحرب العالمية الثانية. في الواقع، انتهت الحرب باعباء ماليّة ضخمة على البلد الذي كانت الشمس لا تغيب عنه أصلاً ومستعمرات. المديونية البريطانية استمرّت لغاية السبعينيات. والواقع، أن بريطانيا خسرت بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أنها كانت منتصرة، غالبية مستعمراتها من الهند الشرقية وصولاً إلى فلسطين. لكن لنعد قليلاً إلى الوراء. فالحرب انتهت بالنسبة إلى بريطانيا في مطلع أيار 1945، وفي شهر تموز أجريت الانتخابات النيابية التي أسفرت عن فوز حزب العمال في مقابل خسارة المحافظين والليبراليين. استجابة حزب العمال للاقتصاد المدمّر والديون الهائلة كانت ضمن رؤية يغلب عليها الطابع الاجتماعي. فقد عمدت الحكومة إلى تأميم القطاعات الأساسية في البلد، بالإضافة إلى إطلاق قانون الخدمة الصحية الوطنية، مثلت هذه الإجراءات تدخلاً مباشراً للدولة لمعالجة مشاكل القطاعات المهترئة المؤمّمة وتقديم الدعم لها، وتعزيز أوضاع الأسر الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديمات مجانية تخفّف أكلاف المعيشة عنها.

ويليام بيفريدج

في 1 كانون الثاني من عام 1942 نشرت الحكومة الائتلافية في بريطانيا تقريراً بعنوان «التأمين الاجتماعي والخدمات المرتبطة به» خطّه بأفكاره ويليام بيفريدج. الرجل كان خبيراً اقتصادياً متخصّصاً بمشاكل البطالة، لكنه كان العقل المخطّط لدولة الرعاية في بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيادة رئيس الوزراء كليمينت أتلي. فتقريره تمحور حول مخطّط شامل لنظام تأمين اجتماعي حتى يكون هناك حدّ أدنى مقبول من مستوى المعيشة في بريطانيا لا يعيش تحته أحد.

هذا هو الأجر الاجتماعي. إنه الأجر الذي ينتجيته يحصل المواطن على حقوق أساسية وخدمات مجانية من دون أي زيادات نقدية على راتبه في العمل. وسواء كان يعمل أو لم يكن يعمل، سيحصل على هذه الخدمات والتقديمات.

سقوط رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل وفوز حزب العمال البريطاني بأتيان بعد سنوات من التقشّف والاستدانة لتمويل أكلاف الحرب. أما فوز حزب العمال وترؤس كليمانت أتلي رئاسة الحكومة البريطانية، فهو لأن الحزب كان لديه عقل في الاقتصاد السياسي اسمه ويليام بيفيريدج. جدول أعمال أتلي وخلفه بيفيريدج كان يشمل عمليات التأميم في بعض القطاعات مثل الطاقة والنقل، وهو ما نفّذه بالفعل بتسلّم زمام الحكم. كذلك أمّم الحزب قطاع مناجم الفحم باعتباره حاجة اقتصادية وإنسانية. ولم يلقَ التأميم الكثير من الاعتراضات لأن القطاعات كانت بحاجة إلى دعم الدولة للبقاء على قيد الحياة.

أما إقرار قانون الخدمة الصحية الوطنية، فقد كان هدفه وضع جميع البريطانيين تحت مظلّة التغطية الصحية من قبل الدولة،، وهو ما تزامن مع تأميم المستشفيات. أتت هذه السياسات استجابة للأوضاع السيئة التي عاشها البريطانيون خلال الحرب. فقد اتجه حزب العمال لاستخدام موارد الدولة من أجل دعم القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر ولمساعدة الناس من خلال حزمة كبيرة من الخدمات الصحية وغير الصحية.

ألمانيا - بيسمارك: الاستجابة لحاجات المجتمع

للحديث عن الحالة الإلمانية، تجدر الإشارة إلى أنه ينظر إلى الحالة التي خلقها بيسمارك في ألمانيا باعتبارها أول دولة رعائية في الشكل الحديث للدول. وأتت هذه الدولة الرعائية بعد نتائج الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والتي خلقت هوّة كبيرة بين المناطق الألمانية حيث تمركز الرخاء والرفاه في مناطق مقابل معاناة من الفقر والحرمان في المناطق التي لم تصبها الثورة. وبنتيجة هذا الوضع، انتهى الأمر إلى هجرة جماعية من مناطق الأطراف المهمّشة إلى المراكز الصناعية. أدّى هذا المسار إلى انعدام المساواة داخل المراكز الصناعية نفسها، إذ وجد مهاجرو الأطراف أنهم في حالة من الفقر والتهميش. يومها لمع نجم «الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني» الذي كان يقدم أفكاراً اشتراكية جذّابة للمهمّشين، ما جعل الإسناد الشعبي للحزب يزداد أكثر فأكثر.

وكان أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك قد تسلّم منصب المستشار الأول في ألمانيا خلال عام 1871، وقد مثّل الصعود الجماهيري للحزب الديمقراطي آنذاك تهديداً مباشراً له وللقيصر. لذا، كان لا بد له من أن يواجه هذا الصعود بشكل ذكي. وهذا ما دفعه الى طرح أفكار ذات طابع اشتراكي لمواجهة الصعود الجماهيري للحزب الديمقراطي. شهدت ألمانيا على يد بيسمارك ولادة أول دولة رعاية (Welfare State) كما ينظر إليها في التاريخ المتعلق بالدول الحديثة. وكان مفهوم الرعاية في هذه الدولة،

4.3
ملايين
هو عدد العمال الالمان الذين شملهم التأمين الصحي في عام 1885. هذا الرقم ارتفع الى 13.6 مليون عامل في عام 1913

عبارة عن مجموعة قوانين وإجراءات أطلقها بيسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وأولها كان قانون التأمين الصحي، الذي كان أول مشروع قانون يمرّ في إطار خطة بيسمارك، وقد أنشئ هذا البرنامج لتأمين التغطية الصحية لأكبر عدد ممكن من العمال الألمان. ثم أقرّ لاحقاً قانون التأمين ضد الحوادث، الذي كان يفترض أن يكون ممولاً من قبل الدولة، إلا أن هذه الفكرة لاقت معارضة سياسية شديدة لأنها تمثل «تحوّل الدولة الألمانية إلى دولة اشتراكية»، لذا تم تعديل القانون ليصبح تمويله على عاتق أصحاب الأعمال حصراً. كما أقر قانون تأمين الشيخوخة والعجز، وهو برنامج ممول من خلال ضريبة العمال، بهدف إلى توفير معاش تقاعدي للعمال الذين بلغوا سنّ السبعين، وقد غطّى هذا البرنامج العاملين في الصناعة والزراعة والحرفيين والخدم، كما كان يغطي ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى قانون حماية العمال الذي هدف إلى ضمان سلامة العمال في مكان العمل وحظر العمل في أيام العطل الأسبوعية، ونصّ على تحديد حدّ أقصى لساعات العمل اليومية وغيره من الضوابط.

لقد أتت إجراءات بيسمارك بعقلية عسكرية للسيطرة، لكنّ إجراءاته كانت عبارة عن استجابة لحاجات اجتماعية لمواجهة أزمة الالمساواة التي خلقتها الهجرة الداخلية الألمانية. فلم يكن هناك مجال إلا للتدخل المباشر للدولة، لتقديم خدمات عامة للشعب.

فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية: ضمان اجتماعي شامل

في عام 1945 نجحت المقاومة الفرنسية في تحرير فرنسا من الاحتلال الإلماني، الذين انخرطوا في المقاومة الفرنسية كانوا طرفين: الشيوعيون، وأطراف يمينية قومية يمثلها ديغول. هؤلاء كانوا قد توصلوا قبل التحرير الفرنسي، إلى اتفاقات سياسية تحدّد برنامجهم بعد التحرير. فقد أنشؤوا المجلس الوطني للمقاومة ورسموا برنامجه للحكم الذي يبدأ بتعديلات دستورية... لكن أول ما قاموا به، هو مواجهة الولايات المتحدة الأميركية الساعية لوضع اليد على فرنسا من خلال برنامج وصاية يتضمن جملة إجراءات مثل تثبيت العملة وسواها. لكنّ المقاومة الفرنسية أجبرت الأميركيين على التراجع والإقرار بأن هذه المقاومة تمثّل الشرعية الجديدة في فرنسا. وهذه الشرعية الجديدة شكّلت حكومة بصلاحيات استثنائية. من ضمن هذه الحكومة جاء وزيراً للعمل أومروز كروازا. طبّق كروازا بسرعة كبيرة جملة من المسائل التي اتُّفق عليها في إطار المجلس الوطني للمقاومة، وأبرزها الضمان الاجتماعي الشامل الذي يتضمن التقديمات الصحية والتقاعد وحوادث العمل والتأمين ضدّ البطالة. وانطلقت عملية تأميم المؤسّسات في بعض القطاعات الأساسية في فرنسا. أتى ذلك استجابةً لمواجهة الأزمة التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد الفرنسي، إذ يمكن اعتبار التأميم آنذاك جزءاً من «الأجر الاجتماعي»، لأنه يحمّل الدولة مسؤولية الإنفاق على قطاعات بعد التحرير»، اتخذت الأطراف المسؤولة في تلك السلطة مبرّرات سياسية واقتصادية لتطبيق التأميم: - بالنسبة إلى تعافي الاقتصاد الفرنسي، كان يجب أن تكون القطاعات الأساسية بيد القطاع العام لأنها كانت بحاجة ماسة إلى استثمارات هائلة لإعادتها إلى الحياة ولتطويرها بعد الدمار الذي شهدته خلال الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك ثقة بأن القطاع الخاص قادر على تحمّل هذه المسؤولية، لذلك كان «من المصلحة الوطنية» أن تأخذ الدولة هذه المهمة على عاتقها من خلال وضع اليد على جزء كبير من هذه القطاعات.

> **بالنسبة إلى تعافي الاقتصاد الفرنسي، كان يجب ان تكون القطاعات الاساسية بيد القطاع العام لانها كانت بحاجة ماسة إلى استثمارات هائلة**

- كان المبرّر السياسي، الذي اعتمده داعمو السلطة، هو أن الأوليغارشية المالية والصناعية التي هيمنت على الاقتصاد الفرنسي في فترة ما قبل الحرب، كانت قد انتهكت سيادة الدولة. لذا، فإن تأميم هذه القطاعات من شأنه أن يحمي الدولة من التهديد الذي يستهدف سيادتها.

- التأميم كان هدفه أيضاً تحفيز العمّال الفرنسيين لبذل جهود أكبر من أجل زيادة الإنتاجية. فبعد التحرير، كان العديد من العمال الفرنسيين، ولا سيما في حقول الفحم الشمالية، غير متحفّزين لبذل قصارى جهودهم من أجل أصحاب الأعمال الذين فقدوا مصداقيتهم بسبب الإخفاقات في زمن الحرب وبسبب تعاونهم مع الألمان. لذلك كان تأميم القطاعات مهمّاً للتحفيز من أجل زيادة إنتاجية العمال.

> **بعد التحرير»، اتخذت الأطراف المسؤولة في تلك السلطة مبرّرات سياسية واقتصادية لتطبيق التأميم: - بالنسبة إلى تعافي الاقتصاد الفرنسي، كان يجب أن تكون القطاعات الأساسية بيد القطاع العام لأنها كانت بحاجة ماسة إلى استثمارات هائلة لإعادتها إلى الحياة ولتطويرها بعد الدمار الذي شهدته خلال الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك ثقة بأن القطاع الخاص قادر على تحمّل هذه المسؤولية، لذلك كان «من المصلحة الوطنية» أن تأخذ الدولة هذه المهمة على عاتقها من خلال وضع اليد على جزء كبير من هذه القطاعات.**

> **معينة في سبيل تفعيلها وتحسينها وخلق الوظائف وتنشيط الإقتصاد ومكافحة البطالة والتضخّم. هذا ما كان يعود بالمنفعة على المجتمع بأكمله، وبطرق مباشرة وغير مباشرة. ففي ولاية الحكومة التي امتدت على مدى خمسة أشهر بين تشرين الثاني من عام 1945 ونيسان من عام 1946، اتّخذ قرار تأميم مصرف فرنسا، وأكبر أربعة مصارف في البلد، بالإضافة إلى المرافق العامة، ومناجم الفحم، وثلثي شركات التأمين في البلد. كما وضعت الحكومة يدها على شركة «رينو» لصناعة السيارات، بعدما اتّهم صاحبها لويس رونو، بالتخابر مع العدو الألماني ومات في السجن. وبحسب دايفيد بينكي، في بحثه تحت عنوان «تأميم القطاعات الرئيسية وقطاع التأمين في فرنسا**

الحل وعلامات - المكسيك

«الاتفاق الجديد» في ثلاثينيات أميركا

في ثلاثينيات القرن الماضي، اتخذت الحكومة الأميركية إجراءات أسهمت في تخفيف وطأة أزمة «الكساد الكبير» على المقيمين في الولايات المتحدة. نُفّذت هذه الإجراءات عبر السياسات المالية والاقتصادية، وليس عبر السياسات النقدية. خلقت هذه الإجراءات وظائف حكومية، واستهدفت إنشاء شبكة أمان اجتماعي تقي الأميركيين شرّ المزيد من التضخّم وتساعدهم على تخطّي الحقبة الأكثر تأثيراً في تاريخهم. في حينه أصبح هناك معاشات تقاعدية، وإعانات خاصة، وعناية بالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج تأمين ضدّ البطالة. بدلاً من زيادة الأجور النقدي، قرّرت أميركا أن تواجه الأزمة بـ«الأجر الاجتماعي» مباشرة لا موارية.

في النصف الثاني من عام 1929 دخلت الولايات المتحدة في مرحلة «الكساد الكبير». المرحلة التي شهدت سلسلة من الأزمات المالية الحادّة، بما فيها انهيار سوق الأسهم في عام 1929، واندلاع سلسلة من حالات «الذعر المصرفي» في عدّة أقاليم من الولايات الأميركية بين عامَي 1930 و1931، وسلسلة من الأزمات المالية على الصعيدين الوطني والدولي، بين عامَي 1931 و1933. وقد وصل الكساد إلى ذروته في شهر آذار من عام 1933 عندما انهار القطاع المصرفي بعد وصول الرئيس فرانكلين روزفلت إلى سدّة الرئاسة. وكان أوّل إجراء اتخذه روزفلت هو إقفال القطاع المصرفي لمدّة أربعة أيام، تفادياً لاندفاع الناس لسحب ودائعهم من المصارف بشكل يؤدّي إلى نفاد سيولتها. كان روزفلت يمهّد لتطبيق برنامج إجراءات أطلق عليه «الاتفاق الجديد».

تضمّن هذا البرنامج خطوات عدّة: إنشاء «هيئة وادي تينيسي» بهدف خلق فرص عمل للمواطنين، توفير خدمة الكهرباء من خلال مشاريع توليد الطاقة على طول نهر «تينيسي» الذي يجتاز في مجراه سبع ولايات. إضافة إلى ذلك أنشأ «سلك الخدمة المدنية»، وهو كناية عن برنامج إغاثة وفّر للملايين من الشباب الأميركي فرص عمل في مشاريع بيئية على مدى فترة الكساد الكبير. كما أنشأ «إدارة تقدُّم الأعمال»، وهو برنامج غايته خلق الوظائف، من خلال إطلاق مشاريع بنى تحتية وفّرت فرص عمل لنحو 8,5 ملايين أميركي خلال 8 سنوات أعقبت نشوء أزمة الكساد.

لكنّ أهم الإجراءات على الإطلاق، إنشاء الضمان الاجتماعي، الذي أمّن معاشات تقاعدية لملايين الأميركيين وخلق نظاماً للتأمين ضد البطالة، وأعلن أن الحكومة الفيدرالية هي المسؤولة عن رعاية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

> **اهم الإجراءات التي اتخذها روزفلت إنشاء الضمان الاجتماعي، الذي أمّن معاشات تقاعدية لملايين الاميركيين وخلق نظاماً للتأمين ضد البطالة**

التصحيح بـ«الأجر الاجتماعي»

محمد وهبة

لبنان يغرق. هذا كان عنوان النشرة الدورية الصادرة عن مرصد البنك الدولي للاقتصاد اللبناني في حزيران 2021. وللعنوان تتمّة: «نحو إحدى أشدّ الأزمات العالمية حدّة، وسط تقاعس متعمّد». العنوان وتتمّته يعبّران عن واقع حقيقي مستمرّ منذ مطلع 2019 ولغاية اليوم. هي أزمة أشدّ من أزمات أصابت العديد من الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر. هكذا يبدو الكساد العظيم في أميركا، أزمة مماثلة إن لم تكن أقلّ وطأة، مقارنة مع لبنان. وفي السياق نفسه، تبدو المقارنة سهلة أكثر مع دول خرجت من الحرب العالمية الثانية مُنهكة ومُثقلة بالدمار والديون. فلبنان اليوم مُثقّل بالدمار الذي مارسته بحق الاقتصاد قوى السلطة التي يشكّل رأس المال جزءاً من نسيجها وقوّتها واستمراريتها، وهو منهك بالديون التي وزّعتها هذه القوى عبر قنوات توزيع نقدية ومالية. فمن خلال مصرف لبنان جرى تثبيت سعر الصرف، ما أتاح لكل المقيمين قوّة شرائية هائلة تستهلك كل ما يستورد وتموّل أرباح التجّار من المال العام والخاص، ومن خلال تفتيت مؤسسات الدولة وتشتيتها وضرب القوانين والتعمّق في الاجتهادات الدستورية الخنفشارية والسويّة تحوّلت المالية العامة إلى مجموعة صناديق تموّل صفقات وبرامج بلا مردود اقتصادي أو اجتماعي، بل كان المردود الوحيد هو في إعادة توزيع الثروة نحو جيوب الدائنين، والمزيد لهم كل مرّة.

ولكن الآن وقعنا. والمعالجة ليست موجودة إلا عبر سياسات نقدية بلا مردود أيضاً. فقد أنفق مصرف لبنان نحو 19 مليار دولار على دعم استيراد موادّ استهلاكية، وعلى تحويلات إلى بعض المنتفعين من نخبة الحكم وأزلامهم والقطاع المالي. المعالجة تتم عبر تبديد ما تبقّى بدلاً من رسم طريقة خروج واضحة وآمنة. الطريق الوحيد الذي يتم البحث عنه، هو الخروج الآمن لبعض أركان النظام مثل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. انفصام قوى السلطة بكل تشكيلاتها المالية والسياسية، لم يؤدّ فقط إلى تبديد ما تبقّى، بل ضرب النسبة الكبرى من احتمالات النهوض المستقبلية. العودة إلى ما كنّا عليه تتطلب في الحدّ الأدنى 10 سنوات، وقد تصل إلى 20 سنة. الترجمة الرقمية لهذا الأمر، هو أن بلوغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 21,8 مليار دولار، كما ورد في التقرير الأخير للبنك الدولي، يعني أن لبنان لن يعود إلى ناتجه قبل الأزمة والبالغ 55 مليار دولار (بالأسعار الثابتة) إلا بعد مرور الكثير من الوقت. هذا الأمر هو خسارة في الوقت، وخسارة في ما يُسمّى رأس المال البشري، أو جفاف الأدمغة، وخسارة في المؤسّسات، وفي الوظائف... كل ذلك يترجم بمزيد من البطالة والفقر، وبمزيد من العنف.

حالياً، الحكومة بما تمثّله من قوى السلطة وتشكيلاتها، تقف متفرّجة أمام استحقاق زيادة الأجور. تقف وهي تريد بكل قوّتها استعادة أمجاد النظام المنهار الذي كانت أولوياته، منح المزيد لأصحاب رأس المال، أي أصحاب العمل، المزيد لهم عبر حرمان الأجراء من مستقبلهم. لا يكفي أنهم قضوا على حاضرهم من خلال خسائر العملة والتضخّم وهجرة الأبناء ودمار الخدمات الصحية والتعليمية وسواها، بل يريدون القضاء على مستقبل العمال الكامن في تعويضات نهاية الخدمة. أصحاب العمل يريدون ألا تكون هناك أي زيادة للأجور تُحتسب في التعويضات. يسعون لاقتناص تعب العمّال مجدداً. السلطة تقف إلى جانبهم مدّعية أنه لا يمكن تصحيح الأجور النقدية من دون تسعير تضخّم الأسعار. في الواقع، إن قوى السلطة تريد الحفاظ على ما راكمته في السنتين الماضيتين من أوزار التصحيح. فأيّ عملية تصحيح إرادية، أو تقوم بها بشكل مباشر، كان يمكن أن تكون لها ارتدادات شعبية وعنفية، لكنّ الطريقة الجارية حالياً، أي أن يكون التصحيح بشكل مقنّع ومؤلم جداً ضمن جرعات صغيرة وسريعة ومتتالية، كان لها مفعول مخدّر، ولم تلقَ أي ردّة فعل شعبية. فقد رُفعت أسعار المحروقات الداخلية خلال شهر واحد ليصبح سعرها بالليرة شبه مواز لسعرها بالدولار النقدي. قبلها كان الناس يقفون بصفوف طويلة لساعات وأحياناً لأيام على المحطات، ويعانون من تقنين قاس في التغذية بالتيار الكهربائي، وهم يواصلون لغاية اليوم التفتيش عن الأدوية رغم ارتفاع أسعارها بشكل هائل، وفيما أسرّة المستشفيات شبه فارغة يعاني المواطنون أيضاً من صعوبة الولوج إلى الاستشفاء بسبب الأكلاف الإضافية المسعّرة بالدولار ولا ممول لها سوى الجيوب. هي جيوب الفقراء والمعدمين. رغم كل ذلك، يحتمل المقيمون في لبنان كل ذلك.

الأمل بأن الغد أفضل يبدو وهماً. فإذا نظرنا إلى تجارب الدول التي لم تعان من ثالث أشدّ أزمة في التاريخ منذ القرن التاسع عشر كما يعاني لبنان، وهي في غالبيتها دول رأسمالية وليبرالية، نرى أن حكوماتها فرضت بعد الأزمات تدابير عاجلة وسريعة وضرورية لتعزيز قدرة الناس على الاستمرار. في لبنان النقاش مستمرّ حول مستوى زيادة الأجور إذا كانت تشمل الحدّ الأدنى فقط أو الأجور لغاية 4 ملايين ليرة شهرياً، أو استبدال كل زيادة الأجور بمبلغ مقطوع، أو بزيادة بدل النقل حصراً... نقاشات لا طائل منها طالما أن بريطانيا وفرنسا جعلتا التأميم أداتهما الأساسية للنهوض من الحرب العالمية الثانية، وطالما أنهما فرضتا التغطية الصحية الشاملة أو ما يوازيها لتعزيز قدرات المواطنين على الاستمرار والإنتاج والنهوض. بيسمارك قام بذلك، «الشيطان الأكبر» في أميركا تحوّل دولة الرعاية الاجتماعية التي تمنح من الخزينة لتمويل خدمات أساسية للمواطنين. إنه الأجر الاجتماعي يا جهلة.

استدامة النقل في لبنان؟

علي الزين *

من المقرّر أن يُناقش موضوع النقل يوم الأربعاء المقبل في إطار جدول أعمال القمّة الدولية للتغيّر المناخي التي انطلقت الأسبوع الماضي في مدينة غلاسكو. حتى الآن، غلب «النفاق» على معظم الكلمات والمداخلات التي تحدّثت عن الاستدامة والحفاظ على البيئة والمناخ، إذ أغفلت أن التدمير اللاحق بالأرض ليس سوى نتيجة تلقائية للنظام الرأسمالي المتوحّش. فهناك الكثير من التقارير ذات الصدقية التي تُفيد بأن أكبر 100 شركة حول العالم مسؤولة عن 71% من انبعاثات الغازات الدفيئة الصناعية في العالم.

لبنان ليس استثناء في تعامله مع الاستدامة بالسطور الإنشائية التي ترد في التقارير الأممية والبيانات الوزارية للحكومات. فهو كان حاضراً في هذه القمّة. وعلى غرار ما فعله غالب القادة المشاركون، وصل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بواسطة طائرة خاصة ليصرّح بالآتي: «يؤمن لبنان بمكافحة الأزمة المناخية من خلال تبنّي مسار يحقّق التنمية المستدامة». هل يعلم ميقاتي أن الطائرات الخاصة هي من بين أكثر وسائل النقل تلويثاً؟

أهداف التنقّل المستدام

ينطوي مفهوم الاستدامة في قطاع النقل على ثلاثة أهداف: اقتصادية، بيئية واجتماعية. والاستدامة تحتّم تأمين احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرات الأجيال القادمة، أي أن النقل المستدام يتعلّق بتوفير الخدمات والبنية التحتية لتنقل الأشخاص والسلع - عبر دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة - بطريقة آمنة وكلفة معقولة إضافة إلى الفعّالية والمرونة في الوصول إليها. وكلّ ذلك يكون بالتلاؤم مع تقليل الانبعاثات والتأثيرات البيئيّة الأخرى. لكن رغم التسويق لأغلب مشاريع النقل في العالم (لا سيما الدول الغنية) بوصفها مشاريع مستدامة، إلا أنه يندر أن يكون ضمنها وزناً كافياً للأهداف الثلاثة. ففي العقود الماضية، كانت المقاربة الكلاسيكية لأنظمة النقل (غالباً في المدن والبلدان الغنية) تقوم على تخطيط محصور بقطرات قصيرة ومتوسطة مع تقييم محدود للأثر السلبي الناتج من المشاريع، من أجل تأمين وتسهيل سير المركبات على الطرقات. كان الأمر يتطلب تركيزاً على البنى التحتية لإنشاء الطرق وملحقاتها (جسور، أنفاق، مواقف...). هكذا ازداد عدد السيارات بالتزامن مع النموّ الاقتصادي وارتفاع معدّلات الدخل الفردي. لكن هل كان الأمر مستداماً؟ بعد سنوات لاحقت الدول أنها دخلت في دوامة مكلفة وأصبحت أسيرة السيارة والاستثمارات في البنى التحتية اللازمة لها من طرقات ومواقف وخدمات، بلا مردود كافٍ، بل على العكس ترافق ذلك مع تمدّد عمراني مكلف، وتلوث بيئي، وصدامات مرورية، والأهم لا عدالة اجتماعية. إزاء ذلك، قررت العديد من الدول، اعتباراً من عام 1970، وتدريجياً حتى عام 2000، التحوّل نحو مقاربة جديدة تولي الاهتمام الأول للناس وليس للسير، فضلاً عن دمج عدة وسائل نقل بدل التركيز على السيارة وحدها، والتركيز على العدالة الاجتماعية لتأمين الوصول السهل للجميع إلى الأعمال والخدمات الأساسية. وبالتالي تحتّم على هذه الدول التركيز على وسائل النقل المشترك والسلس (المشي والدراجة الهوائية). هكذا وُلد مفهوم النقل المستدام الذي يحتّم على أي نظام نقل أن يكون عادلاً، نظيفاً، آمناً وفعّالاً.

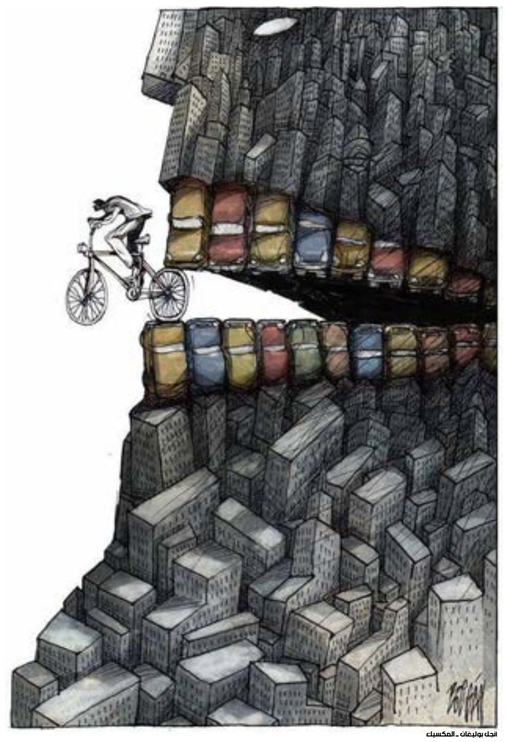
الحلة والمرفاء ـ الكحيلي

الغرق في اللا عدالة

عملياً، لا تنطبق مواصفات النقل المستدام على لبنان. رغم ذلك، من اللافت تلك الثقة التي يتحدّث بها ميقاتي عن الاستدامة. كلامه يحفّز وسائل نقل عام) وثلثهم من المشاة وترجّح الدراسات أن غالبيتهم من الطبقات الفقيرة. تُشير التقديرات إلى أن كلفة الصدامات المرورية تصل إلى 1,5% من إجمالي الناتج المحلّي ككلفة مباشرة وغير مباشرة من أضرار مادية وخسارة في الأرواح وفي أيام العمل والاستشفاء والمداخيل... ويُتوقع خلال الأزمة أن تنخفض السلامة المرورية أيضاً لأن عدم مقدرة الناس على صيانة مركباتهم وعدم قدرة الدولة على صيانة الطرقات يعني ارتفاعاً في مخاطر حصول الصدامات.

تعتبر زحمة السير العامل الأكثر إزعاجاً للتنقل في لبنان. وإن كانت تسيطر غالباً على التنقلات داخل المدن، لا سيما بيروت الكبرى، إلا أنها تُرافق المقيمين في تنقلاتهم بين المدن على الطرقات والأوتوسترادات الرئيسية فيما تغيب بديهياً في المدن الصغرى والقرى. تُشير التقديرات إلى أن زحمة السير تسهم في خسارة اللبنانيين لنحو 50% في أوقات تنقّلهم كمعدل وطني، وترتفع هذه النسبة إلى 70% في بعض أحياء ومداخل ومخارج العاصمة. والزحمة هي أحد العوامل المعاكسة للاستدامة، عدا عن كونها من العوامل الأبرز التي دعت الدول لإعادة النظر في أنظمة النقل لديها. البحث عن حلّ لزحمة السير أدّى تدريجياً إلى التحوّل من المقاربة المبنية على السير وحده، إلى مقاربة تعتبر السكان أولاً في أي نظام نقل.

وإذا كان هذا النهج يسيطر في غالبية الدول شيئاً فشيء، إلا أننا في لبنان لا نزال حتى اليوم حيث كان العالم في 1990، فنواجه أي زحمة سير عبر إضافة المزيد من الطرقات لتسهيل سير السيارة لفترة قبل أن تستعر زحمة السير مجدداً.

ببساطة، هذه المقاربة المتّبعة في لبنان حتى بعد الأزمة (توقفت نقص في التمويل وليس بسبب أي وعي كان)، إنما هي على الضفة المناقضة تماماً للاستدامة.

غياب السلامة العامة

يرتبط أيضاً وجود السيارة بزيادة حوادث السير. أدّت الزيادة في عدد المركبات في لبنان إلى زيادة حركة المرور وخطر وقوع حوادث الطرق. يحتل لبنان المرتبة 120 من بين 144 والتاسع بين 18 دولة عربية لجهة جودة الطرق ومستوى السلامة المرورية. وأظهر مسح أجري في 2018 أن الخطر المرتبط بانعدام السلامة على الطرق هو العامل الرابع الذي يزعج اللبنانيّين عند التنقل. في المتوسط ، يتم في لبنان تسجيل نحو 5000 تصادم مروري سنوياً ينتج منها وفاة نحو 500 شخص وإصابة 6000 سنوياً في المتوسط. ثلث الإصابات تكون خطيرة، بينما حادث واحد من أصل عشرة يؤدي إلى الوفاة. وأكثر من نصف ضحايا الحوادث من المستخدمين المعرّضين للخطر (دراجات نارية، مشاة ووسائل نقل عام) وثلثهم من المشاة وترجّح الدراسات أن غالبيتهم من الطبقات الفقيرة. تُشير التقديرات إلى أن كلفة الصدامات المرورية تصل إلى 1,5% من إجمالي الناتج المحلّي ككلفة مباشرة وغير مباشرة من أضرار مادية وخسارة في الأرواح وفي أيام العمل والاستشفاء والمداخيل... ويُتوقع خلال الأزمة أن تنخفض السلامة المرورية أيضاً لأن عدم مقدرة الناس على صيانة مركباتهم وعدم قدرة الدولة على صيانة الطرقات يعني ارتفاعاً في مخاطر حصول الصدامات.

تعتبر زحمة السير العامل الأكثر إزعاجاً للتنقل في لبنان. وإن كانت تسيطر غالباً على التنقلات داخل المدن، لا سيما بيروت الكبرى، إلا أنها تُرافق المقيمين في تنقلاتهم بين المدن على الطرقات والأوتوسترادات الرئيسية فيما تغيب بديهياً في المدن الصغرى والقرى. تُشير التقديرات إلى أن زحمة السير تسهم في خسارة اللبنانيين لنحو 50% في أوقات تنقّلهم كمعدل وطني، وترتفع هذه النسبة إلى 70% في بعض أحياء ومداخل ومخارج العاصمة. والزحمة هي أحد العوامل المعاكسة للاستدامة، عدا عن كونها من العوامل الأبرز التي دعت الدول لإعادة النظر في أنظمة النقل لديها. البحث عن حلّ لزحمة السير أدّى تدريجياً إلى التحوّل من المقاربة المبنية على السير وحده، إلى مقاربة تعتبر السكان أولاً في أي نظام نقل.

وإذا كان هذا النهج يسيطر في غالبية الدول شيئاً فشيء، إلا أننا في لبنان لا نزال حتى اليوم حيث كان العالم في 1990، فنواجه أي زحمة سير عبر إضافة المزيد من الطرقات لتسهيل سير السيارة لفترة قبل أن تستعر زحمة السير مجدداً.

ببساطة، هذه المقاربة المتّبعة في لبنان حتى بعد الأزمة (توقفت نقص في التمويل وليس بسبب أي وعي كان)، إنما هي على الضفة المناقضة تماماً للاستدامة.

صحيح أنه من المتوقع أن تنخفض زحمة السير في لبنان جراء الأزمة الحالية وحدّ المقيمين من استعمال مركباتهم، إلا أن هذا الانخفاض مؤشر سيء لأنه يعني أن تنقلات الناس «إلزامية» وبلا بديل مما لذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة.

الحقيقة أن منظومة الحكم في لبنان أعجز من أن تقوم بأي إجراء أبعد من انتهاز مؤتمر أو لقاء دولي للتذلل للهذه الدولة أو تلك للحصول على فتات يطيل عمرها ويؤمّن استدامة بقائها وحدها فقط لا غير.

* باحث في مجال النقل

2
مليار دولار هي الكلفة السنوية المباشرة وغير المباشرة الناتجة من زحمة السير

> **منظومة الحكم في لبنان أعجز من أن تقوم بأي إجراء أبعد من انتهاز مؤتمر أو لقاء دولي لتسوّل فتات يطيل عمرها ويؤمّن استدامتها وحدها**

> **تعتبر زحمة السير العامل الأكثر إزعاجاً للتنقل في لبنان. وإن كانت تسيطر غالباً على التنقلات داخل المدن، لا سيما بيروت الكبرى**

شكّلت المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على مدى العقود الماضية محور اهتمام العديد من صانعي السياسات الاقتصادية ومثّلت موضوع نقاش مستفيض بين الكثير من الأكاديميّين. اعتُبرت هذه المؤسّسات وقود محركات النمو والعمود الفقري لاقتصاد الدول. نظراً لدورها الرئيسي في تعزيز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية وبثّ روح المبادرة والابتكار. بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الناتج المحلّي الخام. إنما هشاشة النظام اللبناني الريعي القائم على المديونية والتحويلات الخارجية أدّت إلى تقويض القدرة التنافسية للاعمال. علماً بأن المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل نحو 95٪ من المشاريع النشطة وتوظّف نحو 50٪ من اليد العاملة

المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة

تجارب محدودة وفرص ضائعة

نور خليك رزق *

طبقاً لـ«المرصد العالمي لريادة الأعمال»، يضم لبنان معدّلاً عالياً من النشاط الريادي في المراحل المبكرة يصل إلى نحو 15% من السكان في سنّ العمل. ووفق دراسة أجريت عام 2014 عن واقع هذا القطاع في لبنان، أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة وثيقة «الاستراتيجية اللبنانية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة: خريطة طريق نحو عام 2020»، بهدف رسم مسار عمل لكلّ من القطاعين الخاص والعام في إطار منسجم يضمن خلق بيئة عمل صلبة عبر السياسات الوطنية والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية.

تضمّنت الخطة نحو أربعين مبادرة تم تقسيمها بحسب الأولوية لتُطبّق على ثلاث دفعات حتى عام 2020 بهدف رفع فعالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدراتها التنافسية من أجل خلق فرص عمل أكثر تسهم في خفض مستوى البطالة (بالأخص لدى فئة الشباب).

لم تحقّق الخطة أيّاً من أهدافها. لم نشهد نهوضاً وتطوّراً حقيقياً في هذا القطاع حتى يومنا هذا. فانعدام الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى غياب التخطيط الحكومي، والعجز السياسي، كلها تسيطر على البلاد منذ ما قبل الأزمة الراهنة. وتجدر الإشارة إلى أنّ بند التمويل المتعلّق بالمؤسّسات الصغيرة والكبيرة لم يكن يُذكر بتاتاً كعائق في أي ورقة بحثية تناولت قطاع المؤسّسات في لبنان بعكس الدول النامية حيث تُعدّ مسألة التمويل من بين أهم العوائق التي تقف في وجه نموّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والسبب يعود إلى دوام تمتّع لبنان بقطاع مصرفي ضخم يستحوذ على مدّخرات هائلة. بيد أن هذه الأموال لم توظّف يوماً في خدمة الاستثمار وتمويل المشاريع الصغيرة بمقدار خدمتها للدين العام والمضاربات وتراكم الثروات عبر الفوائد العالية.

تجارب محدودة وفرص ضائعة

إنّ هشاشة النظام اللبناني الريعي القائم على المديونية والتحويلات الخارجية هو ما أدّى إلى تقويض القدرة التنافسية للأعمال داخل البلد. كان الاستهلاك هو المحفّز الأساسي للنموّ نتيجة التدفّقات المالية الهائلة التي قُدّرت بنحو 200 مليار دولار في الفترة الممتدّة من 2003 لغاية 2018. ولكنّ الإحصاءات تظهر أنّ غالبية التسليفات المصرفية كانت تصبّ في المشاريع الكبرى المملوكة من قبل رجال أعمال نافذين، أو في خدمة الاستهلاك المعيشي (من قروض سكن وزواج وسيارة وأثاث وغيرها)، في حين غابت أي برامج دعم من قبل الحكومات تجاه المشاريع الناشئة والصغيرة باستثناء مبادرة شركة «كفالات».

تبنّت شركة «كفالات» تقديم الدعم المالي للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة عبر منح القروض الميسّرة. ملكية «كفالات» موزّعة بين 75% لمؤسّسة ضمان الودائع، و25% يملكها 50 مصرفاً لبنانياً. وهي تعمل كوسيط بين المشاريع والمصارف التجارية. وأنيط بوزارة المال مهمّة دفع القروض تحت إشراف المصرف المركزي. هكذا حظيت «كفالات» باهتمام كبير منذ انطلاقتها عام 2000 لكونها التجربة التمويلية الأولى من نوعها في لبنان التي تقصد دعم المشاريع المحلية الصغيرة. وفي هذا المجال، أبرمت عدة اتفاقيات ذات صلة، أهمّها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2006 والتي آمنت مساعدات مالية من الاتحاد بلغت 4 ملايين يورو. لكن، بمرور الوقت، اظهرت الأرقام دوراً متواضعاً جداً لشركة «كفالات» على ساحة المشاريع الناشئة. وبرز التفاوت المناطقي في منح القروض بحيث استحوذ جبل لبنان على غالبيتها، فيما بقيت المشاريع المنبثقة من الأرياف من دون كفالة أو دعم.

وبحسب دراسة أجراها الباحثان عبد الله رزق وكليب كليب، يظهر أن من أبرز نقاط الضعف التي واجهت شركة «كفالات» هي مدى الاستفادة من تنزيل الاحتياط الإلزامي. فقد نصّت المادة التاسعة من القرار رقم 7835 تاريخ 2001/6/6 على أن يخفّض الاحتياط الإلزامي لأي مصرف مقابل مساهمته في منح القروض المكفولة عبر «كفالات». ويتم هذا التنزيل على أساس المثال الآتي: بلغت الودائع لأجل محدّد في المصارف التجارية بتاريخ 2004/7/2 نحو 28152 مليار ليرة، وهذه الودائع خاضعة لاحتياط إلزامي نسبته 15% أي نحو 4423 مليار ليرة، ويوضع 20% من هذا الاحتياط تحت تصرف «كفالات». وهذا يعني أنه كان بإمكان الشركة أن تضمن قروضاً بنحو 845 مليار ليرة، ولكنها لم تضمن فعلياً حتى 2003/12/31 سوى 235,3 مليار ليرة ومن بين المعوّقات أيضاً انخفاض حصّة «كفالات» من القروض المدعومة فوائدها، حيث أنها لم تتخطّ نسبة 20%، في وقت كان يفترض التركيز عليها أكثر في حال كان الهدف أن تقوم الشركة بدور أكبر في تشغيل الاحتياط الإلزامي. وهذا ما يدلّ على وجود عراقيل موضوعية أمام قيام «كفالات» بعملها بالشكل المطلوب، ومنها تشدّد المصارف في طلب ضمانات إضافية مرافقة لضمان الشركة.

53% من القيمة المضافة

بحسب أرقام البنك الدولي، إنّ الشركات الصغيرة والمتوسّطة تنتشر في جميع أنحاء العالم وتشمل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات. ووفقاً للتقرير السنوي عن الشركات الصغيرة والمتوسّطة الصادر عن المفوّضية الأوروبية، فإنّ هذه الشركات تشكّل 99,8% من مجمل المؤسّسات الاقتصاديّة في الاتّحاد الأوروبي، إذ يبلغ عددها نحو 25 مليون مؤسّسة تمتدّ على 27 دولة وتضمّ أكثر من 100 مليون عامل وموظّف، أي ما يعادل 67% من مجمل العاملين في دول الاتحاد الأوروبي، وهي تسهم في نحو 53% من القيمة المضافة في قطاع الأعمال غير المالية.

يُعزى اهتمام الاتّحاد الأوروبي بالشركات الصغيرة والمتوسّطة إلى قدرتها على امتصاص فائض العرض من اليد العاملة وتوظيفها عملياً وفكرياً في سياق التطوير والابتكار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية وتوسيع فرص ريادة الأعمال وتعزيزها في مختلف المجالات. وتشير الإحصاءات إلى أنّ 9 من بين كل 10 مؤسسات تُصنّف كمؤسّسة صغيرة أو متوسّطة الحجم، وهي بدورها تخلق 2 من بين كلّ 3 فرص عمل جديدة في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعلها محور التركيز الرئيسي للسياسات الاقتصادية الأوروبية.

تعريف

ترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنّه ثمّة ركنان أساسيّان ينبغي النظر إليهما في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: أوّلاً، عدد الموظفين، وثانياً، معدّل العائدات السنوي. وفي سياق متّصل وضعت المفوضية الأوروبية تعريفاً جديداً للشركات الصغيرة والمتوسّطة اعتماداً على ثلاثة معايير كميّة هي: (1) العدد الإجمالي للموظفين في المؤسسة، (2) الحجم السنوي للتداول التجاري أو (3) مجموع الموجودات في رصيد المؤسسة. وثمّة معيار نوعي واحد هو: (4) درجة استقلالية المؤسسة أو ملكيّتها الذاتية.
ومن الضروري كذلك توفّر معيار الاستقلالية في الشركة لجهة شكل وأسلوب توزيع الممتلكات، للتأكيد على أن لا تتجاوز مشاركة مؤسسة كبرى في ملكية إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثرَ من 25% من رأسمال هذه الأخيرة. وباستخدام هذا المعيار تتذلّل المشاكل الناجمة عن صعوبة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنبثقة أو التابعة لشركات أو مشاريع كبرى.

تصنيف المؤسّسات المتوسّطة والصغيرة بحسب المفوضية الاوروبية

	عدد الموظّفين	حجم التداول السنوي	أو الأصول المتبقّية
مؤسّسة متوسّطة الحجم	من 50 إلى 249	50 مليون يورو كحدٍّ أقصى	43 مليون يورو كحدٍّ أقصى
مؤسّسة صغيرة الحجم	من 10 إلى 49	10 ملايين يورو كحدٍّ أقصى	10 ملايين يورو
مؤسّسة صغيرة جدًا (مكروية)	10 موظّفين على الأكثر	2 مليون يورو كحدّ أقصى	2 مليون يورو كحدٍّ أقصى

تصنيف المؤسّسات المتوسّطة والصغيرة في لبنان

	عدد الموظّفين	حجم التداول السنوي (ل.ل.)
مؤسّسة متوسّطة الحجم (4% إلى 6% من المؤسّسات في لبنان)	من 50 إلى 249	25 مليارًا
مؤسّسة صغيرة الحجم (34% من المؤسّسات في لبنان)	من 10 إلى 49	5 مليارات
مؤسّسة صغيرة جدًا (مكروية) (55% من المؤسّسات في لبنان)	10 موظّفين على الأكثر	500 مليون

خيارات بديلة

اليوم، وبعد انهيار القطاع المصرفي وتفاقم الأزمة الاقتصادية، تضاءلت إمكانيّة تأمين تمويلي جدّي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبات من الصعب على أيّ مؤسسة مهما كان حجمها أن تنمو بشكل طبيعي خصوصاً بعد تدهور سعر الليرة وارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة في الإنتاج، بل وحتى

> **رغم وجود أكثر من 9 مؤسسات تعمل في مجال التمويل المصغّر بقي هذا القطاع بلا خطّة واضحة أو إطار تنظيمي فعّال**

لجهة الحصول على تكنولوجيا المعلومات التي تسهم في تطور المشاريع بشكل كبير، بالإضافة إلى إمكانية انقراض ما تبقّى من الشركات العائلية الصغيرة القائمة على النشاطات البدائية كالزراعة والحِرَف، فقد باتت بأغلبها تُعاني من مشكلات تعثّر واستمرار.

في مثل هذه الحالات، دائماً ما يبرز مبدأ «التمويل المصغّر» أو «الائتمان المصغّر» كحلّ بسيط وفعّال يسمح للأفراد، وبخاصة الفقراء منهم، من النهوض بمشاريعهم الصغيرة، وذلك عبر تسهيل عملية الاقتراض من دون فوائد أو بفوائد رمزيّة. وقد برزت هذه الفكرة مع الاقتصاديّ محمد يونس في منتصف السبعينيات، بعد تأسيسه لمصرف الفقراء أو مصرف القرية «غرامين بنك» في بنغلادش، وذلك بهدف مساعدة الفقراء على بناء قدراتهم الإنتاجية وتطويرها وتسهيل الحصول على مواد الإنتاج من دون فوائد البحث عن كفيل وتذليل الصعوبات المرتبطة بالقروض التمويلية. وسرعان ما انتشر هذا المشروع في العديد من الدول ومن بينها الدول ذات الدخل المرتفع، واعتُمد كركيزة أساسية لمنح القروض الصغيرة وتفعيل دور المؤسسات الناشئة على المستويات الاقتصادية كافّة. أما في لبنان فقد بقي قطاع التمويل المصغّر من دون خطّة واضحة أو إطار تنظيمي فعّال يضمن إمكانيّة دعم تمويليّ مستمرّ للشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم رغم وجود أكثر من 9 مؤسسات تمويل تعمل في هذا المجال، ووجود قطاع مصرفي متين (قبل إفلاسه غير المعلن) تصل موجوداته إلى أكثر من 4 أضعاف الناتج المحلي (وهو ما كان كافياً لسدّ الحاجة الافتراضية للمشاريع الواعدة لو أنّ السياسات المالية سارت كما ينبغي.

ونظراً إلى تراجع خدمات المصارف التجارية، تبرز مؤسسات التمويل المصغّر بمثابة خيار فعّال لتنمية المشاريع الصغيرة، إذ توفّر بناء نظام مالي شامل وآمن ومتاح للجميع يمكّنها من جذب المدّخرات المحلية وإعادة تدويرها على شكل قروض تُمنح لرواد الأعمال والفقراء لتمكينهم من المباشرة بمشاريع مصغّرة مدرّة للدخل، بالإضافة إلى إمكانية تقليص الفجوة التنموية بين الأرياف والمدينة واستيعاب قوّة العمل الكامنة في الأطراف.

ضمن هذه الحلقة البسيطة تكون المؤسّسات التمويلية المصغّرة ومعها المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في دعم المهارات البشرية المحلية ووظّفتها لدفع عجلة التنمية العالقة بين جهود استقدام التمويلات الخارجية وبين إعادة تنشيط القطاع المصرفي عبر عمليات إنعاش اقتصاد الريع والمديونية. غير أنّ المسألة تحتاج أوّلاً إلى قرار سياسي وإرادة عند صنّاع القرار لتوجيه برامج الإنقاذ نحو إعادة ترميم ما تبقّى من القطاعات الإنتاجية المهترئة. وإلّا، فإنّ الأزمة وعراقيل النهوض ستبقى مستمرّة في ظلّ تخبّط الوفود على أبواب البنك الدولي.

* طالبة ماجيستير في الاقتصاد – الجامعة اللبنانية

ديستوبيا «الميتافيرس» قادمة
العيش في الآلة

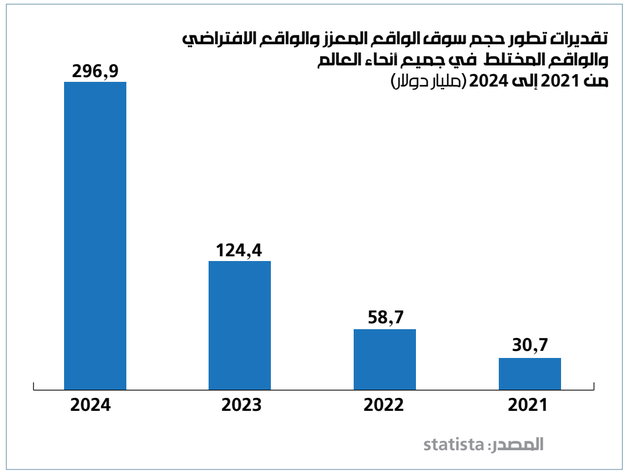

«اعلم أن شريحة اللحم هذه غير حقيقية. اعلم أنه عندما أضعها في فمي، فإن المصفوفة تقول لعقلي إنها طرية وشهية. بعد تسع سنوات. أتعلم ما الذي أدركه؟ الجهل نعمة»

محادثة بين سايفر والعميل سميث من ثلاثية أفلام «ماتريكس»

علي عواد

طوال ساعة و17 دقيقة، ظهر مؤسّس شركة «فايسبوك»، مارك زوكربيرغ، أمام شعب الإنترنت معلناً حقبة رقمية جديدة: «الميتافيرس» آتٍ، وأن شركة «فايسبوك» صار اسمها «ميتا». هكذا، أعلن مؤسّس أكبر منصّة تواصل اجتماعي تضمّ نحو نصف البشرية، أن مستقبل المستخدمين سيكون داخل الآلة لا خارجها. فما هو «الميتافيرس»؟ وكيف سيدير هذا العالم الموازي الرقمي اقتصاده عبر العملات الرقمية والـNFT؟ وهل سيبقى للحياة الحقيقية أي معنى أمام إغراءات الحياة الافتراضية؟

«الميتافيرس»: الخيال - الحقيقة

فعلياً، لا يمكن شرح «الميتافيرس» من دون استخدام المخيلة. يمكن أن نتصوّر شخصاً قد استيقظ لتوّه، تناول الفطور وعاد إلى غرفته ليضع نظارة الواقع الافتراضي (VR)، ويدخل إلى الحياة الرقمية. سيتنقل داخل مساحة افتراضية ويلتقي زملاءه، سيذهب معهم إلى الجامعة أو المدرسة أو إلى اجتماع داخل الشركة التي يعمل بها، والتي يجبي ماله عبرها وبالعملات الرقمية. وعندما ينتهي من ذلك، سينتقل إلى كوكب افتراضي آخر مخصّص للهو، حيث قوانين الفيزياء غير موجودة. فعلى سبيل المثال يمكنه أن يطير، أو أن يكون على هيئة روبوت حديدي يطلق أشعة الليزر من يده. وسيدفع مقابل دخوله ذلك الكوكب بضعة عملات رقمية. بعدها سيجول على أرض يمتلكها في كوكب آخر، اشتراها عبر الـNFT عندما كان سعرها بخساً، وهو يفكر الآن في بيعها لشخص يريد تحويلها إلى ميدان لسباق السيارات. وبمبلغ كبير من العملات الرقمية. وبعد كل ما قام به، شعر بالنعاس وأزال النظارة عن عينيه وخلد إلى النوم.

«الميتافيرس» هو عبارة عن عالم افتراضي يتم الدخول إليه عبر نظارات الواقع الافتراضي، ويمكن دمجه أيضاً مع نظارات الواقع المعزّز (AR). هذا العالم الافتراضي لن يملكه أحد «نظرياً»، إذ يشارك في بنائه عدد كبير من الشركات البرمجية والأفراد من حول العالم. هو أشبه بـ«أحجية» (Puzzle) يتم إضافة أجزاء لها كل يوم، إلا أنها لوحة لن تكتمل أبداً، وهي ستكون في حالة توسّع دائم وأبدي. وعلى سبيل المثال، وبناءً على السيناريو السابق، سيجد المستخدم عوالم ومحطات ومساحات جديدة تبنى يومياً داخل العالم الافتراضي. لصنع كعكة «الميتافيرس»، يجب تحضير بعض المكوّنات الرئيسية. البداية في صناعة أجهزة الواقع الافتراضي، مع كل الأدوات الإضافية التي تؤمّن للمستخدم قدرة كبيرة على التحكّم في التنقل والإحساس بما يقوم به داخل العالم الافتراضي. ثم البدء في إعمار هذه المساحة الرقمية. وبعدها هناك إلزامية وجود تقنية الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية 5G من أجل نظارات الواقع المعزّز، وإنترنت عبر الألياف الضوئية مع WIFI 6 من أجل نظارات الواقع الافتراضي. فمن دون السرعة في الاتصال لا يمكن حتى التفكير في قيام «الميتافيرس»، خصوصاً أن الحياة هناك ستكون عبارة عن بثّ مباشر طيلة الوقت، وبوضوح 4K. فعلى سبيل المثال، في لعبة «فورتنايت» أو «بابجي»، يحتاج اللاعب من أجل الدخول إلى ساحة اللعب، أن ينتظر دخول كل اللاعبين الآخرين حول العالم، بينما داخل «الميتافيرس»، لن يكون هناك وقت انتظار قبل الدخول، هو بثّ مباشر طيلة الوقت مثل الحياة الحقيقية. ولذا، هناك حاجة إلى إنترنت سريع يؤمّن اتصالاً وخدمة سريعة في نقل البيانات، وخفض وقت الاستجابة في الاتصال «Delay». ورابعاً، يجب أن تكون هناك عملة رقمية وشكل معين من أشكال تثبيت ملكية أمر ما للمستخدم داخل «الميتافيرس»، وهنا دور الـNFT.

> بيع 7,1 مليون قطعة من أجهزة الواقع الافتراضي والمعزز عام 2020، في حين أنه متوقع أن يصل إلى 76 مليوناً عام 2024

الـ«NFT»

هي اختصار لـ«Non Fungible Token»، أي رمز غير قابل للاستبدال. وهي موجودة على «بلوكتشاين» الخاصة بعملة «إيثيريوم» (بدأت بعض العملات الرقمية إنتاج NFT على شبكات مختلفة). وبعكس العملات الرقمية الأخرى التي تتساوى لجهة قيمة وحداتها (مثلاً 1 بتكوين لدى شخص تساوي قيمتها 1 بتكوين لدى شخص آخر)، فإن الأمور مختلفة قليلاً مع الـ«NFT» التي يكمن جوهرها في تثبيت الأصول الرقمية لجهة المُلكية، فضلاً عن أن ما تحتويه هو النسخة الأصلية التي لا وجود لمثلها.

على سبيل المثال، يمكن أن نتخيّل عملة الـ«NFT» على أنها خزنة تمكّن المستخدم من الاحتفاظ بأصوله الرقمية داخلها. يمكن أن يحتفظ بموسيقى، أو مقطع فيديو، أو «أفاتار» (شكل يرتديه المستخدم عند دخول الميتافيرس)، أو قطعة أرض على كوكب ما داخل «الميتافيرس»... وعند شراء أي من هذه الأصول، يُحفظ في سجلات الـ«بلوكتشاين» أنها ملكه هو وحده، ولا يمكن صنع بديل ونسخة منها. هو وحده من يحدّد قيمتها في حال أراد بيعها مستقبلاً. هكذا، لا يمكن خلق عملتَي «NFT» متساويتَين (لهذا قيمتها غير متساوية). هي مثل مقتنيات يتم جمعها بغرض بيعها أو استخدامها.

اقتصاد «الميتافيرس»

منذ إعلان زوكربيرغ تركيز شركته على «الميتافيرس»، جنّ جنون الكوكب. ارتفعت أسعار العملات الرقمية الخاصة بـ«الميتافيرس» عشرات الأضعاف. وبدأت شركات ومؤسّسات كبرى تحجز مكاناً لها داخل الحياة الرقمية. ومن بين هؤلاء شركة «نايكي» المنتجة للألبسة الرياضية التي سجّلت علامتها التجارية داخل «الميتافيرس»، مصرّحة بأنها أنشأت قسماً لتطوير منتجات تحمل علامتها داخل الحياة الافتراضية، وأن المستخدم سيكون قادراً على شراء حذاء رياضي وأمور أخرى من صنع «نايكي» بشكل «NFT» ليتنقل به داخل «الميتافيرس». كذلك، قامت منصّة «كيوكوين» الشهيرة للتداول بالعملات الرقمية، بإنشاء موقع للشركة داخل «الميتافيرس». وأعلنت منصة «كوين تيليغراف» المشهورة بتقديم المحتوى الخاص بالعملات الرقمية، بإنشاء مقرّ رئيسي لها داخل «الميتافيرس».

إن ما يحصل اليوم هو مجرد البداية. بحسب موقع «ستاستا»، تم بيع 7,1 مليون قطعة من أجهزة الواقع الافتراضي والمعزز عام 2020. في حين أن الرقم متوقع أن يصل إلى 76 مليوناً عام 2024.

«الميتافيرس» الآن هو أشبه بقارة جديدة تجري اكتشافها، فيما يلهث خلف التوسّع بداخلها وامتلاك أكبر نسبة فيها شركات عدة أبرزهم: شركة «ميتا» التي جندت 20 في المئة من موظفيها خدمةً لهذا المشروع، وهي الآن تقوم بتوظيف 10 آلاف شخص من الاتحاد الأوروبي وعلى فترة 5 سنوات من أجل تطوير «الميتافيرس».

ناوك كونليفسكي ـ رويترز

أجهزة الانتقال إلى «الحياة الموازية»: 296 مليار دولار في 2024

الوسيلة التقنية للدخول إلى «الحياة الموازية» هي أجهزة الواقع الافتراضي وهي على نوعين: أجهزة الواقع الافتراضي «VR». وأجهزة الواقع المعزز «AR». بحسب موقع «ستاتيستا» يصل حجم هذه السوق في السنة الجارية إلى 30,7 مليار دولار، ويتوقع أن يزداد إلى 58 مليار دولار في السنة المقبلة، و124 ملياراً في عام 2023، و296 مليار دولار في عام 2024.

الفرق بين التقنيتين، أن أجهزة الـ«VR» هي نظارات بداخلها شاشة تؤمّن للمستخدم خدمة الولوج إلى العالم الافتراضي ورؤية العالم الرقمي من حوله. كما هناك أجهزة إضافية يتم وضعها على جسد المستخدم، تقدّم له القدرة على الإحساس بما يحصل معه داخل «الميتافيرس». على سبيل المثال، إن بذلة «Somnium X TESLASUIT DK1» تؤمّن للمستخدم الذي يرتديها، أن يشعر بملمس الأشياء عند احتكاكها بجسده داخل «الميتافيرس»، علماً بأن التطورات التقنية وصلت إلى أحاسيس أخرى أيضاً، فهناك أجهزة تتيح للمستخدم أن يقوم بممارسة الجنس داخل العالم الرقمي، مع أجهزة خاصة يرتديها تعكس إحساس ما يحصل هناك.

بالنسبة لتقنية «AR»، هي نظارات تتيح للمستخدم أن يرى كل شيء أمامه في العالم الحقيقي، لكن تدمج معه أشكال رقمية. وعلى سبيل المثال، يمكن لجلس مستخدم يرتدي تلك النظارة ويلعب الشطرنج افتراضية أمامه، لا يراها من حوله، ومع شخص آخر في المكان متواجد رقمياً. ويمكن لهذه التقنية أن تغير شكل اتصال الفيديو، بحيث يمكن للمستخدم أن يظهر رقمياً أمام من يتصل به.

وتجدر الإشارة إلى أن التقنيتين، يمكن أن تتواجدا في الجهاز نفسه.

الديستوبيا

هو تعريف للدلالة على ما يعرف بـ «المدينة الفاسدة» الذي يشير إلى مجتمع خيالي هو نقيض «المدينة الفاضلة» وترجمتها «يوتوبيا»

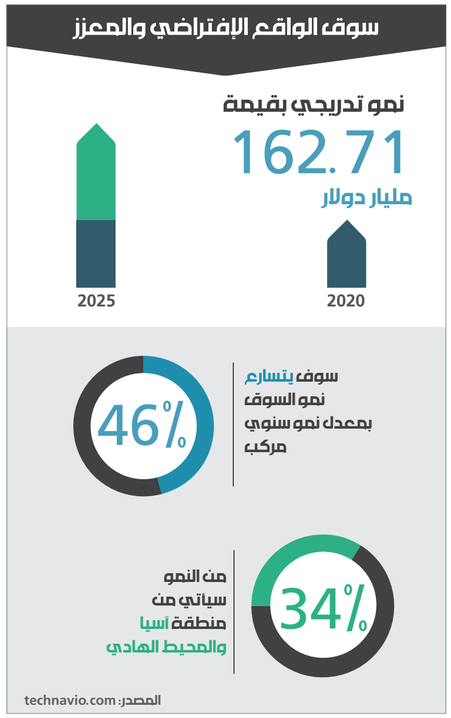

قراءات

مقال

سياسة نقدية تقدمية هي البديل الوحيد*

يانيس فاروفاكيس

بينما تتراجع جائحة كورونا في الدول المتقدمة، فإن أحوال المصارف المركزية فيها تشبه أحوال الحمار الذي يُضرب به المثل، فهو حمار كان يشعر بالجوع والعطش بنفس القدر، وقد مات لأنه لم يستطع الاختيار بين التبن والماء. إن صنّاع السياسات الأميركي الحدّ من التيسير الكمي، تعدّ محدودة مقارنة بحالة الذعر التي قد تحصل.

المصارف المركزية مرعوبة من هذا السيناريو، لأنه سيجعل من الرافعتين المتاحتين لها لا فائدة منهما. فإذا ارتفعت أسعار الفائدة هناك مجال محدود لخفضها. والمبالغ المطلوبة من التيسير الكمي لإعادة إنعاش الأسواق المالية الغارقة، هي مبالغ «محرّمة سياسياً». لذا، لا يزال صناع السياسات في حيرة، وهم لا يفعلون شيئاً. وحالهم حال الحمار البائس الذي لم يستطع تحديد أي من احتياجاته كانت أهم.

لكن من خلال الافتراض المسبق، أنه تمكّن المستخدم من الاحتفاظ بأصوله الرقمية داخلها. يمكن أن يحتفظ بموسيقى، أو مقطع فيديو، أو «أفاتار» (شكل يرتديه المستخدم عند دخول الميتافيرس)، أو قطعة أرض على كوكب ما داخل «الميتافيرس»... وعند شراء أي من هذه الأصول، يُحفظ في سجلات الـ«بلوكتشاين» أنها ملكه هو وحده، ولا يمكن صنع بديل ونسخة منها. هو وحده من يحدّد قيمتها في حال أراد بيعها مستقبلاً. هكذا، لا يمكن خلق عملتَي «NFT» متساويتَين (لهذا قيمتها غير متساوية). هي مثل مقتنيات يتم جمعها بغرض بيعها أو استخدامها.

اقتصاد «الميتافيرس»

منذ إعلان زوكربيرغ تركيز شركته على «الميتافيرس»، جنّ جنون الكوكب. ارتفعت أسعار العملات الرقمية الخاصة بـ«الميتافيرس» عشرات الأضعاف. وبدأت شركات ومؤسّسات كبرى تحجز مكاناً لها داخل الحياة الرقمية. ومن بين هؤلاء شركة «نايكي» المنتجة للألبسة الرياضية التي سجّلت علامتها التجارية داخل «الميتافيرس»، مصرّحة بأنها أنشأت قسماً لتطوير منتجات تحمل علامتها داخل الحياة الافتراضية، وأن المستخدم سيكون قادراً على شراء حذاء رياضي وأمور أخرى من صنع «نايكي» بشكل «NFT» ليتنقل به داخل «الميتافيرس». كذلك، قامت منصّة «كيوكوين» الشهيرة للتداول بالعملات الرقمية، بإنشاء موقع للشركة داخل «الميتافيرس». وأعلنت منصة «كوين تيليغراف» المشهورة بتقديم المحتوى الخاص بالعملات الرقمية، بإنشاء مقرّ رئيسي لها داخل «الميتافيرس».

إن ما يحصل اليوم هو مجرد البداية. بحسب موقع «ستاستا»، تم بيع 7,1 مليون قطعة من أجهزة الواقع الافتراضي والمعزز عام 2020. في حين أن الرقم متوقع أن يصل إلى 76 مليوناً عام 2024.

«الميتافيرس» الآن هو أشبه بقارة جديدة تجري اكتشافها، فيما يلهث خلف التوسّع بداخلها وامتلاك أكبر نسبة فيها شركات عدة أبرزهم: شركة «ميتا» التي جندت 20 في المئة من موظفيها خدمةً لهذا المشروع، وهي الآن تقوم بتوظيف 10 آلاف شخص من الاتحاد الأوروبي وعلى فترة 5 سنوات من أجل تطوير «الميتافيرس».

تسعى «ميتا» للحصول على أكبر جزء من كعكة «الميتافيرس» قبل الآخرين، خصوصاً أن منصّة «فايسبوك» ستحارب بشراسة من أجل كبح جماح التضخّم (غالباً على حساب التسبّب في ركود). لم يكن سهلاً اتخاذ القرار بشأن توقيت تحركات الشركة وتحديد هوامش تحريكها. لكن، على الأقل، كانت هناك حركة واحدة، فإما أن ترفع الفائدة أو تخفّضها. أما اليوم فإن عمل مسؤولي المصارف المركزية أصبح أكثر تعقيداً بمقدار الضعف، لأنه منذ عام 2009 أصبح لديهم رافعتان يمكنهم التلاعب بهما.

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبح وجود رافعة ثانية ضرورياً، لأن الرافعة الأصلية، أي معدلات الفائدة، تعطّلت. وعلى رغم خفض الفوائد إلى أبعد حد ممكن وصولاً إلى الصفر، وإلى ما دون الصفر أحياناً، إلا أن الاقتصاد استمرّ في الركود. لقد تعلمت المصارف المركزية الرئيسية (بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنكلترا) من تجربة بنك اليابان، وأنشأت رافعة ثانية تُعرف باسم «التيسير الكمي». عملياً، هذه الرافعة كانت تخلق الأموال لشراء أصول ورقية (أوراق مالية مثل السندات) من المصارف التجارية على أمل أن تقوم المصارف بضخّ الأموال الجديدة بشكل مباشر في الاقتصاد الحقيقي. ولو ظهر التضخّم بسبب هذه العملية، فإن كل ما يحتاجون فعله هو خفض الرافعة والتقليل من شراء الأصول.

هكذا كانت النظرية. أما الآن بعدما أصبح التضخّم يلوح في الأفق أصبحت المصارف المركزية تشعر بالقلق، فهل يجب عليها تشديد السياسة النقدية (رفع معدلات الفائدة)؟

إذا لم يقوموا بذلك، فعليهم أن ينتظروا تذوق طعم الذي ذاقه أسلافهم في السبعينيات الذين سمحوا للتضخّم أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من ديناميكية الأسعار والأجور. لكن إذا استجابوا لحدسهم وعملوا على تحريك الرافعتين، أي تقليص التيسير الكمي ورفع أسعار الفائدة بشكل محدود، فإنهم يخاطرون بإثارة أزمتين في وقت واحد: القضاء على الوظائف لأن رفع أسعار الفائدة يخفض الطلب الكلي ويؤثر سلباً في الاستثمار، إضافة إلى حصول انهيار مالي لأن الأسواق والشركات التي أصبحت مدمنة على أموال التيسير الكمي السهلة، وسّعت نشاطاتها بشكل مفرط على هذا الأساس، وسوف تصاب بالذعر. إن حالة الذعر التي حصلت في عام 2013 بعد اقتراح الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الحدّ من التيسير الكمي، تعدّ محدودة مقارنة بحالة الذعر التي قد تحصل.

المصارف المركزية مرعوبة من هذا السيناريو، لأنه سيجعل من الرافعتين المتاحتين لها لا فائدة منهما. فإذا ارتفعت أسعار الفائدة هناك مجال محدود لخفضها. والمبالغ المطلوبة من التيسير الكمي لإعادة إنعاش الأسواق المالية الغارقة، هي مبالغ «محرّمة سياسياً». لذا، لا يزال صناع السياسات في حيرة، وهم لا يفعلون شيئاً. وحالهم حال الحمار البائس الذي لم يستطع تحديد أي من احتياجاته كانت أهم.

لكن من خلال الافتراض المسبق، أنه يجب تحريك الرافعتين المذكورتين بشكل متتابع ومتزامن، فإن معضلة المصارف المركزية تفترض وجود ماض لا يجب تكراره، تاريخياً، الرافعة الثانية، أي التيسير الكمي، لم يتم اختراعها إلا بعد أن توقفت الرافعة الأولى، أي أسعار الفائدة، عن العمل. ولكن لماذا علينا أن نفترض أنه مع ارتفاع التضخّم مجدداً، يجب عكس التسلسل من خلال وقف التيسير الكمي أولاً ثم رفع أسعار الفائدة؟ لماذا لا يمكن تحريك الرافعتين في وقت واحد وفي نفس الاتجاه، مما يعني ضمناً سياسة نقدية ذات شقين، بحيث ترفع أسعار الفائدة وتزيد من التيسير الكمي (وإن كان بشكل مختلف)؟

من المؤكد أنه يجب رفع أسعار الفائدة. فيجب أن لا ننسى أنه حتى في حال كانت أسعار الفائدة الرسمية صفرية، فإن نسبة الـ50 في المئة الأقل دخلاً، غير مؤهلين للحصول على قروض رخيصة. فينتهي بهم الأمر بالاقتراض بمعدلات ربوية عبر قروض سريعة بأسعار فائدة باهظة وبطاقات الائتمان والقروض الخاصة غير المكفولة. إن الأغنياء فقط هم من يستفيدون من معدلات الفائدة المنخفضة. وبالنسبة للحكومات، فبينما تسمح أسعار الفائدة الرسمية المنخفضة لها بتجديد ديونها بثمن بخس، إلا أنه يبدو من المستحيل أن تقوم بتخفيف قيودها المالية، لدرجة أنه يوجد نقص دائم في الاستثمار العام. ولهذين السببين ساهمت 13 عاماً من أسعار الفائدة شديدة الانخفاض في زيادة اللامساواة بشكل كبير جداً.

إن زيادة اللامساواة قد زادت من تخمة الادّخار. يجد فاحشو الثراء صعوبة في إنفاق مدخراتهم المرتفعة. ولأن المدخرات المزدهرة هي انعكاس لكتلة النقد المعروض، في حين أن الاستثمارات الضئيلة تمثل الطلب عليها، فإن النتيجة هي ضغط تنازلي على سعر النقود، ما يبقي أسعار الفائدة مثبتة عند حدّ الصفر الأدنى. لذا، يجب أن تتحلى المصارف المركزية بالشجاعة الكافية لرفع أسعار الفائدة من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة من اللامساواة والركود.

بالطبع تخشى المصارف المركزية أن يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى إفلاس الحكومات أو إلى ركود خطير. لذا، يجب دعم زيادة أسعار الفائدة بخطوات حيويتين تتعلقان بالسياسات:

- أولاً: إعادة هيكلة جدية للدين العام والخاص هي أمر لا يمكن تجنّبه، لذا يتوجّب على المصارف المركزية التوقف عن محاولة تجنّب ذلك. فالاحتفاظ بأسعار الفائدة تحت الصفر من أجل تمديد إفلاس الكيانات المتعثّرة (مثل الدولتين اليونانية والإيطالية وعدد كبير من شركات «الزومبي») كما يفعل المصرف المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأميركي حالياً، هو رهان أحمق. بدلاً من ذلك، دعونا نعيد هيكلة الديون المعدومة ونرفع أسعار الفائدة لمنع نشوء المزيد من تلك الديون.

- ثانياً: بدلاً من إنهاء التيسير الكمي، فإن الأموال التي ينتجها يجب أن يتم توجيهها بعيداً من المصارف التجارية وعملائها من الشركات (التي أنفقت معظم الأموال على إعادة شراء الأسهم). إن هذه الأموال يجب أن تمول الدخل الأساسي والتحول إلى الطاقة الخضراء (من خلال بنوك الاستثمار العام مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي). إن مثل هذا النوع من التيسير الكمي لن يكون تضخمياً، إذا تم فرض المزيد من الضرائب على الدخل الأساسي للطبقة المتوسطة العليا وما فوقها، وإذا بدأ الاستثمار الأخضر في إنتاج الطاقة الخضراء والبضائع التي تحتاجها البشرية.

المصارف المركزية ليست مقيّدة بالاختيار بين الشلل والانكماش. إن وجود سياسة نقدية تقدمية من شأنه أن يرفع أسعار الفائدة مع استثمار ثمار شجرة النقود في العمل المناخي وتقليص اللامساواة. دعونا نطلق على هذه السياسة اسم «التشديد النقدي المستدام» إن كان ذلك يساعد في الترويج لها.

> تخشى المصارف المركزية أن يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى إفلاس الحكومات أو إلى ركود خطير

*نشر هذا المقال على موقع ProjectSyndicate.org في 28 تشرين الأول الماضي

كتاب

«الجسد الاقتصادي: لماذا التقشّف يقتل. الركود، معارك الميزانية، وسياسة الحياة والموت» هو كتاب يُعيد التذكير بدور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. يقدّم الكثير من الأمثلة عن أميركا واليونان وأيسلندا ليقول أن دعاة التقشّف تجاهلوا وجود أدلّة حقيقية على عواقب وصفات التقشّف التي مارستها الدول أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. المشكلة أنهم يواصلون هذه الدعوة الفاشلة. فثمن التقشّف «قاتل» ولا يمكن قياسه بمعدلات نموّ الاقتصاد حصراً إنما بعدد سنوات العمر المفقودة والوفيات التي كان يمكن تجنّبها. يستعيد الكتاب عبارة من روبرت كينيدي: «ما فائدة زيادة معدّل النموّ الاقتصادي إذا كان هذا الأمر يشكل خطورة على صحتنا؟». ما يمكن استنتاجه من الكتاب أن فكرة «الأجر الاجتماعي» هي الحلّ لحماية الناس من مخاطر البطالة والفقر عبر توفير الرعاية الصحيّة للأفراد بدلاً من رفع قدرتهم على الدفع. النص الآتي هو جزء من خلاصة الكتاب

سياسة الحياة والموت

التقشّف يقتل

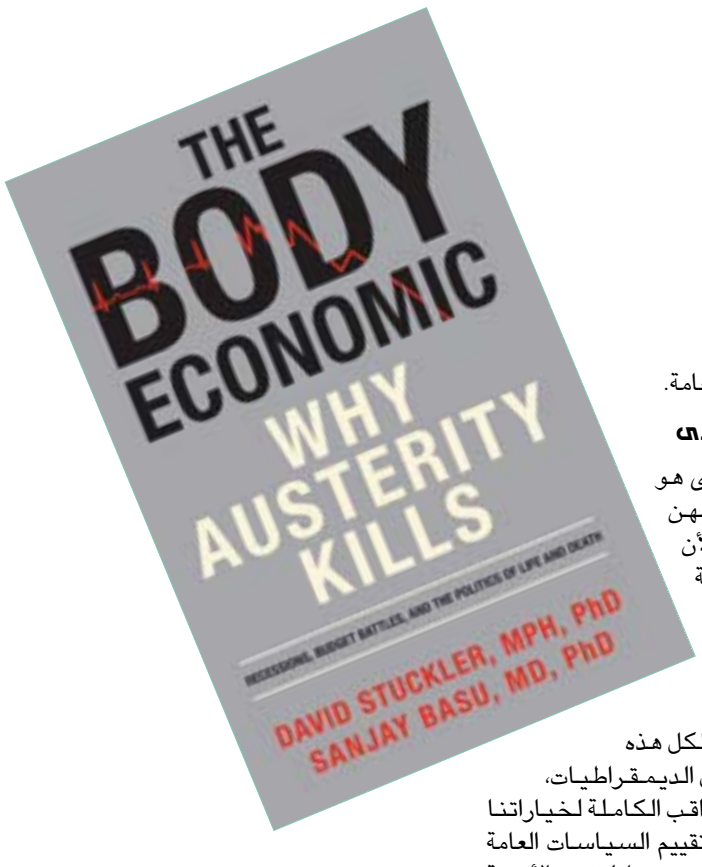

دايفيد ستاكلر، سانجي باسو

ماذا نعني بمصطلح «الجسد الاقتصادي» The BODY Economic؟ إنه بالطبع ردّ على مصطلح «الجسد السياسي».

التعريف المعياري للجسد السياسي كما يرد في القاموس هو «مجموعة من الأشخاص المنظّمين تحت سلطة حكومية واحدة، الشعب يُعدّ وحدة جماعية». لذا، نشرح الجسد الاقتصادي بالشكل نفسه: «مجموعة من الأشخاص المنظّمين بموجب مجموعة مشتركة من السياسات الاقتصادية؛ الأشخاص الذين تتأثر حياتهم بشكل جماعي بهذه السياسات». لا يعني «الجسد الاقتصادي»، الأنظمة المالية التي نشكل جميعاً جزءاً منها فحسب، بل يُشير أيضاً إلى النتائج الصحيّة للسياسات الاقتصادية. بصفتنا متخصّصين في علم الأوبئة، ندرس أنماط المرض وأسبابه وآثاره. وعندما نفكر في «الجسد الاقتصادي»، فإننا نسعى إلى فهم انعكاس الميزانيات الحكومية والخيارات الاقتصادية على حياة وموت شعوب بأكملها في جميع أنحاء العالم، والمرونة والمخاطر التي يتحملونها.

تحدّد القوى الاقتصادية الأشخاص الأكثر عرضة للإفراط في تناول الكحول، أو الإصابة بالسلّ في مأوى للمشردين، أو الانزلاق إلى الاكتئاب. ويمكن أن تؤثّر هذه القوى، ليس فقط على المخاطر التي يتعرّض لها الناس، ولكن أيضاً على مدى الحماية التي يتمتّعون بها. كما تسهم في تحديد من هم الأكثر حظاً في الحصول على الدعم الاجتماعي، أو في الحفاظ على سقف فوق رؤوسهم. لهذا السبب، إن أي تغيير طفيف في ميزانية الحكومة يمكن أن يكون له نتائج كبيرة، وربما غير مقصودة، على «الجسد الاقتصادي».

ما هي الآثار الصحية للاختيار بين سياسَتي التقشّف والتحفيز الماليّتَين؟ ما يحصل اليوم هو تجربة طبيعية واسعة، يتم إجراؤها على الجسد الاقتصادي. إن الأمر مشابه لتجارب السياسات خلال الكساد الكبير، وأزمة ما بعد الشيوعيّة في أوروبا الشرقية، والأزمة المالية في شرق آسيا. وكما هو الحال في تلك التجارب السابقة، تكشف الإحصاءات الصحية من الركود العظيم في عام 2008، عن الثمن القاتل للتقشّف، وهو ثمن يمكن احتسابه ليس فقط بمعدلات النموّ الاقتصادي، ولكن بعدد سنوات العمر المفقودة والوفيات التي كان يمكن تجنبها.

تجاهَل دعاة التقشف، الأدلة على العواقب الصحية والاقتصادية لتوصياتهم. تجاهلوا الأمر رغم أنه، كما هو الحال مع صندوق النقد الدولي، غالباً ما يأتي الدليل من بياناتهم وأرقامهم الخاصة. ويواصل مؤيدو التقشّف، مثل رئيس الوزراء البريطاني (السابق) دايفيد كاميرون، كتابة وصفات التقشّف للجسد الاقتصادي رغم الأدلة على فشلها.

في نهاية الأمر، لقد فشلت سياسات التقشّف لأنها غير مدعومة بأي منطق سليم أو بيانات تثبت صحّتها. إنها مجرد أيديولوجية اقتصادية، تنبع من الاعتقاد بأن الحكومات «الصغيرة» والأسواق الحرّة تكون دائماً خياراً أفضل من تدخّل الدولة. إنها أسطورة معتقد راسخ بين السياسيين استفاد منه أولئك الذين لديهم مصلحة في تقليص دور الدولة، وفي خصخصة أنظمة الرعاية الاجتماعية لتحقيق مكاسب شخصية. إن سياسة التقشّف تسبّب أضراراً كبيرة، إذ تعاقب الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بدلاً من أن تعاقب الذين سبّبوا الركود الكبير.

اتباع التقشف هو خيار غير ملزم

في الأزمات السابقة، جرت الاستجابة لحالات الركود من خلال برامج مثل «الاتفاق الجديد»، الذي طبقه الرئيس الأميركي السابق فرانكلين روزفلت. لم يحُل «الاتفاق الجديد» دون حدوث كوارث في ما يخص الصحة العامة فحسب، بل أنشأ أكثر برامج الحماية الاجتماعية حيويةً في أميركا، والتي استمرت حتى اليوم، مثل برنامج قسائم الطعام والضمان الاجتماعي. أما اليوم فالاستجابة للصعوبات الاقتصادية تأتي عكس سياسة «الاتفاق الجديد». ففي أيار 2009، نفّذ الرئيس (باراك) أوباما قانون إعادة الاستثمار والإنعاش الأميركي الذي ساعد الكثيرين ممن هم في أمسّ الحاجة إليه. لكن برنامج التحفيز المالي هذا انتهى، ويقوم السياسيون الآن بالاقتطاع من أموال برامج الصحة العامة، بما في ذلك البرامج التي تعزّز النمو الاقتصادي وتمنع المصاعب أثناء فترات الركود.

لكن هناك بديل من سياسات التقشف: الخيار الديمقراطي. عانت أيسلندا من أسوأ أزمة مصرفية في تاريخها وتعرضت لضغوط لاتباع إملاءات التقشف. لكن بعد أن نزل الناس إلى الشوارع احتجاجاً، اتخذ السياسيون الأيسلنديون خطوة مهمة. فقد سمحوا للناس بأن يقرروا، بشكل ديمقراطي، ما إذا كانوا سيقبلون بإجراءات التقشف المُرّة لدفع ثمن جشع المصرفيّين. كلمة «لا» الصاخبة التي سُمعت حول العالم من شعب أيسلندا، أثارت الجدل. لكن التاريخ أثبت صوابية خيار الناس. أصبح اقتصاد آيسلندا أقوى من ذي قبل، ورغم الركود الهائل، فقد تحسّن وضع الصحة العامة بالفعل خلال فترة الركود.

> **فشلت سياسات التقشّف لأنها غير مدعومة بأي منطق سليم أو بيانات تثبت صحّتها. إنها مجرد أيديولوجية اقتصادية، تنبع من الاعتقاد بأن الحكومات «الصغيرة» والأسواق الحرّة تكون دائماً خياراً أفضل من تدخّل الدولة**

إذا اتخذنا الخيار الديمقراطي، الحقيقي، فإن الخطوة الأولى تكمن في تحديد ما هي السياسات التي تدعمها الأدلة، وما هي السياسات التي لا أدلة تدعمها. مع وجود مخاطر كبيرة للغاية، لا يمكننا أن نأتمن بقراراتنا إلى الأيديولوجيات والمعتقدات. غالباً ما يروّج السياسيون، من اليسار واليمين، للأفكار القائمة على النظريات الاجتماعية والأيديولوجيات الاقتصادية المسبقة، وليس على الحقائق والأرقام والأدلة القاطعة. فقط عندما يتمكن المواطنون من الحصول على الأرقام والأدلة، يمكن للسياسيّين أن يكونوا مسؤولين حقاً عن اتخاذ قراراتهم، وعن آثار تلك القرارات في ما يخصّ الحياة والموت.

لكسر حلقة برامج التقشف الراديكالية، نحتاج إلى «اتفاق جديد» حديث. تظهر البيانات أن سياسة «الاتفاق الجديد» نجحت في المرة الأولى، وفي المرات الأخرى تمّت تجربتها بأسماء مختلفة. انتعشت الاقتصادات وتحسّنت صحّة الناس. يضمن «الاتفاق الجديد» طريقاً بعيداً من سياسات التقشف نحو جسد اقتصادي أكثر صحة. وليعمل هذا الاتفاق، يجب أن يتبع ثلاثة مبادئ رئيسية: ألا يسبب أي أذى، وأن يساعد الناس للعودة إلى العمل، والاستثمار في الصحة العامة.

◄ أولاً، أن لا يتسبب بالأذى

إن عدم التسبّب بالأذى هو القانون الأسمى للمهن العلاجية. نظراً لأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية لها تأثيرات جانبية على الصحة والمرض، يجب أن يصبح شعار الأطباء شرطاً أساسياً لكل هذه السياسات. لكي تعمل الديمقراطيات، نحتاج إلى معرفة العواقب الكاملة لخياراتنا السياسية. نحتاج إلى تقييم السياسات العامة بنفس الصرامة التي نستخدمها لتقييم الأدوية والأجهزة الطبية الجديدة. بعد ذلك يمكن اتخاذ قرارات بشأن المقايضات: هل تفضّل الحصول على ميزانية أقل بنسبة 0,3% على المدى القصير أو 2000 قتيل أميركي آخر؟

لضمان مراعاة الجانب الصحي في جميع السياسات التي تؤثر عليه، يجب إنشاء آليات مراجعة للصحة العامة. على المستوى الفيدرالي، يمكن أن نطلق عليه اسم مكتب «المسؤولية الصحية». يجب أن يكون هناك مكاتب مماثلة في الحكومة على كل المستويات. تكون مماثلة للوكالات الحكومية التي تحمي الجمهور من المنتجات الخطرة والأدوية غير الآمنة. ويقوم مكتب «المسؤولية الصحية» بتحليل البرامج الحكومية و الإفصاح للجمهور عن كيفية تأثير السياسات المختلفة على الصحة العامة.

◄ ثانياً، مساعدة الناس على العودة إلى العمل

في الأوقات الصعبة، غالباً ما يكون الحصول على وظيفة مستقرّة هو الدواء الأفضل. تعدّ البطالة والخوف من البطالة من بين أهم العوامل الدافعة لسوء الصحة التي يواجهها الناس خلال الأزمات الاقتصادية. قد يكون سوق الأسهم عاد في مسار متصاعد، لكن البطالة لا تزال مرتفعة جداً بحيث لا تشكل تعافياً ديمقراطياً حقيقياً، أي تعافياً للجميع، وليس تعافياً للأقلية المحظية فقط. تساعد البرامج المبتكرة، مثل برامج سوق العمل النشطة، العاطلين من العمل، على البقاء نشطين خلال فترات الركود. وتمنع هذه البرامج الاكتئاب والانتحار، ليس فقط بين العاطلين من العمل، إنما بين الموظفين الذين قد يكونون قلقين بشأن فقدان وظائفهم. لكن يمكن أيضاً أن تعيد هذه البرامج الناس إلى العمل، وبالتالي توفر أموال الحكومة في تعويض البطالة وأيضاً تزيد المعروض من العمالة، وهو محرك للنمو الاقتصادي والتعافي.

قد يكون صعباً العثور على الوظائف في فترات الركود، لذا فإن الحافز الاقتصادي ضروري أيضاً للمساعدة في خلق فرص العمل. كما قال كينز، قد يكون من الأفضل توظيف نصف العاطلين من العمل لدفن ورقة خمسين جنيهاً نقدية، والنصف الآخر لاستخراجها مرة أخرى بدلاً من إبقاء الناس عاطلين من العمل وخاضعين لشيكات البطالة. ومع ذلك، إذا كنّا نرغب في بذل المزيد من الجهد لتنشيط العمالة وتعزيز الاقتصاد، فعلينا سن النوع الصحيح من التحفيزات. تعد برامج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية من بين السياسات المالية ذات العائدات الأعلى على الاقتصاد. ففي حالة قطاع الصحة، يعزز الاستثمار العام في هذا القطاع الاقتصاد بأكثر من ثلاثة دولارات مقابل كل دولار يتم إنفاقه. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يكون العائد المالي على الاقتصاد لعمليات إنقاذ البنوك والإنفاق العسكري سالباً. مع هذا النوع الأخير من الإنفاق الحكومي، يتقلص الاقتصاد، لأن الأموال تميل إلى التدفق من المشاريع التجارية الجديدة المنتجة التي توظف الأفراد، إلى الحسابات المصرفية الخاصة والملاذات الضريبية الخارجية.

◄ ثالثاً، الاستثمار في الصحة العامة

إذا كان أي فرد من أفراد الأسرة مريضاً ويعاني، نبذل قصارى جهدنا لمساعدته. نفس المنطق ينطبق على الجسد الاقتصادي. ففي الوقت الذي يُعاني فيه الناس من الركود، يجب على السياسيّين العمل على حماية الناس من مخاطر البطالة والفقر. يجب عليهم سن قوانين توفر الرعاية بناءً على الاحتياجات الصحية للأفراد، بدلاً من قدرتهم على الدفع. قد يؤثّر الركود على أموال الناس وثرواتهم، ولكن لا ينبغي لأحد أن يفقد وصوله إلى الرعاية الصحية بسبب الانكماش الاقتصادي. كمواطنين، يجب أن ندعو حكومتنا إلى اتخاذ قرارات تصون الصحة العامة.

يتم إغفال مدى أهمية برامج الوقاية من الأمراض حتى فوات الأوان. إن المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ونظراء هذه المراكز في أوروبا، تحمي المجتمعات من الأوبئة المتنوعة مثل الأمراض التي تنتقل من خلال الأغذية والسلّ. فقد ساعد مشروع كاليفورنيا لالتهاب الدماغ، منطقة بيكرسفييلد على الحدّ من وباء «غرب النيل»، ولكن عندما حدث تفشٍ ثانٍ للوباء في عام 2012، أدّت الاقتطاعات في الموازنة، إلى ترك المنطقة من دون مساعدة. هذا الحضور القوي للقطاع العام في الصحّة والرعاية الصحيّة ضروري لتحسين مراقبة الأمراض، ولتسريع الاستجابة للأوبئة، ولتجنّب المزيد من المآسي. في الولايات المتحدة، رأينا ما يحدث عندما نتنازل عن الصحة للقطاع الخاص. تُترك إدارات الصحة العامة لتلملم ما تبقى بعدما تفشل الشركات الخاصة في حماية الناس في الأوقات العصيبة. في أوقات الأزمات، تحتاج برامج الصحة العامة إلى الدعم، وليس إلى التقليص.

لتحقيق تعافٍ بشري حقيقي ودائم، يجب علينا تغيير طريقة تفكيرنا في الأمور الأساسية. النموّ الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحدّ ذاته. كانت هذه هي البصيرة الأساسية لروبرت كينيدي في خطابه الانتخابي الرئاسي عام 1968، حين تساءل «ما فائدة زيادة معدّل النموّ الاقتصادي إذا كان هذا الأمر يشكل خطورة على صحتنا؟».

عندما نخبر أطفالنا عن الركود الكبير، فإنهم لن يحكموا علينا من خلال معدلات النموّ الاقتصادي أو من خلال خفض العجز في الموازنة العامة. سوف يُحكم علينا من خلال مدى رعايتنا للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، وما إذا كنا قد اخترنا تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية لمجتمعنا: الرعاية الصحية، والإسكان، والوظائف. المصدر النهائي لثروة أي مجتمع هو شعبه، والاستثمار في صحتهم اختيار حكيم في أفضل الأوقات وضرورة ملحّة في أسوأ الأوقات.